

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في
فلسطين، حالة دراسية "مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية
في وزارة التنمية الاجتماعية

رشاد سمير أحمد أبو حميد

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1438 هـ - 2017م

دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين،

حالة دراسية "مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية في وزارة

التنمية الاجتماعية

اعداد:

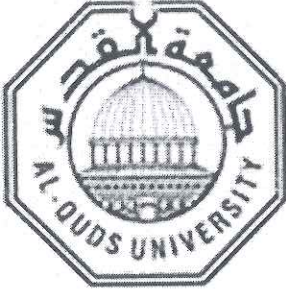
رشاد سمير أحمد أبو حميد

بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة الخليل (فلسطين)

المشرف الرئيسي: الدكتورة فدوى اللبدي

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة
(بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية) معهد التنمية المستدامة / عمادة
الدراسات العليا / جامعة القدس.

1438 هـ - 2017م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

ماجستير بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

إجازة الرسالة

دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين،

حالة دراسية "مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية"

اسم الطالب: رشاد سمير احمد ابو حميد

الرقم الجامعي: 21410046

المشرف: الدكتورة فدوى اللبدي

نوقشت هذه الدراسة وأجيزت بتاريخ 23 / 7 / 2017 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة
أسمائهم وتواقيعهم.

التوقيع:
.....

التوقيع:
.....

التوقيع:
.....

1. رئيس لجنة المناقشة: د. فدوى اللبدي

2. الممتحن الداخلي: د. شاهر العالول

3. الممتحن الخارجي: د. نضال درويش

القدس - فلسطين

1438 هـ - 2017 م

الإهداء

إلى شهداء فلسطين عامة والأسرى في سجون الاحتلال
وإلى روح والدي العزيز رمز البر والوفاء الذي طالما انتظر هذا اليوم مع
الدعاء له بالرحمة...

إلى نبع الحنان أمي الغالية....

وإلى زوجتي الحبيبة وعائلي الكريمة

الشكر و التقدير

أتقدم بالحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي أكملني الصبر

حتى أكمل حياتي العلمية طيلة هذه السنين

واتوجه بالشكر الى كل من ساعدني حتى انهل العلم بمختلف

أنواعه د. فدوى اللبدي... التي لم تبخل عليّ بتوجيهاتها

وارشاداتها... أدامها الله نبراساً لمسيرة التعليم

إقرار

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: رشاد سمير احمد أبو حميد

التوقيع : 

التاريخ: 2017/7/24

المخلص:

هدفت الدراسة إلى فحص دور وتأثير التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين، وقد استخدم الباحث تجربة مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية كحالة دراسية لقياس مدى مساهمة الفئات الاجتماعية المختلفة ومشاركتها في مجموعات التخطيط المشترك في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين، ولقياس دور وزارة التنمية الاجتماعية في بناء قدرات أعضاء مجموعات التخطيط وأدائها لدورها، وللتعرف على المشكلات ومعوقات تطوير نظام الحماية الاجتماعية قبل استخدام التخطيط بالمشاركة.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، ليتمكن من وصف الدور الذي تحدثه مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية في تطوير نظام الحماية الاجتماعية، من خلال توظيف المنهج الكمي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج وتقييمها ومن ثم الخروج بمجموعة من التوصيات واستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات.. كما استخدم الباحث المنهج المقارن بعد استخلاص النتائج، لاجراء مقارنة بين واقع نظام الحماية الاجتماعية قبل استخدام التخطيط بالمشاركة وواقعه الحالي.

وقد تكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجموعة التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة القدس، الخليل ونابلس، بالإضافة لموظفي المديرية والوزارة ذوي

العلاقة بالمجموعة، والبالغ عددهم (278) عضو وموظف، وأجريت الدراسة على عينة من 89 شخص بنسبة 32% من مجتمع الدراسة.

وقد أشارت النتائج ان التخطيط بالمشاركة لعب دورا بدرجة مرتفعة في عملية تطوير نظام الحماية الاجتماعية، وساهم التخطيط بالمشاركة بشكل مرتفع في تطوير نظام الحماية الاجتماعية من خلال عقد لقاءات متكررة بين مجموعات التخطيط بالمشاركة مع فئات/مجموعات اجتماعية مختلفة في تحديد احتياجات هذه الفئات، وساهم التخطيط بالمشاركة في وصول كافة الشرائح الاجتماعية، ولعبت وزارة التنمية الاجتماعية دورا في بناء قدرات أعضاء مجموعة التخطيط وأدائها لدورها، وساهمت الفئات الاجتماعية المختلفة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين، كما أشارت النتائج الى أن مشاركة كافة الفئات الاجتماعية في مجموعات التخطيط ساهم بدرجة متوسطة في التوزيع العادل للخدمات التي يقدمها نظام الحماية الاجتماعية، وساهمت مجموعات التخطيط المشترك بمعالجة المعوقات التي تواجه تطوير نظام الحماية وخاصة ضعف الامكانيات المالية لوزارة التنمية الاجتماعية، وبينت النتائج عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى مكان السكن، والانتماء المؤسسي، والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي. في حين كانت هناك فروقات في متوسطات اجابات المبحوثين تعزى الى موقع العمل، وأن الفروق كانت بين القدس ونابلس وكانت الفروق لصالح القدس، كما جاءت الفروق بين الخليل ونابلس وكانت الفروق لصالح الخليل، ويعود السبب الى أن الوزارة خصصت ما يقارب مليون دولار لمجموعات التخطيط في محافظة

القدس

لتنفيذ خطة المجموعة لأولوية العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، كما كان للمجموعة دور في تقديم خدمات الرعاية المنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة في محافظة الخليل، أما في محافظة نابلس كان تعاون الوزارة في تطبيق خطة المجموعة بخصوص تشغيل مركز الإعاقة الشديدة ضعيف وهذا واضح في اجابات المبحوثين.

وأوصت الدراسة وزارة التنمية الاجتماعية أن تعتمد بشكل كامل على مشاركة المجموعات في بناء خطط عملها، وتخصيص موازنة مالية للمجموعات لتدريب وتطوير أداء أعضاء المجموعات، وعلى الوزارة توظيف نتائج عمل مجموعات التخطيط في تنفيذ برامجها، وضرورة قيام وزارة التنمية باختيار أعضاء المجموعات بدقة ومهنية أكثر وضرورة استقطاب أصحاب الكفاءات والخبرات العالية، وضرورة تعزيز المفهوم اللامركزي في اتخاذ القرار بما يسهم في تحقيق الاستقلالية للمجموعات وذلك يقوي دور المجموعات في اتخاذ القرارات، مع ضرورة تعميم تجربة مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية ليشمل كافة المحافظات لتحقيق شمولية في تمثيل كافة الفئات في كافة مناطق تواجدهم.

The Role and the Impact of Participatory Planning in the Development of Social Protection System in Palestine

Prepared by: Rashad Sameer Ahmad Abu-Hmaid

Supervisor: Dr. Fadwah Labadi

Abstract

This research aims to study the role and the impact of participatory planning in the development of social protection system in Palestine. The researcher used the Joint Planning Groups (JPGs) for social services of the Ministry of Social Development as case studies to measure the extend of the contribution of various social groups and their participation in the JPGs in developing the social protection system in Palestine. He also want to measure the role of the Ministry of Social Development in building the capacities of JPGs members to perform their roles as well as the role of the Ministry in identifying the problems and obstacles in the development of social protection system before the participatory planning approach.

The researcher used the Descriptive method to be able to describe the role of the JPGs in the development of the social protection system by analyzing data, testing hypotheses, extracting and evaluating results, and then coming up with a set of recommendations. The researcher also used the comparative method to compare the reality of the social protection system before using participatory planning and its current reality.

The study community may be members of the JPGs for Social Services in the Ministry of Social Development in Jerusalem, Hebron and Nablus governorates, in addition to the staff of the directorates and the ministry related to the group (278 members and employees), The study was conducted on a sample of 89 people with 32% of the study population.

The results indicated that participatory planning has played a significant role in the development of the social protection system and it contributed significantly to the

development of the social protection system by holding frequent meetings for the JPGs in partnership with different social groups in determining the needs of these groups. The Ministry of Social Development has also played a role in building the capacity and performance of the members of the JPGs. Moreover, the various social groups have contributed to the development of the social protection system in Palestine. The JPGs have contributed to addressing the obstacles facing the development of the protection system, especially the lack of the financial capacities for the Ministry of Development. The results showed that there were no differences in the respondents' answers about the role of participatory planning in the development of the social protection system in Palestine due to the place of residence, institutional affiliation, years of experience, and the scientific qualification. On the other hand, were differences in the average responses of the respondents attributed to the working place, and the differences were between Jerusalem and Nablus. Differences were in favor of Jerusalem. Differences were also between Hebron and Nablus. The differences were in favor of Hebron. The reason is that the ministry allocated approximately 1 million dollars to the JPGs in Jerusalem governorate to implement the action plan of the group that prioritize working with people with disabilities. The group also has a role in providing home care services for people with severe disabilities in the Hebron governorate. In Nablus governorate, the Ministry's cooperation in implementing the group's plan regarding the operation of the disability center was very weak; this was shown clearly in the responses of the participants in the study.

The study recommends the Ministry of Social Development to rely entirely on the participation of JPG in building its action plans, and the allocation of financial budget for the JPGs to train and develop the performance of members of the groups. The study also recommends that the ministry should employ the results of the work of the JPGs in the implementation of their programs, and that the Ministry of Social Development needs to choose members of the JPGs more accurately and professionally and the need to attract owners of high competencies and expertise as well as the need to promote the concept of decentralized decision-making so as to contribute to the independency of the JPGs and it strengthens the role of the groups in decision-making, with the need to disseminate the

experience of the JPGs for social services to the rest of the governorates; to achieve comprehensive representation of all groups in all areas of their presence.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

يعتبر التخطيط من أهم وظائف الإدارة، ومن الصعب تصور مؤسسة ما تمارس نشاطها في عالم اليوم بدون ممارسة هذه الوظيفة الأساسية، حيث يبعد التخطيط العمل المؤسسي عن العشوائية أو الارتجال الذي يجعله عرضة لمفاجآت ومواقف سيئة ليست بالحسبان. لذا فان تجنب هذه المواقف الحرجة توجب الحاجة للتخطيط على اعتبار أن التخطيط بمفهومه العام هو عملية إدارية تتضمن تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها، وتهيئة الموارد اللازمة لذلك وتخصيصها، وتحديد مراحل العمل وأولوياته (باسين، 1998).

والتخطيط التنموي هو منهج علمي يستخدم لبلورة الأولويات والأهداف التنموية للتجمعات السكانية، وتحديد البرامج والمشاريع القادرة على تحقيق هذه الأهداف خلال فترة زمنية معينة بما يتماشى مع تطلعات السكان أخذاً بعين الاعتبار الموارد والفرص المتاحة والمعوقات المحتملة (خليفة، 2011).

ومن مميزات التخطيط التنموي الاستراتيجي أنه يساعد البلديات على استخدام المنطق العلمي في تحليل الموارد المختلفة والسبل المثلى لاستغلالها ويشجع على الابتكار والإبداع في استغلال الموارد المتاحة بشكل مستدام، بالإضافة الى ذلك فانه يعمل على تنظيم الجهود المبذولة من قبل المؤسسات المختلفة في إطار تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ويزيد من دافعية المؤسسات وأفراد المجتمع في عملية تقبل وتنفيذ الخطط،

كذلك يسهل عملية التواصل بين مؤسسات المجتمع لخدمة المصلحة العامة ويمكن البلديات على التكيف مع المتغيرات (صلاح، 2011).

من الثابت أن التخطيط هو علامة فارقة في ادارة جميع أنواع المنظمات والانظمة، ولقد أصبح وحدة أساسية في الهيكل التنظيمي في كافة المنظمات ويشمل التخطيط لأي عملية النظر في الأهداف المستقبلية وسبل تحقيقها، ولتحقيق الأهداف المرجوة هناك مجموعة من الإجراءات والمتطلبات والترتيبات، وينبغي اعتماد استراتيجيات لتحقيق نتائج فعالة تقوم على تقييم الحقائق والاحتياجات والإمكانيات، وعادة تلجأ المجتمعات الى التخطيط التقليدي، والتخطيط التقليدي يقوم عادة من قبل فرق أو وحدات مختصة. (صلاح، 2011).

ومع التقدم العلمي أصبحت عملية التخطيط هي منهج التخطيط بالمشاركة، وهذا المنهج كما ثبت أداة قوية من استراتيجيات التخطيط، وقد أظهرت نتائج فعالة، وفوائد تعود على عمليات التخطيط. (ياسين، 1998).

إن إشراك المواطنين في عملية التخطيط يساعد على ضمان وضع خطة من شأنها أن تكون مقبولة على نطاق واسع من قبل مستقبلها المستفيدين وأصحاب المصلحة، وهذا يعكس الاحتياجات المحددة والأولويات الفعلية لفئات المجتمع، وحتى يتم الفهم الحقيقي للاحتياجات العامة، وحتى تحظى بالقبول والدعم من المجتمع المحلي. إن المشاركة المباشرة من المجتمع في التخطيط يشجع الحكومة على الاستجابة، ويقوي عملية المساءلة، ويزيد فعالية الخطط، ويخفف من الصراع بين الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة لتحقيق النتائج المتوقعة (دافيدوف، 1965).

ويناقد البحث منهج التخطيط بالمشاركة كأداة استراتيجية في عملية التخطيط يتم خلالها وضع أفكار ووجهات نظر جميع الأطراف ومناقشتها وتحديد أولوياتها وفقا لاحتياجات المجتمع.

وستشتمل الدراسة أيضا على عرض لحالة دراسية وهي "مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين"، والتي تشكلت من قبل عدد من المؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص في محافظة الخليل والقدس ونابلس ومن ثم بدأت الوزارة في التوسع في بقية المحافظات، والتي اعتمدت في عملها على صياغة وإعداد منهجية التخطيط بالمشاركة كمنهج للتخطيط للخدمات الاجتماعية كأحد أدوات تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين من خلال تفعيل دور المؤسسات المحلية في عملية التخطيط وتطوير الكوادر البشرية وبناء قدراتهم الفنية للتجاوب مع متطلبات هذا المنهج التخطيطي.

2.1 مشكلة الدراسة:

إن الضعف في استخدام التخطيط بالمشاركة المجتمعية كمدخل من مداخل التخطيط، والذي يعتمد على مشاركة جميع الجهات المستفيدة في اعداد الخطط بناء على الاحتياجات، ذلك خلق فجوة في تحديد الاحتياجات الحقيقية للفئات المهمشة في المجتمع، ولم يضع احتياجاتها ضمن الأولويات الرئيسية لدى صناع القرار في الوزارة والمؤسسات ذات العلاقة. (الرمحي، 2010).

أن هذا تسبب وحسب دافيدوف (1965) في نظريته التخطيط الدفاعي (التخطيط بالمناصرة) في عدم تكافؤ الفرص في توزيع الخدمات الاجتماعية للفئات المهمشة في فلسطين، نظرا لعدم اشراكهم في طرح مشاكلهم واحتياجاتهم أمام الجهات المسؤولة، لذا كان لابد من تضافر الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية وتكاملها لحل هذه المشكلة، وضرورة تحديد المشكلات التي تحول دون وصول هذه الخدمات لهذه الفئات.

وتتمحور مشكلة البحث في "دراسة حالة" نظام الحماية الاجتماعية حيث تم تطبيق التخطيط بالمشاركة من أجل تطوير النظام، وعليه تتحدد مشكلة الدراسة بفحص مدى مساهمة وتأثير التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين وما النتائج المترتبة على ذلك.

3.1 مبررات الدراسة:

- من مبررات القيام بهذه الدراسة هو عدم وجود أدبيات سابقة تحدثت عن دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية "حسب علم الباحث" وذلك بعد مراجعة المكتبات العامة والجامعات ودور النشر والمواقع الالكترونية.
- والمبرر الذاتي كون الباحث يعمل في المشروع المختص في إنشاء مجموعات التخطيط للخدمات الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية.
- الحصول على درجة الماجستير.

4.1 أهداف الدراسة:

نظرا لضعف تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في توزيع الخدمات الاجتماعية بين الفئات المهمشة باختلاف أنواعها ومواقعها الجغرافية، كان لابد من تضافر الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية والقطاع الخاص وتكاملها لحل هذه المشكلة، وضرورة تحديد الاحتياجات الحقيقية لهذه الفئات استنادا للواقع والعمل على إيصال صوتها للمسؤولين وصناع القرار، وقد انقسمت أهداف الدراسة الى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، وقد جاءت الأهداف ترجمة للهدف الرئيسي للدراسة، والأهداف هي على النحو التالي:

- الهدف الرئيسي:

فحص دور ومدى تأثير التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين.

- الأهداف الفرعية للدراسة:

وتنقسم الأهداف الفرعية الى قسمين هما:

أهداف تتعلق في دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين وهي:

1. قياس مدى مساهمة الفئات الاجتماعية المختلفة ومشاركتها في مجموعات التخطيط المشترك في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين.

2. قياس دور وزارة التنمية الاجتماعية في بناء قدرات أعضاء مجموعات التخطيط وأدائها لدورها.

• أهداف تتعلق في بمدى تأثير التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين وهي:

- التعرف على مدى تأثير استخدام منهجية التخطيط بالمشاركة في معالجة المشكلات ومعوقات تطوير نظام الحماية الاجتماعية قبل استخدام التخطيط بالمشاركة.

5.1 أسئلة الدراسة:

نسعى من خلال أسئلة الدراسة الى تحقيق أهداف الدراسة، من الاجابة عن أسئلتها، حيث تم قسم الأسئلة حسب توزيع الأهداف الرئيسية واسئلة فرعية، وهي على النحو التالي:

- السؤال الرئيسي:

ما دور ومدى تأثير التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين؟

- الاسئلة الفرعية:

1. ما مدى مساهمة الفئات الاجتماعية المختلفة ومشاركتها في التخطيط في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين.

2. ما دور وزارة التنمية الاجتماعية في بناء قدرات أعضاء مجموعات التخطيط وأدائها لدورها.

3. هل ساهم استخدام منهجية التخطيط بالمشاركة في معالجة المشكلات ومعوقات التي واجهت تطوير

نظام الحماية الاجتماعية قبل استخدام التخطيط بالمشاركة؟

6.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إظهار دور وتأثير التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية

في فلسطين، ويمكن أن تتضح أهميتها في جانبين هما:

- الأهمية العلمية للدراسة:

1. تعتبر هذه الدراسة الأولى حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية

في فلسطين "حسب علم الباحث" وبعد الرجوع للمكتبات العامة ودور النشر والمواقع الالكترونية.

2. إلقاء الضوء على مفهوم التخطيط بالمشاركة ونظام الحماية الاجتماعية.

3. إضافة حقائق وأدبيات ومعلومات عن التخطيط بالمشاركة والحماية الاجتماعية.

4. يتوقع من هذه الدراسة أن تكون نقطة انطلاق لإجراء دراسات وأبحاث أخرى حول موضوع

مجموعات التخطيط المشترك وكيفية تفعيلها وذلك بهدف تطوير أنظمة أخرى في فلسطين.

- الأهمية التطبيقية:

1. نتائج الدراسة ربما تساعد المسؤولين في القطاعات المختلفة في رسم سياسات واستراتيجيات فعالة

حول كيفية تفعيل دور المجموعات وأهميتها، واستخدامها لتطوير التخطيط بالمشاركة في تطوير

الأنظمة المختلفة في فلسطين.

2. يمكن أن تشكل هذه الدراسة مرجعية هامة لمجموعات التخطيط المشترك حول كيفية تطوير مهامها.

7.1 محددات الدراسة:

تتمثل محددات الدراسة في أنها:

- عدم وجود دراسات سابقة تتناول موضوع مجموعات التخطيط للخدمات الاجتماعية في وزارة التنمية

الاجتماعية ودورها في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين وذلك "حسب علم الباحث" وبعد

مراجعته المكتبات العامة والجامعات ودور النشر والمواقع الالكترونية.

- اقتصار الدراسة فقط على تجربة مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية.

- اقتصار الدراسة على فحص الدور والتأثير الذي يحدثه التخطيط بالمشاركة على تطور نظام

الحماية الاجتماعية فقط.

8.1 حدود الدراسة:

يكون نطاق الدراسة على الحدود التالية :

- الحدود البشرية: أعضاء مجموعات التخطيط المشترك في محافظات الخليل والقدس ونابلس، موظفي وزارة التنمية الاجتماعية في مديريات هذه المحافظات وموظفي المقر الرئيسي للوزارة في رام الله المنتدبين في العمل مع المجموعات.
- الحدود المكانية : فلسطين.
- الحدود الزمانية : الفترة المحددة من شهر كانون ثاني /2016- تموز 2017.

9.1 المنهج العلمي:

تم استخدام المنهج الوصفي للقيام بالدراسة كونه المنهج الاكثر استخداما كما كان ذلك واضحا في مراجعة الدراسات السابقة وهو الاكثر ملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات، وهذا المنهج له امكانية في وصف الدور الذي تحدثه مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية في تطوير نظام الحماية الاجتماعية، من خلال توظيف المنهج الكمي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج وتقييمها ومن ثم الخروج بمجموعة من التوصيات. كما استخدم الباحث المنهج المقارن، لإجراء مقارنة بين واقع نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين قبل استخدام التخطيط بالمشاركة وواقعه الحالي بعد أن تم استخدام التخطيط بالمشاركة.

قام الباحث بمراجعة كافة الأدبيات والدراسات التي تناولت منهج التخطيط بالمشاركة ونظام الحماية

الاجتماعية في فلسطين وفي الصعيدين العربي والعالمي، والاطلاع على نتائج هذه الدراسات والأبحاث وربط العلاقة معها ومع نتائج هذه الدراسة.

وأستخدم الباحث الاستبانة والمقابلة كأداة لجمع البيانات الأولية من مجتمع الدراسة.

10.1 مصطلحات الدراسة:

- **التخطيط بالمشاركة:** كما عرفه البنك الدولي هو "العمليات التي توجّه وتراعي الروابط بين الأطراف المعنية - السلطات المحلية والمواطنين والشركات - للتشجيع على المشاركة الفاعلة والتفاوض بين الفعاليات، والآليات الشفافة في صنع القرار، والابتكار في سياسات إدارة المدينة من خلال جدول أعمال مخططات التنمية المحلية والذي يوضع من خلال هؤلاء الممثلون، بحيث يكون نابع من خلال وجهات نظر محلية ومعرفة السكان الأصليين". (البنك الدولي، 2007، ص3).
- **التعريف الاجرائي:** جهود مشتركة من خلال الناس المحليين والمؤسسات بهدف صياغة خطط التنمية ولتحديد الاحتياجات واختيار أفضل البدائل المتاحة لتنفيذها، وينبغي أن تكون مبنية على الحوار والتفاوض وصنع القرار، تتعلم فيه كل الأطراف المشاركة من داخل المجتمع المحلي ومن خارجه.
- **نظام الحماية الاجتماعية:** كما عرفها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، "البرامج التي تهتم بمنع وإدارة والتغلب على الحالات التي تؤثر سلبًا على رفاهة الشعب وتتكون الحماية الاجتماعية من السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل، مما يقلل من تعرض الناس للمخاطر ويعزز قدرتهم على إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، مثل البطالة والإقصاء والمرض والعجز والشيخوخة". (UNRISD, 2010,P 144).

- **التعريف الاجرائي:** مجموعة من الخطط والبرامج في وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين في مجالات مكافحة الفقر والتمكين والرعاية والتأهيل لكل الفئات المهمشة والضعيفة كالمسنين وذوي الإعاقة والأطفال والأيتام والأحداث والمرأة والأسر الفقيرة، من خلال الجمع ما بين البعد الإغاثي والبعد التنموي، تساعد في تحسين ظروف هذه الفئات.
- **مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية:** كما عرفت وزارة التنمية الاجتماعية (2016)، "المجموعات المشتركة التي تُبنى على قاعدة الحوار بين الممثلين المتعددين من خلال جدول أعمال مخططات التنمية المحلية والذي يُوضع من خلال هؤلاء الممثلون، بحيث يكون نابع من خلال وجهات نظر محلية ومعرفة السكان الأصليين. وهو نوع من التفاوض بين جميع الجهات المشتركة بدلاً من الهيمنة الخارجية على جدول أعمال المشروعات المحلية. نتيجة لذلك، فالسكان المحليين سيُصبحون الممثلين بدلاً من أن يكونوا متلقون للقرارات السيادية من القوى الخارجية فقط".
- **التعريف الاجرائي:** هيئة تشاركية على المستوى المحلي تتولى تعريف وتحديد الأولويات في منطقة عملها ووضع خطط مقترحة لتطوير الخدمات الاجتماعية وتقديم الدعم الفني والتشبيك والتنسيق في سبيل تطوير قطاع الخدمات الاجتماعية في المديرية المحددة، بالتنسيق مع هيكل وزارة التنمية الاجتماعية بصفتها المؤسسة الوطنية للقائدة للقطاع والعمل التشاوري والتنسيقي مع مؤسسات حكومية وغير حكومية وشبكات تخصصية محلية ذات علاقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والأدبيات السابقة

1.2 الإطار النظري:

1.1.2 مقدمة:

من خلال مراجعتي لمشكلة الدراسة والمتعلقة في التخطيط بالمشاركة المجتمعية كمدخل من مداخل التخطيط والذي يعتمد مفهومه على مشاركة جميع الجهات المستفيدة من نتائج التخطيط، فغياب التخطيط بالمشاركة يخلق فجوة في تحديد الاحتياجات الحقيقية للفئات المهمشة في المجتمع، ويغيب احتياجاتها ضمن الأولويات الرئيسية لدى صناع القرار في الوزارة والمؤسسات ذات العلاقة.

وهذا يسبب في عدم تكافؤ الفرص في توزيع الخدمات الاجتماعية للفئات المهمشة في فلسطين، نظراً لعدم اشراكهم في طرح مشاكلهم واحتياجاتهم أمام الجهات المسؤولة، لذا كان لابد من تضافر الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية وتكاملها لحل هذه المشكلة، وضرورة تحديد المشكلات التي تحول دون وصول هذه الخدمات لهذه الفئات، وقد حققت بعض المؤسسات والقطاعات نجاح في استخدام التخطيط بالمشاركة في تطوير برامجها وتوصيل الخدمات لكافة فئات المجتمع، بينما لم ينجح التخطيط في غياب المشاركة وسيادة المركزية، لذلك تتمحور مشكلة البحث في "دراسة حالة" نظام الحماية الاجتماعية حيث تم تطبيق التخطيط

بالمشاركة من أجل تطوير النظام وعليه تتحدد مشكلة الدراسة بفحص مدى مساهمة وتأثير التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين وما النتائج المترتبة على ذلك.

وكون مشكلة الدراسة تتمحور حول دور وتأثير التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية، بحيث أن وصول الخدمات كحق لجميع أفراد المجتمع على قدم المساواة، إذن فلا بد من التطرق الى مفهوم العدالة الاجتماعية والمساواة ومفهوم الحق، كون أن نظام الحماية الاجتماعية يجب أن يكون متاح لكل فئات المجتمع وتحديد الفئات المهمشة، ولكن النظام الأبوي والطبقي ونظرة المجتمع التقليدية والفوقية للفئات المهمشة لا تساويها ببقية فئات المجتمع تجعلها في وضع أدنى مهمشة وتبقى انكالية على الجهات الرسمية والطبقات الميسورة، فالحكومات معنية ببناء المؤسسات وغير معنية ببناء قدرات أفراد المجتمع وخاصة الفئات المهمشة مما يجعلهم عالية على التنمية وغير مساهمين بها. فعند التخطيط للتنمية يتم ذكر احتياجات الفئات المهمشة من وجهة نظر وتوقعات الجهات الرسمية والقائمين على التخطيط الذين يعيشون في أبراج عاجية، ولا يدركون الاحتياجات الفعلية لأفراد الشعب وبالتالي تكون النتيجة أن الاحتياجات الحقيقية للفئات المهمشة لم تتعرض لها الخطة، فيبقى الواقع قائماً والفجوة بين الطبقات قائمة واللامساواة تزداد وحقوق الفئات المهمشة منتهكة وبالتالي تبقى التنمية منقوصة وعرجاء.

ويشمل هذا الفصل خلفية نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين، ونبذة عن مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية، والبعد النظري، ومراجعة للأدبيات السابقة.

2.1.2 نبذة حول قطاع الحماية الاجتماعية في فلسطين

• تحليل الواقع:

تعتبر الحماية الاجتماعية للشعب الفلسطيني عموماً، ولفقائه وفئاته الضعيفة والمهشمة خصوصاً، عنصراً رئيسياً من عناصر بقائه واستمراره وصموده، حيث تعرض على امتداد تاريخه المعاصر إلى شتى أنواع الحروب والاحتلال والتهميش والافتقار وإلى محاولات طمس هويته وثقافته الوطنية . وهذا ترك الأثر الكبير على نشوء مؤسسات الحماية الاجتماعية في ظل الاحتلال وغياب دولة فلسطينية حتى قدوم السلطة الوطنية في العام 1994. حيث باشرت السلطة في إنشاء المؤسسات التي لم تكتمل حتى هذه اللحظة لأسباب موضوعية وذاتية، والتي في برنامجها بناء مؤسسات الدولة على رأس أولوياتها. الأمر الذي دفع نحو إعداد الاستراتيجيات القطاعية الوطنية وتعد استراتيجية الحماية الاجتماعية واحدة منها، بهدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتماسكه أمام التحديات التي يواجهها. (وزارة التنمية الاجتماعية، 2016).

يعاني المجتمع الفلسطيني من تدني مستويات المعيشة وتدهور سبل العيش، بلغت نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني خلال العام 2016 وفقاً لخط فقر الإنفاق على الاستهلاك 25.8% بواقع 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة. كما تبين أن 12.9% من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع، بواقع 7.8% في الضفة الغربية، و21.1% في قطاع غزة. هذا مع العلم أن خط الفقر للأسرة المرجعية قد بلغ 2293 شيكل، وخط الفقر المدقع قد بلغ 1832 شيكل. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

يواجه قطاع الحماية الاجتماعية تحديات نتيجة الاحتلال الذي أفقده القدرة على بناء مؤسسات قادرة على مواجهة الظروف والاحتياجات المتزايدة لأفراد المجتمع نتيجة ممارسات وإجراءات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، في ظل محدودية الموارد المتاحة أمامه. (استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية 2013 - 2016).

تسعى وزارة التنمية الاجتماعية وبالشراكة والتنسيق مع أطراف وهيكل نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين من الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية الى توفير حماية اجتماعية للمواطن الفلسطيني من خلال برامج حماية ورعاية ووقاية وتمكين وتوعية مبنية على النهج المبني على الحقوق وبما يضمن الشفافية والعدالة، وذلك لتدعيم صمود المواطنين والحفاظ على التماسك والتضامن الاجتماعي. لكن، هذا يستدعي تكثيف واستمرار جهود الحكومة الفلسطينية بالتعاون مع المؤسسات العاملة في القطاع على تعزيز التنسيق والتواصل وتوظيف الموارد اللازمة، وإعداد الخطط على كل المستويات، من أجل التخفيف ومعالجة حالة الفقر والضغط المتزايد على الخدمات، بهدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الملازمة للانتقال من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الاستقلال. (وزارة التنمية الاجتماعية، 2016).

يضم قطاع الحماية الاجتماعية مجموعة كبيرة ومشتتة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية على حدٍ سواء. وكانت هذه المحاولة الأولى من نوعها والتي توجت بإنجاز استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية بمسؤولية وزارة التنمية الاجتماعية وبالشراكة الفاعلة مع المؤسسات العاملة في قطاع الحماية الاجتماعية، التي عالجت قضايا مماثلة بمعناها الواسع بما يشمل الخدمات المقدمة

للفقراء والمهمشين والضعفاء، وامتدت لتشمل قضايا التأمينات الاجتماعية. (وزارة التنمية الاجتماعية، 2014 -2016).

3.1.2 نبذة عن مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية:

تضع دولة فلسطين الدور الذي تلعبه الحماية الاجتماعية في مصاف أولوياتها كما هو معبر عنه في سياساتها وتوجهاتها التخطيطية. وعلاوة على ذلك، فإن هناك تقدير متزايد لأهمية بناء القدرات المنطقية وتحقيق اللامركزية في تقديم الخدمات الحكومية وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في تقديم الخدمات المحلية، بما في ذلك تطوير معايير الجودة للخدمات. كما وينعكس هذا في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية واستراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية (2011- 2013، و2014-2016) واستراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (2017 - 2022).

إن وزارة التنمية الاجتماعية هي المسؤولة عن تطوير سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة والتنسيق والصياغة والإشراف على تقديم الخدمات وإصلاح قطاع الحماية. وقد قامت وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق عملها بالتعاون مع شركاء وطنيين ودوليين خاصة على المستوى المركزي على مدى العقدين الماضيين، وبشكل متواتر تسعى إلى تطوير وتنظيم ومأسسة عملها وتنظيمه بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات المحلية عن طريق تعزيز الشراكة وشراء الخدمات. هذا وتتابع الوزارة تطوير نظام خدمات اجتماعية مبني على أساس المجتمع وتعزيز الشراكة بين القطاعات المختلفة (العام والخاص والمجتمع المدني) من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية المحلية على أساس معايير الجودة ضمن نظام مفصل للرقابة على الخدمات من قبل الوزارة. ومن أجل تحقيق أهدافها، تسعى الوزارة للاستفادة من كافة الخدمات المتاحة والتي تقدمها منظمات

المجتمع المدني والقطاع الخاص على المستوى المحلي(استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية 2013 – 2016).

إن مشروع المساعدة الفنية الأوروبية يعمل على تطوير قدرات وزارة التنمية الاجتماعية على التخطيط والإدارة من أجل تقديم ومراقبة خدمات الحماية الاجتماعية من خلال رفع مستوى الشراكة مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص. وفي هذا السياق، يركز المشروع على التطوير التنظيمي للخدمات الاجتماعية خاصة على مستوى مديريات وزارة التنمية الاجتماعية والشركاء ذوي العلاقة في كل مديرية. كما تم العمل على رفع قدرات المديريات والشركاء خلال المشروع. (استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية 2013 – 2016)

ومن أجل تحقيق أفضل النتائج في مجال الشراكة والعمل المشترك ولتطوير قطاع الخدمات الاجتماعية باعتبار أنها الركيزة الأساسية في نظام الحماية الاجتماعية، يعمل المشروع على تعزيز وتمكين هذه التوجهات من خلال العمل المكثف في ثلاث محافظات نموذجية – رائدة وهي القدس والخليل ونابلس ومن ثم بدأت الوزارة في التوسع في كافة المحافظات وتشكيل مجموعات فيها. وبالتنسيق الوثيق مع وزارة التنمية الاجتماعية ومديرياتها وأصحاب العلاقة على المستوى المحلي، فإنه تم إنشاء مجموعات التخطيط للخدمات الاجتماعية كآلية لتنسيق وتخطيط هذه الخدمات. كما تقوم مجموعات التخطيط بتحديد وترتيب أولويات واحتياجات السكان الفقراء والفئات المهمشة والمعرضة، وإنشاء آليات محلية تهدف إلى تحسين الخدمات الاجتماعية وطريقة وصولها إلى الأشخاص المعنيين من خلال الشراكة والمعايير المتفق عليها. (استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية 2013 – 2016).

والمجموعة المشتركة لتخطيط وتطوير الخدمات الاجتماعية المحلية هيئة تشاركية على المستوى المحلي تتولى تعريف وتحديد الأولويات في منطقة عملها ووضع خطط مقترحة لتطوير الخدمات الاجتماعية وتقديم

الدعم الفني والتشبيك والتنسيق في سبيل تطوير قطاع الخدمات الاجتماعية في المديرية المحددة، بالتنسيق مع هيكل وزارة التنمية الاجتماعية بصفتها المؤسسة الوطنية القائدة للقطاع وبالعامل التشاوري والتنسيقي مع مؤسسات حكومية وغير حكومية وشبكات تخصصية محلية ذات علاقة. (للمزيد من المعلومات حول المجموعات الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالإطار المرجعي للمجموعات وملحق رقم 2 قرار وزير التنمية بإنشاء المجموعات) (وزارة التنمية الاجتماعية، 2016).

4.1.2 النظريات المتعلقة في مشكلة الدراسة:

من أجل مناقشة وتحليل المشكلة لا بد من مراجعة عدد من النظريات التي يمكن أن تساعدنا في فهم مشكلة الدراسة، واعتمادها في البحث للإجابة على عدة أسئلة مرتبطة بمشكلة الدراسة، فأبي من النظريات التي سنستعرضها تتطرق لمفهوم العدالة الاجتماعية والاحتياجات الحقيقية للفئات المهمشة ومفهوم الحقوق والمساواة والانتماء التي يسعى التخطيط بالمشاركة الى توفيرها، وما الأسباب التي تحدد الواقع الدولي للفئات المهمشة وفق ما تطرحه كل نظرية ؟ وما هي الحلول والأليات التي تطرحها تلك النظريات لمواجهة عدم المساواة وغياب العدالة الاجتماعية وما النظريات التي تقاوم التخطيط المركزي؟

أولاً: النظرية العقلانية للتخطيط الشامل:

يمكن إرجاعها الى أوغست كونت (1798-1857)، وغالبا ما ينظر له باسم "أب علم الاجتماع". وقد سعى كونت لتطبيق طرق الملاحظة والتجريب، وقد أعرب عن اعتقاده بأن استمرار الاجتماعية يمكن أن تحل المشاكل من قبل التطبيق بعض قواعد التسلسل الهرمي. بمساعدة علم الاجتماع ويعتقد كونت أن البشرية تتقدم نحو أفضل دولة الحضارة.

ومن بعض الأفكار الرئيسية التي أدخلها كونت هي النظرة الشمولية في التخطيط، وهي من الأفكار التي تعتبر جوهر عملية التخطيط الحضري، ويعتقد أولاً أن تكوين الجمعيات قبل كل شيء أسست الطريق نحو التخطيط، ومن العلوم الكلاسيكية في دراسة المجتمعات والظواهر الاجتماعية وهي أمر أساسي لنظرية تخطيط عقلائي شامل. والنظرية تطلعت الى الفكر والنموذج الكلاسيكي، وتتطوي على مفهوم المراقب المحايد، وتسعى الى معرفة الحقيقة وبالتالي معرفة حقائق العالم الخارجي، وهي وفقا للعلوم الكلاسيكية لا نهاية لها، لأن طرق جمع المعلومات لا يمكن أبدا أن يكون حصرية. ويمكن أن يكون دائما القياس أكثر دقة والمزيد من العينات يمكن أن يكون أفضل في اختبار النتائج.

وركز في نظريته على نهج المشاركة في نظريات التخطيط العمراني، ويعتقد أن التخطيط أكثر شمولا وتحليلا للبحث في مشكلة التخطيط، وأفضل خطة هي التي يستخدم بها المخطط نظرة أكثر شمولا بالنظر في كافة التوجهات والاتجاهات للبحث في حل المشكلة وعناصرها المختلفة، وعبر تحليلات وضعها المخططون أنفسهم لمعرفة أنها صالحة لحل المشاكل الحضرية، ولكن -وحسب النظرية- هذه المعرفة ستكون دائما غير كافية. دون ان تكون تحليلاتها أكثر عمقا وشمولية.

ومن الدروس المستفادة من النظرية العقلانية للتخطيط الشامل في المناطق الحضرية أن التخطيط يكون من خلال تحليلات عميقة، وهذه التحليلات قد تحدث التنمية طويلة الأجل للبلدان والمدن، وبالتالي تجعل خطط طويلة الأجل بدقة كبيرة وتساعد في تطويرها.

وفقا لعلم الكلاسيكي كان التركيز في تحليل التخطيط على قياس العوامل الكمية، مثل التغيرات في عدد السكان والعمر، وتغير الأسعار، ومقدار حركة المرور في الطرق، والأحجام والمسافات والخدمات العامة مقارنة لقاعدة المستخدمين، والقدرات التقنية وأنظمة البنية التحتية.

و"أوغست" ليس فقط والد علم الاجتماع، ولكن أيضا عرف باسم والد (التخطيط الاجتماعي)، من خلال تحديده الهدف النهائي لعلم الاجتماع كعلم في خدمة الاجتماعية والتقدم الاجتماعي، وقال انه يأخذ دور المعايير للمخطط العلمي. وأنه ليس للمحتوى قيمة دون تحليل شامل معتمد على كافة عناصر المجتمع، ولكنه يؤكد أن علماء علم الاجتماع يركز على استخدام قدرات التفسير والتنبؤ لمساعدة البشرية لحل مشاكلها ولخلق دول متفوقة تمتلك الحضارة. وبالتالي أصبحت العلوم الوصفية أداة من أدوات التخطيط المعياري في الكفاح من أجل مجتمع أفضل.

هذا النهج هو واضح في مفهوم "المصلحة العامة"، وضعت كهدف للتخطيط عقلائي شامل، وبالتالي الفائدة عامة، وبالتالي المنفعة المشتركة. وبواسطة التحليل ممكن المساواة في الحصول على الخدمات والمساحات الخضراء والنظيفة، وهي للصالح العام وهنا كان لا بد من المشاركة هنا وبالتالي تحقيق المصلحة العامة.

وبعد دراستنا وتحليلنا لهذه النظرية نجد أنها ركزت على شمولية الخطط وتمثيلها لكافة الفئات والتجمعات، كما أن هذه النظرية الشمولية شملت كافة الاحتياجات والقطاعات وبالتالي ممكن من ذلك تحقيق مبدأ المساواة في شمولية العمل والتدخل. كما أنها اعتمدت على التعمق في التحليل والبحث في أسباب المشكلات والبحث عن الأسباب الجذرية لمشاكل المجتمع وبالتالي حلها سوف تكون جذرية نابعة من السبب الرئيسي

وليس السبب الظاهري للمشكلات، اعتمدت هذه النظرية على المصالح العامة دون التركيز على مصالح فئة عن الأخرى وبالتالي لم تفضل مصالح فئة عن الفئات الأخرى (Raine Mäntysalo, 2005).

ثانيا: نظرية التخطيط بالمناصرة أو التخطيط الدفاعي Advocacy Planning:

كان "بول دافيدوف" (1965) من بين النقاد لفكرة التخطيط الشامل لأنه يعبر عن مصلحة عامة مشتركة وهو صوت القوى الغالبة والمؤثرة، ويتجاهل حاجة الشرائح الصغيرة والضعيفة. في مقالته الكلاسيكية "الدعوة والتعددية في التخطيط" والتي حدد فيها المطالبات بأن يخدم التخطيط مجموعات الدخل المنخفض المجموعات الضعيفة الفقيرة في مجتمع يحتوي على العديد من الجماعات الضعيفة والصغيرة وهذا سوف يخلق مجموعات من المخططين في حالة من الصراع مستمر وبالتالي لن يكون هناك انحياز لفئة دون أخرى، وحسب نظريته أنه في مجتمع تعددي لا يمكن أن يكون هناك أي قيم موضوعية، علميا أو غير ذلك. فمن السهل أن نتفق في تحديد "المصلحة العامة" ولكن كوننا في مجتمع فيه العديد من الأحداث والأماكن والعادات الثقافية، والأنماط الاجتماعية والدوافع العاطفية المختلفة، وركز أن الحل لجميع مشاكل المجتمع تعتمد على المشاركة في التخطيط العمراني بمشاركة عينات من كافة الفئات العمرية، ولتحديد الاحتياجات والمستفيدين من الخدمات، وركز على أن المدن تختلف حسب طبيعتها وتكوينها وتختلف بوظائفها.

وبحسب النظرية يتعين على الحكومات المحلية أن تستخدم نهج المشاركة في نظريات التخطيط من الجهات الفاعلة الرئيسية من خلال اختيار فئات مميزة مثل المهندسين المعماريين في التخطيط للمدن، وأن التخطيط يعني الانتقال بين اثنين أو أكثر من متنافسين وجهات النظر، على غرار الإجراءات القانونية والتخطيط بالمناصرة هو بدافع تمكين الفئات المهمشة والدفاع عن حقوقها، ولكن بموجب وجهة نظره التخطيط باعتباره

صراعا على السلطة المعارضة والمتصارعة على كسب المصالح، هو يساعد في ترجمة مصالح المواطنين ويعمل على معالجة إشكالياتهم وهو محاولات لإعطاء احتياجات المجموعة المزيد من الوزن والمصادقية تحويلها إلى لغة الخبرة. وفقا لشؤون الجماعة، وبناء على ذلك قد ينتج نوعان من الاشكاليات أولا صعوبة الجمع بين المجموعات وموقف عدائي تجاه المهنية مع الرغبة في الاستفادة من معرفة الخاص. وثانيا، هناك شعور قد يسيء في علاقات المجموعات المخططة للبلاد.

انتقدت هذه النظرية بشدة التخطيط الشامل وأنه يفترض مصلحة عامة مشتركة ولكنه في الواقع يعبر عن صوت القوى المؤثرة والغالبة، وأنه يتجاهل حاجة الشرائح الصغيرة والضعيفة وهذا ما أدى إلى المناداة إلى تفعيل مفهوم التخطيط الدفاعي والذي تطور في فترة الستينات للدفاع عن مصالح المجموعات الضعيفة والفقيرة والأقليات (مجموعات الدخل المنخفض)، وليس بالضرورة في التخطيط الدفاعي مساعدة المجتمع لكنه خلق مجموعات من المخططين في حالة من الصراع للدفاع عن حقوق كافة المجموعات بغض النظر عن حجمها وقوة تأثيرها، بالاعتماد على تنوع خبرات الأعضاء وتجربتهم العملية وليس بالاعتماد على حجم المجموعات التي يمثلونها.

من خلال تحليل هذه النظرية نجد أنها ركزت على الدفاع عن المجموعات الصغيرة والمهمشة وتمكينها بغض النظر عن حجمها وقوة تأثيرها، كما أنها ساهمت في البحث في علاج مشاكل الفئات المهمشة وركزت على ضرورة ترجمة هذه الاحتياجات والمشاكل إلى خطط لعلاجها والبحث في حلول لها باعتبار أنها جزء من مجتمع يحق له الاهتمام مع ضرورة وضع تقدير لها لضمان مصادقية الدولة في مراعاة احتياجات فئات مجتمعا.

ثالثاً: نظرية التخطيط التدريجي:

تقوم هذه النظرية في عملية صنع القرار من خلال كون السياسة العامة ماهي في حقيقة الأمر إلا استمرارية للنشاطات الحكومية السابقة، مع وجود بعض التعديلات التدريجية، وصاحب هذه النظرية هو تشارلز لندبلوم (1959) في مقاله الشهيرة: "علم التخبط العشوائي The science of Muddling Through 1"، ويسمىها كذلك بالتدريجية المجزأة Incrementalism Disjointed باعتبار أن صانعي القرارات يفضلون تجزئة المشكلات عند صياغة القرارات، لغرض التمكن من في كل منها هامشا مطلوباً من الحل.

ويقوم النموذج التدريجي على أساس أن القرار والسياسة العامة عملية تراكمية محورها الإضافة لما تم في الماضي، ومحاولة تحسين الوضع بصورة آتية وجزئية، وعليه فإن البرامج والمشروعات الراهنة وما يتصل بها من سياسيات تتخذ كقاعدة يبني عليها مع إضافة بعض التعديلات الجزئية.

سعى " تشارلز " لتحقيق التعددية في علم التخطيط العام. ومن خلال ذلك يمكن التوصل إلى اتفاق بين عدد متنوع ومختلف من الأفكار باعتبارها علاقة تنافسية بين سياقات الخبرة المتنوعة وصراع المصالح المتعددة، وهو أسلوب المساومة وتنازلات نحو تحقيق فائدة المجموعات المعنية من قضية التخطيط .

ويستند في نظريته على مبادرة المعرفة باسم التدرج، وكان الهدف هو تطوير نظرية التخطيط الواقعية، ونصيحتهم للمخططين حول كيفية التخطيط في قلة وعدم وجود معلومات من خلال التركيز فقط على فترة صغيرة للخطط، والاعتماد فقط على سياسة التخطيط القائمة على الخبرة المتراكمة للمخططين، والتخطيط من

خلال تقييم المصالح المختلفة والمجموعات العملية للتخطيط، وهو يركز على التعددية والسياسات المقارنة مع الآخرين، والسياسة التعددية بين جماعات المصالح المختلفة .

ويركز في نظريته على المجموعات مختلفة التوجهات باعتبارها طاقة الأفكار ومنبع التوجهات دون التركيز على مجموعات ضيقة أهدافه محددة، وبالتالي من الممكن من خلال ذلك تحديد الاحتياجات والعمل على صياغة خطة تنموية تلبى التطلعات والاحتياجات، وركز في نظريته بالتدرج من الخطط قصيرة الأمد ومن ثم التحول الى الخطط طويلة الأمد، كما ركز على الاعتماد على الخطط الضيقة أولاً ومن ثم التوسع، أي اعتماد خطط الأحزاب والأطر السياسية وبالتالي بناء خطط تنموية ذات بعد شمولي تلبى احتياجات الدولة باعتبارها جزء لا يتجزأ من الخطة العامة للدولة.

ومن خلال تحليلنا لهذه النظرية نجد أنها تركز على الأهداف القصيرة المدى وليس على التخطيط الطويل، وتعمل على تحديد احتياجات جميع المجموعات والتعدديات بغض النظر عن حجمها وبالتالي تساهم في تحقيق وتوفير احتياجات كافة الفئات، كما أنها ركزت على التنوع والتعددية دون تمييز أو استبعاد لحقوقها وهذا من مبدأ المساواة بين جميع الفئات بغض النظر عن نوعها او توجهاتها أو حجم تمثيلها وجمعت بين كافة المصالح دون أن تطغى فئة على غيرها من الفئات.

رابعاً: **نظرية الفحص المختلط Mixed Scanning model (Amitai Etzioni, 1967):**

صاحب هذا النموذج هو أميتاي اتزيوني (1967)، والذي دعا إلى ضرورة إيجاد نموذج توفيق في عملية صنع القرار واتخاذها، بحيث تجمع هذه النظرية بين النظرية الكلية الرشيدة وكما تأخذ أيضاً بجانب من أفكار النظرية التدريجية في التخطيط.

وجاءت أفكار اتزيوني بناء على الانتقادات التي وجهها إلى النظرية العقلانية على أساس أنها نظرية خيالية، وأن صانع هذا القرار هو إنسان لا يمكن أن يتصف بكل صفات الكمال التي تؤهله لاتخاذ قرار رشيد، كما وجه انتقادات للنظرية التدريجية تجلت في أن الإنسان لا يعرف كل البدائل، وأن هذا النظرية تركز على حاضر المؤسسة وماضيها دون الاهتمام بالمستقبل.

وعليه فقد قدم اتزيوني بديلا أطلق عليها الفحص المختلط، واعتبر أن عملية التخطيط والتنفيذ وظيفتان متكاملتان، ما يعني أن مرحلة التخطيط تستدعي اعتماد النظرية الرشيدة ومرحلة التنفيذ تتطلب اعتماد النظرية التدريجية في التخطيط.

وبالتالي فإن اتزيوني حاول التوفيق بين النظريتين من أجل الحصول على نموذج قائم على الدمج بين العقلانية والتدرجية التي تعتبر الأسس التي يقوم عليها نظرية الفحص المختلط.

ومن خلال تحليل هذه النظرية نجد أنه جمع بين جميع الفئات واحتياجاتها، وركز على اختلاف وتنوع الاحتياجات وبالتالي ومن خلال هذه النظرية نستطيع تلبية احتياجات جميع الفئات دون تمييز، ومن خلال ذلك من الممكن الوصول الى العدالة في تقديم الخدمة لكل محتاجيها.

• وبعد هذا التحليل ومن خلال الاطلاع على فلسفة كل نظرية في التخطيط بالمشاركة ومقارنتها مع هدف دراستي في "فحص دور وتأثير التخطيط بالمشاركة على تطوير نظام الحماية الاجتماعية أجد نظرية التخطيط بالمناصرة أو التخطيط الدفاعي" هي الأقرب لدراستي بحيث أوجبت مشاركة الفئات المهمشة في عمليات التخطيط للدفاع عن حقوقهم، وضرورة تمثيل كافة الفئات في عمليات التخطيط لتحديد احتياجاتهم والدفاع عنها في ظل تنافس المصالح وأن هذا بحد ذاته يمثل تحقيق للمصلحة العامة، وتطالب النظرية

بتمثيل كافة الفئات والمجموعات وأن ذلك يحقق المساواة والعدالة كما أن ذلك يعطي قوة ومصداقية للخطط من خلال دفاع كل فئة عن مصالحها.

5.1.2 التخطيط بالمشاركة :

1.5.1.2 خلفية تاريخية:

أن مفهوم التخطيط بالمشاركة في عمليات التنمية ليس جديدةً بالكامل. في نهاية الأربعينات كانت المبادرات الأولى لدعم أعمال التنمية والتطوير بالدول النامية من خلال فكر تشاركي لتحقيق للتنمية. حيث ظهر مفهوم المشاركة الشعبية في التخطيط لأول مرة في قانون تخطيط المدن البريطاني الذي صدر عام 1947م والذي أشار إلى ضرورة مناقشة وأخذ رأي أصحاب العلاقة موضوع التخطيط، كما أن في الخمسينات وبشكل مُحدّد في الستينات كان هناك جهد كبيراً للمبادرات الداعية إلى دعم منهج التخطيط بالمشاركة من خلال انخراط المواطنين المحليين في الجهود لتحسين الوضع المعيشي لمجتمعاتهم، (خليفة، 2011).

ومع مطلع سبعينيات القرن العشرين بدأ مفهوم المشاركة الشعبية ينتشر بشكل واسع في الدراسات والأبحاث التنموية، وأصبحت المشاركة تعتبر عنصر أساسي لنجاح خطط التنمية وتحقيق التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي الدائم وكذلك أصبحت المشاركة الشعبية هدفاً رئيساً للتنمية. (غنيم، 2001).

ونشير هنا أن فكرة المشاركة للمواطنين المحليين (التي تسمى الشورى في المجتمعات العربية) نشأت من تعاليم ديننا الإسلام، ولكن نجد أن المجتمعات الغربية تبنتها من خلال حركة التخطيط التأييدي خلال عقد الستينات، وخلال العقود القليلة الماضية استمرت أعمال الإصلاح وإعادة شرح هذا المفهوم من خلال المخططين

المحترفين وسياسيين ومطورين والمواطنين المحليين (Burke,1981).

2.5.1.2 مفهوم التخطيط بالمشاركة:

بالرغم من أن العقد الماضي أهتم بتحفيز وتوجيه الجهود لتحقيق منهج التخطيط بالمشاركة؛ إلا أن مفهوم التخطيط بالمشاركة في عمليات التنمية ليس جديدة بالكامل، يتلاءم التخطيط بالمشاركة مع طبيعة عمل وأهداف المنظمات الأهلية، فلا بد من مشاركة المؤثرين في هذه العملية سواء من داخل أو خارج المنظمة، لتساهم في بناء الاستراتيجية لتفعيل المشاركة في العملية التخطيطية تجعل الفرد يلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وزيادة الشعور بالمسؤولية والانتماء للوطن والمؤسسات. كما يمكن التخطيط بالمشاركة المجتمع المحلي وخاصة الفئات المستهدفة من الوعي بالقضايا العامة وزيادة المعرفة وتوسيع خيارات المجتمع المحلي نحو التغيير بالمجتمع، ويساهم في بناء قدرات المجتمع المحلي في تحديد الاحتياجات والأولويات واتخاذ القرارات المحلية، كما ان المشاركة المجتمعية تؤسس لتحقيق عدالة في توزيع الموارد والخدمات الاساسية والحد من الفقر، وتؤدي الى تعزيز مفاهيم الديمقراطية (وادي والأشقر، 2002).

3.5.1.2 دوافع التخطيط بالمشاركة

إن للمشاركة المجتمعية في التخطيط حسب غنيم (2001) على مستوى المواطن عدة دوافع فهي:
دوافع ذات أبعاد سياسية واجتماعية منها العمل من أجل الصالح العام، وحب العمل مع الآخرين ومزاملة الأصدقاء، والرغبة في كسب شعبية بين المواطنين أو الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات المختلفة.
الدافع الذاتي للمشاركة بوجود حاجات اجتماعية تتمثل بالانتماء، وحاجات التقدير وتحقيق الذات، وحوافز مادية ومعنوية

وبخصوص العوامل التي تساعد في عملية التخطيط قال غنيم (2001) أن هناك عدة عوامل اجتماعية والتي تشكل تساعد في عملية المشاركة وتتلخص بالآتي:

1. وجود قنوات تكون بها المشاركة الفعلية الإيجابية في التخطيط وليست المشاركة الشكلية، وتعد المجالس المحلية المنتخبة والمنظمات والجمعيات على اختلافها خير أمثلة معبرة عن هذه القنوات.
2. وضع تشريعات تؤكد وتحمي المشاركة في التخطيط.
3. وضع استراتيجية اجتماعية تعمل على إزالة معوقات المشاركة في التخطيط.
4. تأكيد القيم المجتمعية النافعة في العملية التخطيطية.
5. مساعدة المواطنين على المشاركة بالتدريب والتعليم والتوجيه .. الخ.

4.5.1.2 التعريفات للتخطيط بالمشاركة:

التخطيط بالمشاركة حسب الأشعب (1989) هو "استخدام الأفراد أو الجماعات في عملية اتخاذ القرار، ويمكن أن يكون ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي".

وحسب غنيم (2001) تعرف المشاركة الشعبية في اللغة بأنها "تلك العملية التي يقسم فيها المرء مع غيره تأدية عمل ما". (غنيم، 2001، ص168).

ويقول المالكي (2004) أن مشاركة المواطن تعني "الاستخدام الفعلي للجماعات الوطنية في تخطيط واتخاذ القرار".

وقد عرف غانم (2008) التخطيط التشاركي بأنه "أفعال مشتركة من جانب الناس المحليين وكادر المشروع

بغرض صياغة خطط التنمية واختيار أفضل البدائل المتاحة لتنفيذها"، ينبغي أن تكون هذه الأفعال بمثابة حواراً وتفاوضاً وصنع قرار يتعلم فيه الطرفان؛ من داخل المجتمع المحلي ومن خارجه، فيما يتعلق بالأنشطة التي يقوم أبناء المجتمع المحلي بمساندة من الناس الذين من خارج المجتمع المحلي، وترمي اقتربات التخطيط التشاركي إلى تقوية القدرة المحلية على التنمية المستدامة باصطلاح المعرفة والمهارات والتنظيم، فالتخطيط التشاركي إذا هو عملية تعلم في اتجاهين بين المجتمع المحلي والمشروع، ينبغي أن تسهل عملية التعلم هذه أقلمت خدمات المشروع المساندة للوقائع المحلية المتغيرة، فينبغي أن يَرُود الاقتراب التشاركي المخططين وصانعي القرار بالمعلومات الضرورية لتوفير بيانات ممكنة ومساندة مؤسسية أكثر كفاية، يستغل هذا التخطيط التشاركي مفهوم "الحوار التفاوضي" بين الأطراف المنخرطة وهي المجتمع المحلي أو الجماعات أو أرباب الأسر والمشروع أو المؤسسات (غانم، 2008، ص 72).

مفهوم المشاركة الاجتماعية في التنمية: "هي مسؤولية كل فرد من أفراد المجتمع المحلي بالمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياته وتخطيط برامج تنمية مجتمعية أكثر واقعية وملاءمة وباستخدام أفضل للموارد المتاحة" (مسلم، 2003، ص10).

وقال غنيم (1999) أن مفهوم المشاركة المجتمعية هو "اشتراك السكان جميعهم أو بعضهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك تحديد الأهداف العامة للدولة، وهي بذلك تمثل مستوى متقدماً من الديمقراطية".و المشاركة المجتمعية في التخطيط تشير إلى دخول السكان في اللجان والهيئات المسؤولة عن إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية وبمستوياتها المختلفة، على أن يكون اشتراك السكان اشتراكاً فعلياً بحيث يؤدي إلى ما يعرف بالتنمية الصاعدة من القاعدة باتجاه القمة، والتي تركز على تخفيف الدور القيادي للحكومة في مجال التنمية (غنيم، 1999، ص134).

والمشاركة في مفهومها التنموي تعني مشاركة ومساهمة قطاع عريض من السكان وخصوصاً الجماعات الأقل حظاً في اختيار وإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات ومراجعة مشاريع التنمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية وخصوصاً ما يتعلق منها بتحسين مستويات معيشة السكان أو المجموعات المستهدفة (غنيم، 1999).

إن نجاح وفعالية التخطيط بالمشاركة يعتمدان على مشاركة الأطراف ذوي العلاقة بالمنظمة في جميع مراحل عملية التخطيط، ومن الضروري أن يكون توقيت المشاركة مناسباً، لتكون عملية التخطيط فعالة، وتحقق المشاركة هدفها كما يجب أن يتوافق توقيت المشاركة مع مراحل التخطيط التالية (مجدي، 2004):

- ❖ مرحلة التحليل: وهي تشخيص الوضع القائم وتحديد العناصر الاستراتيجية من خلال تحليل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية.
- ❖ مرحلة التخطيط: وهي وضع الرؤية والرسالة والأهداف والخطط الاستراتيجية.
- ❖ مرحلة التنفيذ: وهي وضع خطط من برامج وأنشطة وموازنات مالية وإجراءات تنفيذية.
- ❖ مرحلة الرقابة: وهي تقييم أداء المؤسسة والتأكد من مدى تحقيق الأهداف.

5.5.1.2 مبادئ التخطيط بالمشاركة:

إن التخطيط السليم والفعال حسب القرشي (2011) يتطلب عملية منهجية تعرف بشكل دقيق الخطوات التي تؤدي إلى إيجاد حلول مثالية كما أن هذه العملية يجب أن تعبر عن المبادئ التالية:

- ❖ الشمولية: بحيث يأخذ بعين الاعتبار كافة الخيارات الهامة بالإضافة إلى التأثيرات المتوقعة، ويجب

على واضعي السياسات بذل كافة الجهود لفهم المشاكل وتعريفها وطرح أسئلة هامة وذات علاقة، حيث أن التخطيط الفاعل يجب أن لا ينحصر في حل واحد لأن ذلك قد يعرض العملية برمته للخطر.

❖ الفاعلية: حيث أن هذه العملية يجب أن لا تتضمن إهداراً للوقت أو للمصادر المالية.

❖ شاملة: إشراك كافة الأفراد والمجموعات التي تؤثر وتتأثر بعملية التخطيط.

❖ منطقية: بحيث تقود الخطوة الواحدة إلى خطوة تليها.

❖ شفافة: يجب أن تكون عملية التخطيط شفافة، بحيث يستطيع كل فرد له علاقة من فهم كيفية عمل

العملية برمتها.

❖ الدمج: يجب على القرارات الفردية والقصيرة الأمد أن تدعم القرارات الاستراتيجية طويلة الأمد، وهذا

يستدعي وجود نظام تقويم شامل، وذلك لمساعدة المؤسسة في إيجاد حلول قد تبدو صعبة ومكلفة

على المدى القصير.

❖ الوضوح: يجب أن تكون النتائج مفهومة لدى جميع المعنيين.

6.5.1.2 تفسير المشاركة:

فسر سرينفسن Srinivasan (1990) مشاركة المجتمع بأنها "عملية تنشيط وتأثير المجتمع المحلي والجماعات المستفيدة على اتجاهات وأساليب تنفيذ مشروعات التنمية من وجهة نظر احتياجاتهم لتحسين حياتهم المعيشية من حيث الدخل، التنمية الذاتية والاعتماد الذاتي بالمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات أو قرارات أخرى تمس احتياجاتهم المحلية".

وعرف فورستينر Forester (1988) المشاركة بأنها "عملية تخويل جزء من المهام والمشاركة في اتخاذ

القرار إلى السكان المحليين والفئات الأقل تمثيلاً بالمجتمع المدني"، هذا الرأي يستند على تمييز

الاختلافات في السيطرة السياسية والاقتصادية بين المجموعات والطبقات الاجتماعية المختلفة، فالمشاركة بهذا المعنى تستوجب إيجاد منظمات للمواطنين المحليين ذات استقلالية واعتماد على الذات.

وقال غنيم (2001) إن نجاح المشاركة في عملية التخطيط يتطلب ثلاثة مبادئ رئيسية، وهي:

❖ أن لا تقتصر المشاركة على أناس من طبيعة واحدة وإنما تشمل جميع فئات المجتمع، وكافة المستويات الإدارية المختلفة من الهيئات والمؤسسات والمنظمات.

❖ مشاركة جميع الأطراف ذوي العلاقة في اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات التنموية، وان لا تزاولها فقط نخبة من المجتمع بمفردها لكي لا تخدم مصالح هذه الفئة دون غيرها.

❖ أن تعكس عملية التخطيط والتنمية حاجات وأولويات المجتمع المحلي والفئة المستهدفة، وان تكون عملية التخطيط واقعية، وعدم تطبيق نماذج خطط تنموية مستوردة.

7.5.1.2 مستويات المشاركة في عملية التخطيط:

قام ملبرث Milbrath (1965) بتصنيف التخطيط بالمشاركة إلى ثلاث مستويات أساسية وفقاً لسلوك مشاركة المجتمع المحلي:

- المستوى الأول والذي يدعى "اللامبالاة" يركز فيه ملبرث على أن شكل مشاركة المجتمع المحلي لا تتعدى أكثر من رد على الاستبيانات والتصويت بدون علم، وبذلك يجد أنهم يلعبون دور المشاهدين كما يفتقرون إلى تفاعلهم مع القرارات المصيرية التي تهم مجتمعهم.

- أما أولئك الذين يكون بينهم وبين الجهات الرسمية نوع من التواصل من خلال مشاركتهم في المنتديات العامة واللجان الرسمية فهم يمثلون المستوى الثاني والذي يسميه "الانتقالي".

- أما أعلى مستوى من المشاركة فيسميه ملبرث "المقاتل" الذي فيه يُصبحُ المواطن جزءاً في الحقيقة من عملية اتخاذ القرارات، ويحصل على مسؤولية وتمثيل في اللجان مثل لجنة التخطيط أو يساعد في تأسيس وتنظيم جمعيات مدنية الجمعيات العامة.

8.5.1.2 وصف وتحديد سلم المشاركة في عملية التخطيط:

- المناورة والعلاج: تمثل المستوى الأول والثاني، وهي مجرد تعليم ورعاية عملية المشاركة، ومشاركة في الرأي والنصيحة لكسب تأييد المجتمع بدون أي مشاركة في اتخاذ القرار (قرارية، 2004).
- الإعلام: في هذا المستوى يتم إعلام المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم، حيث يقوم المسؤولون بعرض المشروع على المواطنين في نهاية المشروع (المالكي، 2004).
- الاستشارة: هي أحد أساليب مشاركة المواطنين من خلال استطلاعات الرأي، والاجتماعات واستفسارات عامة وتعتبر هذه المشاركة شكلية لا تتعدى ان تكون تزييناً للقرارات (غنيم، 2006).
- الاسترضاء: وهي بمثابة انتخاب لجنة من الوجهاء يشاركون في اللجان المقررة لتحكيم المخططات، ويحق للمواطنين إبداء الرأي والنصيحة في الخطة والمشروع وتحتفظ لجنة الوجهاء بحقها بالأخذ برأي المواطنين أملاً (المالكي، 2004).
- الشراكة: يتم إعادة توزيع الصلاحيات بين المواطنين وأصحاب النفوذ في اتخاذ القرار في مرحلة المفاوضات وتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات في المشروعات والخطط التي تهم هؤلاء السكان المحليين، وذلك من خلال تشكيل لجان مشتركة من المواطنين المحليين ومتخذي القرار وأصحاب المصالح ويكون هناك صلاحية لكلاً منهم في عملية اتخاذ القرار مما يوضح أن هذه المرحلة تمثل نقلة نوعية في مشاركة

هؤلاء السكان المحليين في عملية المشاركة في اتخاذ القرار وكذلك المسؤولية في دعم مصالحهم (قرارية، 2004).

- **تفويض السلطة:** هو تحويل جزء من الصلاحيات إلى الآخرين لتسهيل عملية التنفيذ والوصول إلى الأهداف التنظيمية، فالتفويض لا يلغي مسؤولية المفوض عن النتيجة النهائية للعمل، كما أن التفويض حالة مؤقتة تنتهي بانتهاء المهمة التي تم التفويض لها، ففي التفويض تجد المستوى الأعلى يفوض الأدنى في جزئية محددة، ولا يتيح له إلا قدراً يسيراً من المعلومات بالكاد ما يساعد على تنفيذ المهمة، وتكون المسؤولية عن النتائج منوطة بالمفوض وليس بالمفوض إليه (عبد العزيز، 2006). وقد عرف (الهوري، 2002) التفويض بأنه "إسناد مهام لأشخاص ومحاسبتهم عليها من جانب".
- **سيطرة أو رقابة المواطنين:** يعتبر من أعلى مستويات المشاركة حيث يقوم المواطنون المحليون بصنع سياسة وإدارة القرار بشكل شبه كامل، وتلعب الجمعيات الأهلية الممثلة للمجتمع المحلي دوراً في إدارة الموارد وتوجيهها نحو الاحتياجات الفعلية (قرارية، 2004).

9.5.1.2 مراحل المشاركة في عملية التخطيط:

لقد قسم ستين Stein (1995) مراحل التخطيط بالمشاركة الى عدة مراحل استنادا لدور الفئات المشاركة في عملية التخطيط واستنادا لعملية بناء الخطة وهي على النحو التالي:

1. الإطلاع وتأهيل الأفراد للمشاركة (Initiation): وهي عملية تحفيز لفكرة المشاركة، وتروّج لهذه العملية

التي سيشارك فيها أفراد المجتمع المحلي.

2. التحضير (Preparation): وهي مرحلة تركز على فهم المخطط الذي سيدير العملية التخطيطية في بناء علاقة مع من سيوجه إليهم المخطط من سلطات محلية، وكذلك أصحاب المصالح والمنتفعين وذلك لبناء الثقة وإيجاد اتصال مباشر مع هذه المجموعات لكسب التأييد للمخطط التنموية.
3. المشاركة (Participation): خلال هذه المرحلة يتم اتخاذ القرارات في مشروعات التنمية من خلال تحديد التوجهات الاستراتيجية النابعة من جموع المشاركين في إعدادها من سياسيين وأصحاب مصالح وسكان محليين لضمان تحقيق المصلحة العامة.
4. الاستمرارية (Continuation): وهي مرحلة تسعى إلى تحقيق الاستمرارية في المشاركة من خلال تكوين لجان لمتابعة وتقييم الخطة وإعادة صياغة الأهداف وفقاً للمتغيرات (Stein, 1995).

10.5.1.2 أهمية وفوائد التخطيط بالمشاركة.

التخطيط بالمشاركة المجتمعية لم تطلق كمفهوم مجرد خال من العناصر والمتغيرات بل العكس تماماً، وكان الفرد ولم يزل هو الحافز الرئيس وراء تلك الحاجة، وبخاصة بعد إدراكه لحقيقة أن مستقبل الوجود الإنساني والبناء مرتبط أشد الارتباط بمسألة التعاون والمساندة على وفق التطورات في كم ونوع الأهداف التي يسعى إليها الإنسان مقارنة بقدراته، وللتخطيط بالمشاركة عدة فوائد منها (قدومي، 2009):

- ❖ تقوية الالتزام: عندما يشارك الناس في التخطيط يكونون أكثر التزاماً في مرحلة التطبيق.
- ❖ زيادة المعرفة والإدراك: مشاركة الناس في تحليل الوضع، تجعلهم أكثر قدرة على مواجهة التحديات والتجاوب مع الفرص.

- ❖ تحليل أفضل: إن تبادل وجهات النظر بين المجموعات المختلفة تؤدي إلى تصورات متنوعة للقضايا واغناء عملية التحليل.
- ❖ بناء القدرات: إن مشاركة العاملين والناس تعمل على إكساب المهارات والخبرة.
- ❖ بناء هدف مشترك: يصبح المشاركون أكثر قدرة على بناء هدف يخدم مصلحة الجميع
- كما أن التخطيط القائم على المشاركة يساهم في تحسين محتوى الخطط التنموية ويسهل تنفيذها وتفعيل دورها وتأثيرها كما أشار الصقور (1998) وذلك من خلال :
- ❖ تقديم تصور واضح ومحدد لطبيعة المشاكل التي تواجهها الجماهير، الأمر الذي يساعد على رسم الأهداف وتحديد الأولويات بدقة.
- ❖ تعزيز ثقة الجماهير بنفسها وتؤكد على القيم الخاصة باحترام الجهد العام والمال العام.
- ❖ تساهم المشاركة في الحد من دور الصفوة المحلية وتعمل على إزالة الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن طبيعة البنى الاجتماعية القائمة.
- ❖ تخلق استعداد نفسي لدى الجماهير لتقبل التغيير والتحديث المنتظر نظرا للمشاركة الشخصية أو التمثيلية في إحداث ذلك من ناحية، ولوجود قناعة بأهمية ذلك وأثره الاقتصادي والاجتماعي الايجابي على حياة المجتمع والأفراد من ناحية أخرى.
- ❖ تقلل المشاركة الشعبية من البيروقراطية الإدارية، وتعزز من مبدأ التنسيق بين هيئات التخطيط في المستويات الإدارية المختلفة.
- ❖

11.5.1.2 المعوقات التي تؤثر على التخطيط بالمشاركة:

تواجه عملية التخطيط بالمشاركة معوقات حسب Rietbergen-McCracken (1998) تؤدي الى فشل

هذه العملية برمتها، وتتمثل معوقات التخطيط بالمشاركة في النقاط التالية:

❖ الوقت والمال: ان تقنيات التخطيط بالمشاركة ليست مكلفة، إلا ان عملية التخطيط تحتاج الى كثير

من المصادر المالية والوقت والجهد وخصوص اذا استلزمت أنشطة تحضيرية مثل حملات التوعية والتدريب والتحضير للاجتماعات لكافة المعنيين.

❖ الرفض والتلاعب: هناك بعض المجموعات او الأفراد المنخرطين في عملية التخطيط بالمشاركة قد

يجدون صعوبة في تقبل عملية صنع القرار بالمشاركة على سبيل المثال هناك بعض المسؤولين قد

يشعرون بالتهديد اذا تعرضت مصالحهم أو مسؤولياتهم أو سلطاتهم للتقويض من قبل المشاركين

الآخرين، كما أن هناك بعض المعنيين يمكن أن يتلاعبوا بعملية التخطيط بالمشاركة من أجل أجندات شخصية.

❖ تصعيد وتيرة المخاطر: إن نجاح عملية التخطيط بالمشاركة يعتمد بشكل أساسي على قدرة عملية

التخطيط على التأقلم مع ظروف مختلفة ومتعددة، ولهذا السبب عندما تقوم جهة ما باستنساخ تجربة

سابقة أو بوضع معايير لاستخدام عملية التخطيط بالمشاركة تبرز هناك مخاطر من حيث إمكانية

أن يصبح عنصر المشاركة فارغا من المعنى.

12.5.1.2 التنمية المستدامة وعلاقتها بالتخطيط المشترك:

❖ أن مفهوم التنمية المستدامة الذي أعده الاتحاد الأوروبي للمحافظة على الطبيعة، يدل على نمط تنموي يستجيب لحاجات الأجيال الحالية بدون إلحاق ضرر في قدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لحاجاتها الذاتية. وتعرف التنمية المستدامة " :هي تحقيق الأهداف البيئية، والاجتماعية بجانب الأهداف الاقتصادية، والقدرة على تحقيق التنمية الرشيدة التي تستجيب لحاجات الأجيال الحالية وتحققها، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البيئية المتاحة والموارد الاقتصادية دون المساس، أو التعريض لقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها، والاستجابة لمتطلباتها التنموية، ودون تعريض البيئة، والمقومات الطبيعية بها للدمار، والاستنزاف. "فهو نشاط اقتصادي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر ممكن من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الإساءة إلى البيئة، واتبعت التنمية المستدامة كأحسن طريق للتعامل مع التدمير السريع للبيئة الطبيعية، وتبنت المفوضية الدولية للتنمية والبيئة سنة 1987 مفهوم التنمية المستدامة (البكري، 2008).

❖ وتعمل مشروعات التنمية في إطار مؤسسي قائم، تزود الاقتراب التشاركي المخططين وصانعي القرار بالمعلومات الضرورية لتوفير بيانات ممكنة ومساندة مؤسسية أكثر كفاية، يحدد مستوى القدرة المحلية لطلب خدمات خارجية أكثر جودة مدى قدرة المجتمعات المحلية واهتمامها بتنمية نظم إدارة موارد أكثر قابلية للاستدامة، ينبغي أن تكون البيئات المؤسسية مستجيبة للطلبات الواردة من أسفل بمزيد من التخطيط اللامركزي، التخطيط التشاركي يعزز الالتزام السياسي والمساندة المؤسسية للتخطيط

المحلي ببناء فهم مشترك بين المؤسسات والجماعات المحلية، وتعتبر المشاركة أحد المقومات الأساسية لتعزيز مفهوم الديمقراطية في المجتمع، أما مفهوم المشاركة التنموي فهي مساهمة المجتمع المحلي وخاصة الفئات الأقل حظا في اختيار وإعداد وتنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع التنمية، والتي قد تحقق أهداف التنمية وتؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة للمجتمع المحلي والفئات المستهدفة (قرارية، 2004).

❖ وخلال تصميم مشروع تشاركي من المهم الانتباه أثناء عملية التخطيط إلى المعرفة والمهارات والإجراءات والقرارات المحلية ونظم الاتصال المحلية وأيضا الأبنية التنظيمية الموجودة، من المهم فهم سجل وإدراكات جماعات القوة الموجودة في صنع القرار المحلي أو المستبعدة منه.

❖ فينبغي أن تأتي هذه المعرفة من أسفل وعلى أساسها يتم اختيار الأدوات والحوافز التي ستستعمل في الاستجابة لحاجات المجتمع المحلي المحددة وبالذات حاجات الجماعات المضاربة (Laban, 1991).

❖ وتساهم المشاركة المجتمعية في تحقيق مبدأ التنمية بالمساعدة على تحديد المعوقات والمحددات التي تبطيء من عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، مما يسهل التخطيط والتطبيق ويساهم في رفع الإنتاجية على مستوى المواطن والحكومة في آن واحد. إن الغاية من تبني نظام الإدارة المحلية هي إشراك أكبر عدد من سكان المنطقة في إدارة وتنظيم وحل مشاكلهم المحلية بأنفسهم وهذا الاشتراك الفعلي يكون أصدق تعبير للديمقراطية والحكم السليم إلا أنه من الصعوبة بمكان إشراك جميع الأفراد المحليين للقيام بعملية إدارة وتنظيم الشؤون المحلية خاصة- أن عدد السكان بزيادة مستمر فقد أخذ بمبدأ الديمقراطية النيابية - على الصعيد المحلي - عن طريق انتخاب أشخاص بين

سكان الوحدة الإدارية لتمثيل هؤلاء السكان في إدارة وتنظيم الشؤون المحلية بواسطة مجالس محلية (الشيخلي، 2001).

2.2 الدراسات السابقة:

في هذا الفصل سوف يتم استعراض الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها والتي لها ارتبا بموضوع الدراسة، ولقد تم الاطلاع على سبعة عشر دراسة، منها ثماني دراسات محلية وخمسة دراسات عربية، وأربع دراسات أجنبية.

الموارد باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية GIS"، هدفت إلى تطوير أساليب التكامل العقلاني للتخطيط المحلي والإقليمي التشاركي للإدارة المستدامة للأراضي باستخدام أدوات المعلومات الجغرافية، ولتطوير أساليب إدماج المعارف المحلية ومعلومات التخطيط الإقليمي لأغراض التخطيط الإقليمي من أسفل إلى أعلى، ولتطوير أساليب جديدة لمعالجة القضايا الحرجة في الإدارة المستدامة.

قالت الدراسة في نتائجها أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لا تلعب دورا كبير في رسم السياسات، وقالت أيضا أن معرفة المزارعين بالقيود الفيزيائية الحيوية مثل مخاطر الفيضانات والتعرية تشكل العوامل ذات الصلة التي يمكن استخدامها كمدخلات نظم المعلومات الجغرافية لتحديد وبناء الخرائط والخطط مختلفة، وقالت الدراسة أيضا أن العوامل التي يقودها التخطيط التشاركي المحلي ويوفرها تساهم بشكل كبير في عملية بناء المخططات والخطط للمجتمعات المحلية.

وأوصى سيدغو (2002)، بأهمية معرفة المزارعين والفئات المستهدفة من المخططات بالمعلومات مثل القيود الفيزيائية الحيوية ومخاطر الفيضانات والتعرية والتي تشكل العوامل ذات الصلة التي يمكن استخدامها كمدخلات نظم المعلومات الجغرافية لتحديد وبناء الخرائط والخطط مختلفة، وأوصت بضرورة الاعتماد على اشراك الفئات في بناء المخططات وخطط التدخل لتجنب احداث الاخطار ولتقليل من تفاقم المشكلات.

- دراسة قرارية (2004) بعنوان "آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية"، وهدفت الدراسة إلى تحديد كيفية الاستفادة من النماذج والنظريات التي تبحث في الوعي والمشاركة الشعبية والتخطيط العمراني، وكذلك بعض الحالات الدراسية لمناطق وأقاليم تواجه نفس المشاكل والمعوقات، وتحديد تطور عملية التخطيط والواقع الحالي والمعوقات والمشاكل التي تعاني منها المشاركة الشعبية في الضفة الغربية وفي مدينة جنين، دراسة واقع الوعي والمشاركة الجماهيرية في عملية التخطيط العمراني في الضفة الغربية بشكل عام وفي مدينة جنين كحالة دراسية، اقتراح الوسائل والطرق لتفعيل الوعي والمشاركة الجماهيرية في عملية التخطيط العمراني في الضفة الغربية.

وتوصلت الدراسة الى أهمية تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في فلسطين، وضرورة العمل على توضيح أهمية ودور المشاركة الشعبية في التخطيط العمراني للمواطن وكسب ثقته، بالإضافة إلى التنسيق المؤسسي والعمل على بناء جهاز رئيس يعمل معه للقيام بعمليات إعداد المخططات الهيكلية، وجمع المعلومات على المستوى المحلي والتخطيط كذلك إقامة البرامج والدورات التدريبية،

والحرص على توفير الدعم المالي والفني لتوفير البنية الأساسية والقيادات الفنية المتخصصة بما يستوجب مشاركة شعبية فاعلة وأخيراً العمل بروح الفريق الواحد.

أوصت الدراسة بضرورة استحداث مسارات جديدة بين الجهات المسؤولة والسكان حيث يتوجب العمل على توفير قنوات اتصال مفتوحة بين الجهات المذكورة أعلاه، كونه يساعد في زيادة الخبرات وتبادل الأفكار، وبهذا تتم المشاركة الفاعلة، كما يتوجب عمل ورشات تدريبية التي على أساسها لا بد أن يقوم إعداد المخططات الهيكلية المستقبلية، العمل على تأهيل قوى عاملة مهنية في مجال التخطيط، العمل على بناء سلطة محلية تعمل على قيادة التطوير والتخطيط من مجرد التفكير والتخطيط إلى حيز التنفيذ، زيادة مشاركة المواطنين المحليين في تخطيط وتطوير المحيط الفلسطيني، نشر نسبة عالية من الوعي بأهمية المشاركة الشعبية في التخطيط.

دراسة الدسوقي (2007) بعنوان "دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي"، والتي ركزت إلى التعرف على دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي في الجانب التعليمي، والتعرف على العوامل التي تشجع أهل الريف على المشاركة، وكذلك العمليات التي يجب أن يشارك فيها أهل الريف، وإلى التعرف على المشكلات التي تعوق تنمية المجتمع المحلي، وأسباب العزوف عن المشاركة، وإلى التعرف على مدى ارتباط مبدأ تكافؤ الفرص بتوزيع الخدمات التعليمية.

أوضحت نتائج الدراسة أن معظم أفراد العينة يرون أن المشاركة هي التعاون، ومساعدة الغير، وأن المشاركة تحقيق للخدمات، واختلاف مفهوم المشاركة حسب متغير السن، أوضحت النتائج اختلاف مفهوم المشاركة حسب الحالة التعليمية، ومن النتائج أيضاً إن معظم أفراد العينة الذين يشاركون في

مرحلة التخطيط يشاركون في تجميع البيانات، ويشاركون في تحديد حاجات المواطنين، بينما من جزء بسيط منهم في تحديد مشكلات المواطنين.

أوصى الدسوقي بضرورة إيجاد قنوات اتصال بين المواطنين والمؤسسات المعنية بالتعليم، وضرورة التوعية بموضوع المشاركة والتنمية وإظهار مدى أهمية المشاركة في تنمية المجتمع المحلي.

- دراسة ماس (2008) بعنوان "برامج الحماية الاجتماعية في الاراضي الفلسطينية" هدفت الدراسة إلى التعرف على برامج الدعم الاجتماعي الحكومية والمقدمة من قبل المؤسسات الدولية خلال فترة الدراسة، ومقارنة واقع هذه المساعدات بما كان مخططا له، ورصد حجم تمويلها ووتيرتها وعدد المستفيدين منها.

وتوصلت الدراسة الى تراجع دور الحكومة الفلسطينية (وزارات ومؤسسات) كثيرا في مجال توفير الحماية للأسر الفقيرة والمحرومة بسبب العجز المتراكم للسلطة الفلسطينية عن توفير مقومات استدامة تمويل موازنتها، وتحكم الإسرائيليين والمانحون في كمية ونوعية الدعم المقدم للسلطة. تسبب الحصار والمقاطعة في إعادة بعض العمليات التطويرية إلى مربع البداية، خاصة فيما يتعلق ببلورة سياسة اجتماعية واضحة المعالم، وتطوير إستراتيجية في مجال مكافحة الفقر تقوم على الجمع ما بين البعدين الإغاثي والتنموي، وتأخذ بعين الاعتبار التنوع في مجتمع الفقراء حسب شدة الفقر، ونوعه، الموارد المتاحة للفقراء. حدوث تراجع في المحاور الثلاث التي يمكن تقييم برامج الدعم الاجتماعي.

- دراسة شيخ علي (2008) وعنوانها "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين"، هدفت إلى التعرف على العلاقة بين منظمات المجتمع المدني، وبين المشاركة السياسية، وهل بالإمكان تحسين ظروف هذه العلاقة وتحويلها لخدمة عملية التنمية السياسية في فلسطين، على افتراض أن المشاركة رافد أساسي من روافد التنمية.

وكان من أهم نتائج الدراسة الى أن عجز منظمات المجتمع المدني عن إيصال ونشر وتعميم مفهوم المجتمع المدني وأهدافه وبرامجه إلى قطاعات أكثر اتساعا وشمولية، والاكتفاء وتمركز هذه المنظمات ونشاطاتها داخل المدن والبلدات الكبيرة وضعف التواجد داخل التجمعات السكانية الريفية والمهمشة اجتماعيا واقتصاديا على المستوى الوطني الشامل لفلسطين، وضعف الإمكانيات المادية الذاتية من جهة والمساهمة المادية الشعبية المباشرة في فعاليات ومشاريع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني نتيجة فشل هذه المنظمات في إيصال مفهوم أهمية المجتمع المدني ومنظماته إلى أوسع الشرائح الاجتماعية الفلسطينية وخلق التفاعل اللازم بينها وبين أفراد ومجموعات المجتمع الفلسطيني من ناحية، والوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه الشعب الفلسطيني من ناحية أخرى، هذا الأمر يؤدي تلقائيا إلى فقدان هذه المنظمات لأهم ميزاتها وهي الاستقلالية عن السلطة السياسية ويضعها بشكل أو بآخر تحت تأثير القوى السياسية للحصول على الدعم المادي والسياسي والإعلامي اللازم منهجية، ويدفعها لطلب الدعم المادي من جهات خارجية وفق الشروط والمواصفات التي تفرضها غالبية هذه الجهات الخارجية. وقالت أيضا عجز منظمات المجتمع المدني عن تحديد سَلَم أولويات استراتيجي لأهدافها وبرامجها ومشاريعها وعلاقاتها الداخلية والخارجية واعتمادها في كثير من الحالات على ردة الفعل دون تخطيط أو مبادرة حقيقية مدروسة بدقة، وعجزها عن الاستفادة من مبدأ

تراكم الخبرات والتجارب الخاصة أو العامة من أجل تحديد الأولويات اللازمة للمجتمع المدني الفلسطيني أو تستجيب لحاجته المستقبلية وأهدافه الاستراتيجية كمجتمع مدني.

وقد أوصت الدراسة إلى العمل على إعادة صياغة مفهوم الثقافة المدنية والمشاركة السياسية، وطرح المفهوم بصيغته الجديدة، وتعميمه على أوسع الشرائح الاجتماعية، دمج وإشراك شرائح اجتماعية واسعة ومتنوعة في البنية الأساسية لمنظمات المجتمع المدني منذ خطوات تشكيلها الأولى، إشاعة روح الديمقراطية الحقيقية في الأوساط الداخلية لمنظمات المجتمع المدني أولاً، لكي تشكل نموذجاً يحتذى به في المشاركة والتنمية التي تدعو لها من ناحية، ومن أجل إشاعة مبدأ المحاسبة والشفافية، من خلال اعتماد نهج تبادل القيادة عبر انتخابات ديمقراطية مباشرة بعيداً عن نظام المحاصصة، وأساليب التعيين السياسي الحزبي البعيد عن مفهوم المشاركة السياسية والطوعية في الانتساب والنشاط التنموي الدائم من ناحية ثانية.

- دراسة قدومي (2008) بعنوان "دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي" والتي هدفت إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي من خلال دراسة حالة للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس، وإلى معرفة وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي في دور لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي في مدينة نابلس، وتحديد تأثير بعض المتغيرات لأفراد عينة الدراسة المرتبطة باتجاهاتهم نحو مفهوم المشاركة المجتمعية وأدواتها، وتحديد تأثير أدوات المشاركة المجتمعية المستخدمة في التنمية، وتوضيح مدى تفهم ومشاركة السكان لطبيعة الأنشطة التي تقوم بها لجان الأحياء السكنية، وتوضيح

مدى توجه السكان لطلب المساعدة من اللجان، وتوضيح مجالات التعاون ما بين لجان الأحياء السكنية والمؤسسات المحلية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود رغبة وتوجه إيجابي لدى أفراد عينة الدراسة نحو المشاركة المجتمعية وأهمية دورها في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وهم على علم بدور لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي وأن السكان يتفهمون طبيعة الأنشطة التي تقوم بها لجان الأحياء السكنية ويشاركون فيها، كذلك أظهرت النتائج أن الدافع الأساسي وراء انضمام أفراد المجتمع إلى لجان الأحياء السكنية هو رغبتهم في زيادة خبرتهم الحياتية وتنميتها وتطويرها وتعزيز الانتماء والعمل الجماعي ومن ثم زيادة الثقة بالنفس، وتنمية العلاقات العامة بالإضافة إلى شغل أوقات الفراغ في أعمال مفيدة. كما أشارت النتائج إلى أن العمل في المجال التطوعي من وجهة نظر بعض مسؤولي البرامج المجتمعية لا يعتمد على متغير العمر والجنس لأن الانتساب متاح للذكور والإناث على حد سواء، وأن الأهم في العمل التطوعي هو الالتزام بالعمل والقدرة على العطاء والتعليم والاستعداد والرغبة في تطوير الشخصية

وأوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق العمل التطوعي لأفراد الحي وذلك لتعزيز قدرات لجان الأحياء على مواجهة المشكلات ومعالجتها، وكذلك ضرورة توعية السكان بأهمية العمل التطوعي وحثهم مع ذويهم على المشاركة الفاعلة في أنشطة لجان الأحياء السكنية، كما أكدت الدراسة على أهمية أن تقوم الجهات المعنية بتفقد حاجات المجتمع والتعرف على مطالب أفرادهم من خلال استفتائهم حول مستوى الخدمات المقدمة لهم، وأن يتم إيجاد نظام لعمل لجان الأحياء السكنية، والعمل على تزويد لجان الأحياء من قبل الجهات الرسمية بالمعلومات والإحصاءات المهمة المتعلقة بأحيائهم.

- دراسة عبدربه (2009) وعنوانها "دور المجالس المشتركة في الضفة الغربية في التنمية والحكم المحلي" والتي هدفت الى أبرز الدور التنموي لمجالس التخطيط المشتركة في الضفة الغربية بالإضافة الى دورها في تعزيز وحدات الحكم المحلي وكذلك العقبات والمعوقات حيث تعتبر هذه المجالس العمود الفقري للخدمات المقدمة للمواطنين في كافة المجالات الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية.

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج حيث قالت هناك حاجة ملحة لتعزيز التخطيط للتنمية المحلية، من أجل تحديد الاحتياجات وتحديد الأولويات على أسس علمية مهنية بعيدة عن العشوائية، وأن عمليات تحديد الاحتياجات والأولويات التي تمت من خلال إشراك المجتمع المحلي تمت بطلب من الجهات المانحة.

وأوصى الباحث بضرورة الاهتمام بتعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية لدى المجالس المشتركة، وأهمية قيام السلطة الوطنية بتعزيز تجربة المجالس المشتركة من خلال وتضمين الموازنة العامة بنود دعم التنمية المحلية، توسيع العلاقات الخارجية والتوائمة مع مجالس أجنبية وعربية لنقل التجربة والاستفادة ولتطوير العمل.

- دراسة الرمحي (2010) بعنوان "تعزيز ومأسسة المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية"، حيث هدفت الدراسة الى إيجاد إطار عام لتعزيز ومأسسة المشاركة المجتمعية الفاعلة في عمليات التخطيط وصناعة القرار على المستوى المحلي، وكذلك المساهمة في خلق بيئة ديمقراطية ملائمة تمكن المواطن ومؤسساته من التعبير عن الرأي ولعب دور حقيقي في اتخاذ القرارات التي تمس حياته.

توصلت إلى أن العديد من الهيئات المحلية الفلسطينية تمارس شكلاً أو أكثر من أشكال المشاركة المجتمعية ودرجات متباينة وأدوات مختلفة؛ وهذه الممارسات إما أن تكون جاءت بمبادرات ذاتية من الهيئة المحلية، أو قد تكون جاءت في سياق نشاطات ممولة من جهات مانحة، هنالك ضعف في التواصل بين المواطن ومؤسساته من جهة والهيئة المحلية من جهة أخرى؛ وذلك بسبب قلة وجود آليات وأدوات تواصل مناسبة، قلة معرفة المواطن بطبيعة عمل الهيئات المحلية ودوره التشاركي في إحداث التنمية، ضعف وعي الهيئة المحلية بأهمية مشاركة المواطن في التخطيط وصناعة القرارات على المستوى المحلي، قلة اهتمام المواطن بالمشاركة نتيجة لقناعات تولدت لديه بعدم جدواها قياساً على مشاركات شكلية تمت سابقاً. من أهم التحديات التي تواجه ترسيخ المشاركة المجتمعية هو ضعف في وضوح مفهوم ومستويات وأدوات المشاركة المجتمعية لدى العديد من الهيئات المحلية، وضعف وعي وقناعة الجمهور والهيئات المحلية أحياناً بأهمية وجدوى المشاركة المجتمعية في تجسيد ممارسات الحكم الرشيد وإحداث التنمية المحلية، وغياب الأنظمة والتعليمات اللازمة لتعزيز ومأسسة المشاركة المجتمعية الفاعلة في أعمال الهيئات المحلية.

أوصى الرمحي (2010) بضرورة تشكيل في كل هيئة محلية لجنة تسمى لجنة المشاركة المجتمعية، وضرورة إعداد خطط تنموية استراتيجية بالمشاركة، وضرورة إعداد خطط التنفيذ التنموية السنوية بمشاركة مهنيين من ممثلي المجتمع المحلي وأصحاب العلاقة، ضرورة تفويض الهيئات المحلية لمؤسسات المجتمع المدني للإشراف على تنفيذ نشاطات، برامج، مشاريع ذات علاقة مباشرة بإحداث التنمية المحلية، وذلك بما لا يتعارض مع لوائح وأنظمة عمل الهيئات المحلية.

دراسة فينسا قومنس (2010) بعنوان " التخطيط التشاركي في المنظمات المجتمعية: دراسة أفضل الممارسات"، وكان هدف الدراسة هو تحديد استراتيجيات التخطيط التشاركي الناجحة في تطوير المتاحف، وتسليط الضوء على صوت الطفل في متاحف كونهم احد الفئات المستهدفة من المتاحف.

وقالت نتائج الدراسة أن أفضل الممارسات في عملية التخطيط هي التي تعتمد على مشاركة الفئات والقطاعات المتعددة، وأن ذلك يمكن أن يكون مرجعا ودليلا للقادة ولصناع القرار في تحليل وعلاج المشكلات التي تواجههم، وأن عملية الاستفادة من تجارب المجتمعات الأخرى هي مرجعا للمجتمعات في بناء الخطط للمجتمعات.

أوصى فينسا قومنس (2010)، بضرورة الاستفادة من تجارب التخطيط التشاركي للمجتمعات المحلية والاعتماد عليها كدليل في عملية التخطيط للمشاريع وللمجتمعات المحلية بصفتها مرجعا رئيسيا في تحليل المشكلات وأداة لتحليل أسبابها.

- دراسة ميتشل رودرن (2010) بعنوان "عملية المشاركة والتنوع الاجتماعي والدخل في تطوير براون فيلد **Brownfield**" والتي هدفت إلى تحليل درجة التخطيط التشاركي بين العاملين في شركة **Norra Djurgårdsstaden** وفهم فعاليته، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز التنوع الاجتماعي والدخل، وقضايا محورية والتي تساهم في تحقيق الاستدامة الاجتماعية، وإلى التعرف على كيف تم توظيف التخطيط التشاركي ومدى فعاليته، وما هو السياق الإقليمي للتخطيط التشاركي والاجتماعية، وما هي وسائل تحقيقه وما هي فوائد القيام بذلك وما هي التحديات، ومن الذي يتم تضمينها في عملية المشاركة، وما هي الامور التي يجري تجاهلها في التخطيط التشاركي.

توصلت الدراسة الى أن التخطيط التشاركي يوفر إمكانية لإشراك أصحاب المصلحة والذي قد يسهم ذلك في تجاوز بعض الخلافات معهم التي قد تنشأ معهم، والتخطيط التشاركي هو فرصة لخلق التنمية شاملة، وأن أسلوب التخطيط التشاركي يساهم في علاج مشكلة التكاليف الباهظة للمشاريع من خلال اشراك أصحاب المصالح ودمجهم في المشاريع.

أوصت دراسة رودرن (2010)، بضرورة الاعتماد على عملية التخطيط التشاركي، والاعتماد على المنهج الشمولي في التخطيط بحيث يتم اشراك كافة القطاعات والفئات في عملية التخطيط الاستراتيجي، وفي عملية بناء الخطط، وأوصت أيضا بضرورة اشراك كافة أصحاب المصالح والعلاقة بالمشاريع لتحقيق تنمية أكثر شمولية.

- أما دراسة خليفة (2011) بعنوان "التخطيط بالمشاركة المجتمعية في البلديات الفلسطينية المستحدثة" والتي هدفت إلى مراجعة البيئة الحالية من المشاركة المجتمعية في التخطيط في البلديات الفلسطينية المستحدثة، وتحليل التطبيق الحالي من التخطيط التشاركي المجتمعي، وتسليط الضوء على الاستراتيجيات المعتمدة التخطيط التشاركي المستخدم في البلديات الفلسطينية وتحليل فعالية هذه الاستراتيجيات.

كان من أهم نتائجها وجود موقف إيجابي ورغبة بين أفراد عينة الدراسة نحو المشاركة المجتمعية وأهمية دورها في عملية التخطيط، وتكشف الدراسة أيضا أن هناك عدم اهتمام لموضوع المشاركة بسبب التجارب الماضية السلبية لعملية المشاركة، أظهرت النتائج أن الدافع الأساسي وراء هذا النهج الجديد هو المانحين، حيث يعملوا على تشجيع زيادة المشاركة المجتمعية، سواء في عملية التخطيط

أو تحديد الأولويات في المجتمع، وتظهر الدراسة أن هناك حاجة ملحة لبناء القدرات للمجتمع والبلديات لممارسة التخطيط التشاركي بالطريقة القائمة على المعرفة، ووان هناك عوائق واضحة لنهج التخطيط القائم على المشاركة، ومنها السياسة، العشائرية، ونقص الموارد.

وتوصي الدراسة لضرورة تبني وتنفيذ وتطبيق نموذج التخطيط التشاركي في البلديات وغيرها، كما وتوصي أيضا أن يتم وضع القواعد واللوائح نحو المشاركة في التخطيط وإنشاء وحدة لتسهيل ومراقبة هذه العملية، مع ضرورة مأسسة نهج التخطيط التشاركي وبناء قدرات الفئات المشاركة في هذه العملية.

- وهدف أندرسون (2012) في دراسته " المخطط الفنان والفن الخطي في الممارسات التشاركية في التنمية الحضرية" إلى تعميق وتجسيد وفهم دور المبادرات التعاونية والتشاركية في مجال التنمية الحضرية عن طريق ربط الممارسات التعاونية والتشاركية في التنمية الحضرية، والحصول على مزيد من المعرفة في مجال التخطيط العمراني، وفهم كيف أن مشاركة العامة أمر أساسي في التخطيط الحضري.

توصل اندرسون (2012) الى عدد من النتائج من أهمها إن الممارسات والتجارب المختلفة هي تساعد في رسم السياسات، وقد تكون هذه طريقة هامة لتشكيل الديمقراطية والتنمية الحضرية بشكل أعمق، وضرورة الاعتماد على الخبرات المتنوعة للمخططين، حيث أن المعرفة والخبرة لا يمكن تجاهلها في التخطيط الحضري من أجل التنمية الشاملة، لأن خبرة المواطنين المحليين ومعرفتهم في كيفية إنشاء الأحياء المحلية من حيث تحديد الاحتياجات وماذا يحتاج وماذا لا يحتاج هي العامل

الأساس في التخطيط الحضاري، ويمكنهم من تحديد طرق لتحليل المشكلات وتوضيح الوضع بناء على الواقع.

اندرسون (2012) أوصي بضرورة الاستفادة من كافة الممارسات والتجارب المختلفة الحالية والسابقة لكي تساعد في رسم السياسات، وضرورة الاعتماد على الخبرات المتنوعة للمخططين، وخاصة خبرة المواطنين المحليين ومعرفتهم في كيفية إنشاء الأحياء المحلية، وضرورة الاستفادة من التجارب المحلية في بناء الاهداف وتحديد الاحتياجات الفعلية، وضرورة توفير موازنات لتلبية هذه الاحتياجات ولتحقيق الأهداف، وضرورة التعاون مع كافة اجزاء ومكونات المجتمعات في عملية التخطيط التشاركي.

- دراسة زيدية (2012) بعنوان "المشاركة السياسية في قطاع غزة"، والتي هدفت إلى تحديد مدى انتشار وصحة مفهوم المشاركة المجتمعية، وتحديد أولوية العمل على تحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية، قياس مدى تطبيق مبدأ المشاركة المجتمعية في بلدية المغازي من حيث الشفافية في منهجية عمل البلدية، آلية اتخاذ القرار، المجلس البلدي، لجان الأحياء، اجتماعات البلدية العامة مع المواطنين.

توصلت الدراسة الى أن هناك تأثير لمشاركة المواطنين في التخطيط الحضري، وتأثير المشاركة في آلية اتخاذ القرار على المشاركة المجتمعية، وتأثير تمثيل المواطنين من خلال المجلس البلدي على المشاركة المجتمعية.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز المشاركة المجتمعية للمواطنين عبر اعتماد آلية للمشاركة في خطط عمل البلديات، والمساهمة في خلق مزيدا من الدعم التقني والمعنوي لدعم المشاركة المجتمعية عبر تخصيص جزء من الموازنات السنوية لهذا الأمر، وتسويق مفهوم المشاركة المجتمعية في العديد من القنوات الإعلامية بشكل سلس وقريب من ثقافة المجتمع المحلي، وتطبيق المشاركة المجتمعية وتعزيزها في برامج عمل مؤسسات المجتمع المدني.

- دراسة فتح الرحمن (2013) بعنوان "الرعاية الاجتماعية بين الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقوانين المحلية" وانطلقت الدراسة من هدف رئيسي يتمثل في شرح انتقال الدولة والمجتمع في دولة الإمارات من النظرة المجتمعية إلى النظرة المتأصلة في القيم والعادات إلى الدور المؤسسي المنظم للرعاية الاجتماعية، وتمثل في قوانين الرعاية الاجتماعية أحد وجوه هذا الانتقال، ولتوضيح مسار الرعاية الاجتماعية وترسيخها وإبراز جهد الدولة عبر مؤسساتها، ومقارنتها مع المواثيق الدولية للرعاية الاجتماعية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الرعاية في دولة الإمارات اتخذت مسارات تتوافق والنهضة التنموية التي تشهدها الدولة وفق مؤشرات التنمية البشرية والإنسانية العالمية، وأن عملية الرعاية الاجتماعية هي جهد مؤسساتي بحت، وأن الرعاية الاجتماعية تعتمد على تقديم الخدمات وبناء القدرات المجتمعية وبناء قدرات الفرد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، واعتمدت قوانين الرعاية على حفظ كرامة الإنسان، وتحقيق العدالة والمساواة وحقوق الإنسان.

- أوصت الدراسة بالحرص على تقديم برامج الرعاية المختلفة باعتباره المحور الأساسي في نشاطات الدولة، والاهتمام بتحقيق الرعاية الكاملة للطفولة، وضرورة الاهتمام بحق المرأة في المشاركة الفعالة في عملية التنمية من خلال أداء دورها في القطاعات المختلفة في المجتمع، وإعلاء قيم الإنسانية والعدالة والمساواة من خلال التنمية الإنسانية والبشرية.

- دراسة محمود (2013) بعنوان "المشاركة المجتمعية في المؤسسات غير الربحية" والتي هدفت إلى التعرف على المشاركة المجتمعية في المؤسسات غير الربحية من حيث عناصرها والأطراف المشاركة، مستويات المشاركة، وسائل وأدوات المشاركة، محفزات المشاركة، وإلى التعرف على معيقات المشاركة المجتمعية في المؤسسات غير الربحية، وإلى التوصل إلى مقترحات تعزيز المشاركة المجتمعية في المؤسسات غير الربحية.

وتوصلت الدراسة إلى ان واقع إدارة مشروعات التنمية في أنشطتها المختلفة يشير إلى غياب واضح لمشاركة المجتمع المحلي (الأفراد، والمؤسسات)، وهناك طموح مرتفع من المبحوثين بمشاركة أكبر للمجتمع المحلي، وان الاعتماد النسبي للأسس المختلفة وللمشاركات النسبية للجهات المختلفة في إدارة مشروعات التنمية بدرجة متوسطة، ومن أهم المعوقات للمشاركة المجتمعية هي الاحتلال واعتماد المؤسسة الداعمة على أجندة الممول بالإضافة إلى ميل المؤسسة نحو التفرد بقيادة العمل التنموي، وضعف التنسيق ما بين المؤسسات المجتمعية.

وقد أوصت الدراسة بتبني نموذج الإدارة التشاركية، وضرورة تعزيز ثقافة الشراكة المجتمعية، عبر برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني، وخلق إعلام تنموي قائم على مبدأ الشراكة المجتمعية، والتعاون بين كافة الأطراف لبناء قاعدة بيانات خاصة بالمجتمع المحلي.

- دراسة القيق (2014) وعنوانها "دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة" واستخدم التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن الفلسطينية كحالة دراسية" وهدفت إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية والتي تعتبر حسب دليل الاجراءات المتبع في إعداد هذه الخطط الركيزة الأساسية في رسم ملامح التطوير لهذه المدن، وكذلك يتطرق البحث إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي في المدن الفلسطينية، وتلقي الدراسة الضوء على وسائل المشاركة المجتمعية التي تم اتباعها في إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية لبلديات قطاع غزة من خلال لجنة ممثلي المجتمع المحلي والمشاركة الفاعلة لأصحاب العلاقة في اللجان المتخصصة والفنية التي واكبت المراحل المختلفة لإعداد هذه الخطط، حيث يستعرض البحث جوانب المشاركة في هذه اللجان من حيث، تكوينها، دورها، أهميتها، المعوقات، والمشاكل المتعلقة بها، كما تهدف هذه الدراسة إلى تزويد المسؤولين والقائمين على برامج تنمية المجتمع المحلي بمؤشرات عن أهمية الدور الذي قامت به الفئات المشاركة من ذوي العلاقة في تحديد الأولويات المجتمعية وتعزيز التنمية المستدامة في البيئة العمرانية لأحياء المدينة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود رغبة وتوجه إيجابي لدى الأفراد نحو المشاركة المجتمعية وادراكهم لأهمية الدور الذي يقومون به في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي، وطبيعة العمل المتخصص الذي واكب بعض مراحل إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية وضرورة رفد لجنة ممثلي

المجتمع المحلي بالكوادر الفنية وبالدراسات التفصيلية وتزويدهم بالاستشارات والمعلومات اللازمة التي تعينهم على اتخاذ القرارات الصائبة.

أوصت دراسة القيق (2014) بضرورة رفد لجنة ممثلي المجتمع المحلي بالكوادر الفنية وبالدراسات التفصيلية وتزويدهم بالاستشارات والمعلومات اللازمة التي تعينهم على اتخاذ القرارات الصائبة، وأوصت الدراسة بضرورة اشراك ممثلي المجتمع المحلي في كافة مراحل التخطيط الاستراتيجي وتوسيع نطاق العمل التطوعي لأفراد الحي وذلك لتعزيز قدرات البلديات على مواجهة المشكلات ومعالجتها، كذلك أوصت أنه من الضروري أن يتم مأسسة المشاركة في التخطيط في الجهات القائمة على تفعيل دور المواطنين في تنمية المجتمع وتطويره بحيث تصبح المشاركة المجتمعية اداة أساسية في أي عمل مستقبلي يستهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي وتحسين البيئة والمجتمع.

- هدف الكردي (2014) في دراسته "الحماية الاجتماعية والتنمية في ظل المتغيرات الراهنة" إلى التعرف على واقع الحماية الاجتماعية والتنمية في ظل المتغيرات الراهنة.

وأوضحت نتائج الدراسة أن التنمية في دول العالم الثالث تواجه عقبات اجتماعية وسياسية وفكرية وصعوبة التغلب على بعض العادات والمفاهيم والتي تؤثر سلباً على التنمية، وبالرغم من ذلك فقد اهتمت الدول العربية بالتنمية انطلاقاً من أن الإنسان عنصر مهم من عناصر تحقيق التنمية، وقالت أنه هناك متغيرات راهنة في الواقع العربي اليوم تدفع باتجاه الاهتمام بالحماية الاجتماعية من جهة والتنمية من جهة أخرى، وتوصلت أيضاً الى أن التنمية لا بد أن تأخذ اتجاهين هما الاتجاه الاقتصادي والاجتماعي معاً، ذلك أن التنمية الاجتماعية تشمل مجالات واسعة تهدف إلى تحسين

نوعية حياة الإنسان والحفاظ على كرامته، وأن التنمية الاقتصادية تسعى إلى تحسين الدخل القومي ومن ثم تحسين دخل الفرد ومن ثم تحقيق مستوى معيشة جيد.

أوصى الكردي (2014) بضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل الحكومات العربية بتقديم الحماية الاجتماعية والدعم المادي والنفسي للفئات الضعيفة والمحتاجين، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية، وتعزيز الحصول على التعليم الأساسي، وتحسين الحصول على العناية الصحية الأساسية، القيام ببرامج التنمية التي تشكل شبكة أمان اجتماعي مستهدفة الفئات التي تعيش في حال من الفقر، وخلق فرص العمل والحد من البطالة ومن النزوح.

• وبعد مراجعة المنهجيات المتبعة في هذه الدراسات نجد وجود تشابه كبير بينها في استخدام نفس المنهج وهو المنهج الوصفي وكان ذلك في واضحاً في دراسة كلا من محمود (2013)، الدسوقي (2007)، زيدية (2012)، قدومي (2008)، وعبد ربه (2009)، الكردي (2014)، زيدية (2012)، قدومي (2008)، دراسة رودرن (2010)، كما استخدم اندرسون (2012)، ودراسة خليفة (2011).

وقد اعتمدت معظم هذه الدراسات على الاستبيان بالإضافة الى المقابلات والاجتماعات البورية كأداة لجمع المعلومات من مجتمع الدراسة.

واستخدام فينسا قومس (2010) أساليب المقابلات كأداة لجمع المعلومات الخاصة بدراسته.

واستخدم الباحث فتح الرحمن (2013) المنهج الوصفي المقارن لأنه يفيد في الوصول إلى

الحديثة.

ودراسة الكردي (2014)، استخدمت المنهج الوصفي الكيفي القائم على التحليل العلمي للمصادر العلمية من أبحاث ودراسات وتقارير وإحصاءات تتعلق بمتغيري الحماية الاجتماعية والتنمية. في حين اعتمد الباحث زبيدة (2012) في دراسته بالإضافة الى المنهج الوصفي التحليلي

كما استخدم اندرسون (2012) المنهج التحليل من خلال مراجعة الأدبيات السابقة والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، واعتمد أيضا على المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية كأداة لجمع المعلومات وللمقارنة بينها وبين نتائج الدراسات السابقة في آلية لعلاج المشكلات التي طرحتها الدراسة.

وقد اعتمد القيق (2014) على المقابلات الجماعية مع اللجان المختلفة القائمة على إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية، وهذه المنهجية التي تتسم بالمرونة مكنت الباحث من استكشاف الدور المؤثر لمشاركة ممثلي المجتمع المحلي ومدى انعكاسه على سير العمل، كذلك معرفة أهم المعوقات التي واجهت هذه المشاركة والعبر التي يمكن استخلاصها من هذه التجربة لتحسين مستوى وفاعلية هذه المشاركة في المراحل القادمة، لا سيما وأن المشاركة المجتمعية في إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية في قطاع غزة كانت تجربة مميزة.

وتضمنت منهجيته أيضا مراجعة أدبيات المشاركة المجتمعية وعلاقتها بإنجاح أعمال الهيئات المحلية، كذلك مراجعة الوثائق والتقارير ذات العلاقة، والعديد من المقابلات مع أعضاء لجنة التخطيط التنموي الاستراتيجي والفريق الأساسي ولجان البناء المؤسسي واللجان المتخصصة في المجالات التنموية المختلفة، هذا إلى جانب العديد من الاجتماعات وورش العمل واللقاءات المجتمعية المختلفة مع اصحاب العلاقة وممثلي المجتمع المحلي والتي تخللت عمل الباحث كرئيس للفريق الاستشاري الذي أشرف على إعداد الخطة التنموية.

دراسة سيدغو (2002)، اعتمد على المقابلات مع الفئات المتعددة منها الفئات الادارية في المشروع، ومقابلات مع القرويين واعتمد أيضا على مراجعة التقارير والدراسات والخرائط المتعلقة بالمشروع لتحليل المشكلة وللبحث في حلول لها، واعتمد أيضا على المنهج المقارن للمقارنة بين ملاحظات المشاركين في المقابلات وللمقارنة بين نتائج التقارير والابحاث التي تناولت علاج هذه المشكلة.

أما قرارية (2004) فقد استخدمت الإطار النظري والمعلوماتي للدراسية من خلال تناول النظريات والمفاهيم ذات العلاقة بالمشاركة الشعبية، بالإضافة إلى نماذج من المشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في بعض دول العالم، كذلك استخدم الإطار التحليلي والتقييم والاستنتاج للاطلاع على دور وأهمية المشاركة الشعبية في التخطيط في فلسطين.

في حين استخدم شيخ علي (2008) باستخدام المنهج التاريخي في سرد تاريخ عمل المجتمع المدني، وتأثيره على مجريات المشاركة السياسية، وكذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته لتوجهات المجتمع المدني الفلسطيني لتعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، وحيث يمكن أن نلاحظ في استخدام هذا المنهج تفسيراً لسلوكيات منظمات المجتمع المدني في مجال المشاركة السياسية وانعكاسه على التنمية السياسية في فلسطين.

وكذلك الباحث الرمحي (2010) استخدم مراجعة الأدبيات الخاصة بالمشاركة المجتمعية، مراجعة الوثائق ذات العلاقة، واعتمد على إجراء ورش عمل تشاورية مع الجهات ذات العلاقة في تحليل مشكلته.

الفصل الثالث

المنهج والإجراءات

تتناول هذا الفصل المنهج الذي استخدمه الباحث في هذه الدراسة، ويتضمن وصفا للإجراءات التي قام بها في تنفيذ دراسته، من حيث وصف مجتمع الدراسة وعينتها، والطريقة التي تم اختيار العينة بها، وأدوات الدراسة والطرق التي تم اتباعها في إعدادها، والتأكد من صدقها وثباتها، وخطوات تطبيقها، وتصميم الدراسة وإجراءاتها، والمعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل النتائج .

1.3 منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي علما أن هذا المنهج الأكثر استخداما في الدراسات السابقة والدراسات المشابهة لمثل هذه الدراسة، وقد استخدم هذا المنهج ليتمكن من وصف الدور الذي تحدثه مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية في تطوير نظام الحماية الاجتماعية، من خلال توظيف المنهج الكمي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج وتقييمها ومن ثم الخروج بمجموعة من التوصيات. واستخدم الاستبيان كأداة لجمع المعلومات كما استخدم الباحث المنهج المقارن بعد استخلاص النتائج، لإجراء مقارنة بين واقع نظام الحماية الاجتماعية قبل استخدام التخطيط بالمشاركة وواقعه الحالي.

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجموعة التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة القدس، الخليل ونابلس، بالإضافة لموظفي المديرية والوزارة ذوي العلاقة بالمجموعة خلال الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة بين كانون ثاني/2016-حزيران 2017، والبالغ عددهم (278) عضو وموظف.

3.3 عينة الدراسة:

استخدم الباحث العينة الطبقية العشوائية حسب قوائم أعضاء المجموعات وموظفي الوزارة وحسب التقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية في الضفة الغربية في اختيار عينة الدراسة، حيث تم تقسيم المجموعات الى ثلاث طبقات (القدس، الخليل، نابلس)، كما تم تقسيم الأعضاء الى طبقات حسب الانتماء الوظيفي لكل شخص هل هو ممثل مؤسسة عضو في المجموعة أم هو من موظفي الوزارة ذوي العلاقة بالمجموعات، بحيث تكون العينة ممثلة للمجتمع، فكان عدد أفراد العينة (89) عضو وعضوة أي بنسبة 32%. حيث قام الباحث بتوزيع (90) استبانة على مجتمع الدراسة، وتم استرداد (89) استبانة صالحة للتحليل، وبعد إتمام عملية جمع البيانات، تم إجراء التحليل الإحصائي لها، ويبين الجدول (1.3) توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.

جدول رقم (1.3): توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة

العدد	البدائل	المتغيرات
41	مدينة	مكان السكن
35	قرية	
13	مخيم	
33	ذكر	الجنس
56	أنثى	
8	موظفي وزارة التنمية الاجتماعية المقر العام رام الله	الانتماء المؤسسي
19	موظفي مديرية التنمية الاجتماعية	
62	أعضاء المجموعة ممثلي مؤسسات المجتمع المدني	
3	مدير عام فأعلى	المسمى الوظيفي
21	مدير / نائب مدير	
25	رئيس قسم	
19	موظف	
10	رئيس قسم أو عضو مجلس إدارة	
11	غير ذلك	
25	القدس	
27	الخليل	
29	نابلس	
8	رام الله	
11	5 سنوات فأقل	عدد سنوات الخبرة
10	من 6-10 سنوات	
25	من 11 - 15 سنة	
43	أكثر من 15 سنة	

6	ثانوي فما دون	المؤهل العلمي
11	دبلوم	
57	بكالوريوس	
11	ماجستير	
0	دكتوراه	
35	حكومي	قطاع عمل المؤسسة
32	مجتمع مدني	
11	قطاع خاص	
11	قطاع دولي	

يوضح الجدول رقم (1.3) أعلاه توزيع افراد العينة حسب متغيرات الدراسة والبالغ عددهم 89، ومن مراجعتنا لمتغير مكان السكن نجد أن 41 من افراد العينة هم من سكان المدن أي بنسبة 46%، في حين نجد أن 35 من افراد العينة هم من سكان القرى أي بما نسبته 39%، و 13 من أفراد العينة بما نسبته 15% من سكان المخيمات، ولقد استخدم الباحث هذا المتغير لدراسة مدى الفرق بين الأثر الذي أحدثه استخدام التخطيط بالمشاركة بين المواقع الجغرافية وهل كان هنالك أثر ملموس لنتائج التخطيط بالمشاركة في المواقع الجغرافية ولمقارنة الفرق في نتائج ذلك اعتمادا على التوزيع الجغرافي، ولقياس مدى العدالة في التوزيع الجغرافي والتمثيل لأعضاء المجموعات.

ويوضح الجدول أيضا توزيع افراد العينة حسب النوع الاجتماعي ونجد أن 56 من أفراد العينة (63%) من الإناث، في حين كان عدد الذكور 33 فرد بما نسبته 37%، وسبب زيادة نسبة الإناث عن الذكور هو أن عدد أعضاء المجموعات من الإناث أكثر من الذكور وكان ذلك واضح في قوائم أعضاء المجموعات. نظرا لكون عدد الإناث في مجتمع الدراسة أكبر من عدد الذكور لذا كانت نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور، حيث بلغ عدد الأعضاء من الإناث 175 ومن الذكور 103.

اما بخصوص التوزيع الجغرافي لأفراد عينة الدراسة اهتم الباحث بتغطية المحافظات المستهدفة من الدراسة بنسب متقاربة، ليتمكن من فحص دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في كل محافظة، فكان التوزيع على النحو التالي محافظة نابلس 29 شخص بما نسبته 32.5%، الخليل 27 شخص بما نسبته 30%، القدس 25 شخص بما نسبته 28.5%، اما رام الله فكان عدد الاشخاص من وزارة التنمية والذين لهم علاقة فقط بالمجموعة وتم استهدافهم من الدراسة هو 8 بما نسبته 9%، حيث أن رام الله اقتصر الاستهداف على موظفي الوزارة "المقر العام" ذوي العلاقة بالمجموعات.

وبخصوص قطاع عمل المؤسسة التي ينتمي الافراد لها، غطت العينة جميع المؤسسات المشاركة بنسب تتفق مع حجم تمثيلهم في المجموعات، وقد كان التوزيع على النحو التالي 35 شخص من المؤسسات الحكومية بما نسبته 39%، 32 شخص من القطاع الأهلي بما نسبته 36%، 11 شخص من القطاع الخاص 12%، و 11 من المؤسسات الدولية بما نسبته 12%.

وفيما يتعلق بالمسمى الوظيفي لأفراد العينة فكان 3% من المبحوثين برتبة مدير عام فأعلى، 24% برتبة مدير، 28% بوظيفة رئيس قسم، 21% بدرجة موظف، 11% منهم رئيس مؤسسة او عضو مجلس ادارة، و 12% اجابوا غير ذلك، وقد استخدم الباحث هذا المتغير لقياس مدى الفرق في رؤية المبحوثين باختلاف مسمياتهم الوظيفية لعملية التخطيط المشترك، وهل هناك اختلاف في وجهات نظر المبحوثين باختلاف مسمياتهم.

وتم أيضا فحص عدد سنوات الخبرة للمبحوثين المستهدفين من هذه الدراسة لمعرفة مدى الاختلاف في التوجه نحو التخطيط بالمشاركة لدى المبحوثين باختلاف عدد سنوات خبرتهم، حيث كان 12% من المبحوثين

خبرتهم 5 سنوات فأقل، 11% من 6 الى 11 سنة، 28% منهم من 11 الى 15 سنة، وكانت النسبة العظمى 48% من المبحوثين لديهم خبرة أكثر من 15 سنة.

4.3 أداة الدراسة:

لفحص فرضيات الدراسة، قام الباحث ببناء استبانة لقياس دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين، وقد تم بناء الاستبانة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذي العلاقة بموضوع الدراسة. ومن خلال الاستفادة من ذوي الاختصاص في مجال الإدارة، وقد اشتملت الاستبانة على (45) فقرة، مقسمة على محورين: المحور الأول تكون من المعلومات الأولية، والمحور الثاني تكون من أربعة مجالات: المجال الأول يقيس مدى مساهمة وتأثير التخطيط بالمشاركة المجتمعية في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين، وقد تكون من (13) فقرة، والمجال الثاني يقيس دور الوزارة في بناء قدرات أعضاء مجموعة التخطيط وأدائها لدورها، وتكون من (12) فقرة، والمجال الثالث يقيس مدى مساهمة الفئات الاجتماعية المختلفة ومشاركتها في مجموعات التخطيط المشترك في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين، وتكون من (9) فقرات، والمجال الرابع يقيس مدى معالجة مجموعات التخطيط المشترك لمعيقات تطوير نظام الحماية بعد استخدام التخطيط بالمشاركة، وتكون من (11) فقرة، كما في الملحق رقم (3).

5.3 صدق الأداة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين كما في الملحق رقم (2)، وعلى ضوء الملاحظات التي أشاروا إليها، تم إعادة صياغة بعض الفقرات، وتم حذف بعض الفقرات، حتى خرجت الاستبانة في شكلها النهائي.

6.3 ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، تم استخدام ثبات الاتساق الداخلي لفقرات الأداة باستخدام معادلة الثبات كرونباخ ألفا على عينة الدراسة في كل مجال من مجالات أداة الدراسة، بالإضافة إلى الدرجة الكلية كما هو موضح في الجدول (2.3):

جدول رقم (2.3): معامل الثبات كرونباخ ألفا لمجالات أداة الدراسة

المجال	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ
مدى مساهمة وتأثير التخطيط بالمشاركة المجتمعية في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين	13	0.913
دور الوزارة في بناء قدرات أعضاء مجموعة التخطيط وأدائها لدورها	12	0.913
مدى مساهمة الفئات الاجتماعية المختلفة ومشاركتها في مجموعات التخطيط المشترك في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين	9	0.896
مدى معالجة مجموعات التخطيط المشترك لمعيقات تطوير نظام الحماية بعد استخدام التخطيط بالمشاركة	11	0.919
الدرجة الكلية لأداة الدراسة	45	0.963

يلاحظ من الجدول (3. 3) أن درجة ثبات أداة الدراسة الكلي مرتفعة، حيث بلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ 0.96 عند الدرجة الكلية، أي أن أداة الدراسة المستخدمة قادرة على استرجاع ما نسبته 96% من البيانات، والنتائج الحالية فيما لو تم إعادة استخدامها وتوزيعها مرة أخرى على العينة نفسها؛ أي في حالة إعادة القياس، وتعد معاملات الثبات المستخرجة لهذا المقياس مناسبة وتفي لأغراض الدراسة.

7.3 متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة: المتغيرات الديمغرافية: (مكان السكن، الجنس، الانتماء المؤسسي، المسمى الوظيفي، موقع العمل، عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، قطاع عمل المؤسسة).

المتغير التابع: دور التخطيط المشترك في تطوير نظام الحماية الاجتماعية.

8.3 المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها تمهيدا لإدخالها إلى الحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية حسب مقياس لكرت الخماسي، حيث أعطيت الإجابة على درجة الممارسة (موافق بشدة) 5 درجات، الإجابة (موافق) 4 درجات، الإجابة (لا أعرف) 3 درجات، الإجابة (غير موافق) درجتين والإجابة (غير موافق بشدة) فقد أعطيت درجة واحدة.

وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات والدرجات الكلية للمجالات، وقد تم فحص فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة للفرضيات ذات المتغير المستقل بمستويين، أما الفرضيات ذات المتغير المستقل بثلاثة مستويات تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، ولقياس الصدق والثبات، فقد تم استخدام معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) ومعاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجات الكلية لها، ولفحص دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تم استخدام (Regression Model) وذلك باستخدام الحاسوب وبرنامج الرزم الإحصائية SPSS.

الفصل الرابع

عرض وتحليل نتائج الدراسة

1.4 تمهيد:

تضمن هذا الفصل عرض ومناقشة لنتائج الدراسة، التي توصل إليها الباحث عن "دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين"، وبيان علاقة كل من متغيرات الدراسة من خلال استجابة أفراد العينة على أداة الدراسة، وتحليل البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها.

وحتى يتم تحديد درجة متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة تم اعتماد المقياس الوزني الآتي:

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي
منخفضة	2.33 فأقل
متوسطة	2.34-3.67
مرتفعة	3.68 فأعلى

:

1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي: ما دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تعبر عن دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين والجدول (1.4) يوضح ذلك:

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال
مرتفعة	0.67	3.82	1 مدى مساهمة وتأثير التخطيط بالمشاركة المجتمعية في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين
مرتفعة	0.73	3.82	2 دور الوزارة في بناء قدرات أعضاء مجموعة التخطيط وأدائها لدورها
مرتفعة	0.75	3.80	3 مدى مساهمة الفئات الاجتماعية المختلفة ومشاركتها في مجموعات التخطيط المشترك في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين
مرتفعة	0.80	3.79	4 مدى معالجة مجموعات التخطيط المشترك لمعيقات تطوير نظام الحماية بعد استخدام التخطيط بالمشاركة
مرتفعة	0.63	3.81	الدرجة الكلية

وبلاحظ من الجدول (4.1) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين، أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية بلغ (3.81) وانحراف معياري (0.63) وهذا يدل على أن دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين جاء بدرجة مرتفعة. وهذا يوضح لنا الأثر الذي يحدثه التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين، وان له دور كبير في عملية تطوير نظام الحماية الاجتماعية، ويلعب دورا في ذلك. وعند ربط هذا الدور في الأدبيات النظرية التي قمنا بمراجعتها لإعداد هذه الدراسة نجد أنها تشترك في الأثر الذي حددته دراسة كلا من (قدومي، 2008)، ودراسة (الفيق، 2014) والتي ربطت تطور التخطيط بالمشاركة في مدى اشراك الفئات المجتمعية في عمليات التخطيط.

وهذه النتيجة ترتبط في التوجه الذي طالبت به نظرية التخطيط بالمناصرة أو التخطيط الدفاعي دافيدوف (1965)، والتي ركزت على الدفاع عن المجموعات الصغيرة والمهمشة وتمكينها بغض النظر عن حجمها وقوة تأثيرها، كما أن النظرية ساهمت في البحث في علاج مشاكل الفئات المهمشة وركزت على ضرورة ترجمة هذه الاحتياجات والمشاكل الى خطط لعلاجها والبحث في حلول لها باعتبار أنها جزء من مجتمع يحق له الاهتمام مع ضرورة وضع تقدير لها لضمان مصداقية الدولة في مراعاة احتياجات فئات مجتمعها، وهذا ارتباط كلي مع هذه النتيجة.

السؤال الأول: ما مدى مساهمة وتأثير التخطيط بالمشاركة المجتمعية في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تعبر عن مدى مساهمة وتأثير التخطيط بالمشاركة المجتمعية في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين والجدول (2.4) يوضح ذلك:

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مدى مساهمة وتأثير التخطيط بالمشاركة المجتمعية في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
مرتفعة	0.82	4.11	ساهم عقد لقاءات متكررة بين مجموعات التخطيط بالمشاركة مع فئات/مجموعات اجتماعية مختلفة في تحديد احتياجات هذه الفئات
مرتفعة	0.82	4.06	أصبحت الوزارة أكثر معرفة في احتياجات الفئات المهمشة ومطالبها في محافظتكم
مرتفعة	0.87	3.98	استخدام منهجية التخطيط المشترك وحد الجهود لخدمة الفئات المهمشة من ذي قبل
مرتفعة	1.11	3.93	استخدام الوزارة لمنهجية التخطيط المشترك جعلها تعمل بناء على أولويات واحتياجات المناطق والمحافظات
مرتفعة	0.94	3.86	أصبحت المؤسسات الممولة وذات العلاقة بنظام الحماية الاجتماعية أكثر معرفة في طبيعة احتياجات كافة الفئات المهمشة من ذي قبل

مرتفعة	0.93	3.85	يشمل التخطيط للتنمية بالمشاركة الاحتياجات الفعلية للفئات المهمشة في محافظتكم
مرتفعة	0.94	3.82	أسهم استخدام الوزارة لمنهجية التخطيط بالمشاركة في توزيع الخدمات الاجتماعية بشكل عادل في محافظتكم
مرتفعة	1.01	3.76	أصبحت الفئات المهمشة لديها معرفة أكبر في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة في محافظتكم
مرتفعة	0.96	3.73	ساهم التخطيط بالمشاركة بتحقيق العدالة والمساواة من ذي قبل
مرتفعة	0.94	3.71	سهل استخدام الوزارة للتخطيط المشترك في وصول الفئات المهمشة لحقوقها في الخدمات الاجتماعية
مرتفعة	0.99	3.69	شمل التخطيط كل فئات المجتمع وتحديد الفئات المهمشة في محافظتكم
متوسطة	1.04	3.61	ساهم التخطيط المشترك من تمكين الفئات المهمشة من المشاركة في التنمية
متوسطة	1.11	3.52	ساهم التخطيط بالمشاركة في وصول كافة الشرائح الاجتماعية الى الحق في الحماية الاجتماعية
مرتفعة	0.67	3.82	الدرجة الكلية

وبلاحظ من الجدول (2.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمجال مدى مساهمة وتأثير التخطيط

بالمشاركة المجتمعية في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين بلغ (3.82) وانحراف معياري

(0.67)، وهذا يدل على أن مدى مساهمة وتأثير التخطيط بالمشاركة المجتمعية في تطوير نظام الحماية

الاجتماعية في فلسطين جاء بدرجة مرتفعة، حيث كانت الفقرة (ساهم عقد لقاءات متكررة بين مجموعات

التخطيط بالمشاركة مع فئات/مجموعات اجتماعية مختلفة في تحديد احتياجات هذه الفئات) أكثر الفقرات

أهمية بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (0.82)، وهذه النتيجة ترتبط مع نتيجة دراسة (قدومي، 2008) و(الدسوقي، 2007) حيث اشارتا أن للتخطيط بالمشاركة أثر في تطوير الخدمات الاجتماعية للفئات ذات العلاقة، وفي رسم السياسات للتجمعات السكانية.

بينما كانت الفقرة (ساهم التخطيط بالمشاركة في وصول كافة الشرائح الاجتماعية الى الحق في الحماية الاجتماعية) أقل الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (3.52) وانحراف معياري (0.67).

ويرى الباحث أنه لم تتمكن مجموعات التخطيط المشترك من الوصول الى كافة الشرائح الاجتماعية نظرا لعدم اشراكهم بشكل فاعل في عمليات التخطيط للخدمات الاجتماعية من قبل الوزارة، ولصعوبة تحديد الاحتياجات الفعلية للفئات المهمشة لكونها متنوعة من فرد لآخر، ولأن الفترة التي أسست فيها المجموعات هي فترة قصيرة حيث باشرت عملها منذ عامين فقط، وعملية القياس لنتائج ذلك تحتاج وقت أطول، وكون أن المجموعات فقط أسست في البداية في ثلاث محافظات فقط ولم تشمل كافة المحافظات، ولكن يتوقع الباحث وحسب تجربته أن يكون هناك زيادة في عملية وصول كافة الشرائح في المستقبل نظرا لتوجه الوزارة لتعميم هذه التجربة على باقي محافظات الوطن.

وتتوافق هذه النتيجة مع نظرية التخطيط مع نظرية التخطيط بالمناصرة أو التخطيط الدفاعي دافيدوف (1965)، عن أهمية اشراك المجموعات المحلية في عملية تحديد الاحتياجات من أجل التخطيط لها بصفتها أكثر معرفة فيما تحتاج وما لا تحتاج، وضرورة الاهتمام بالمجموعات الصغيرة والفقيرة بغض النظر عن حجمها وبالتالي تساهم في تحقيق وتوفير احتياجات كافة الفئات.

ومقارنة مع واقع نظام الحماية الاجتماعية قبل اشراك مجموعات التخطيط نجد أن هناك تطور على الخدمات الاجتماعية بشكل افضل من ذي قبل من حيث اشراك أعضاء المجموعات في بناء خطة وزارة التنمية الاجتماعية، ومن خلال اشراك الفئات المهمشة في بناء الخطط وفي اعداد السياسات المتعلقة في نظام الحماية الاجتماعية حيث تم اشراك مجموعات التخطيط المشترك الثلاث في الخليل والقدس ونابلس في جلسات اعداد خطة الوزارة لقطاع التنمية الاجتماعية 2017 -2022، وكان هذا واضح في اجابات المبحوثين في الفقرة (سأهم عقد لقاءات متكررة بين مجموعات التخطيط بالمشاركة مع فئات/مجموعات اجتماعية مختلفة في تحديد احتياجات هذه الفئات) والتي جاءت النتيجة مرتفعة، والفقرة (شمل التخطيط كل فئات المجتمع وتحديد الفئات المهمشة في محافظتكم)، ومقارنة مع واقع اشراك الفئات المهمشة في عملية التخطيط لنظام الحماية الاجتماعية نجد أنه في السابق وحسب الخطط الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية في الأعوام السابقة وحسب خبرة الباحث إن عملية اشراك الفئات المهمشة في عملية التخطيط كانت نادرة وكانت تأتي في فترة ما بعد إعداد الخطط وكانت تقتصر فقط على عدد محدود من المؤسسات وكانت العملية فقط في أغلب الأحيان لعرض الخطط وليس للمشاركة في بناء الخطط، ولكن مقارنة مع عملية بناء الخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية 2016 - 2022، والتي قامت بإعدادها الوزارة بعد عملية إنشاء مجموعات التخطيط المشترك فإن الوزارة قامت بإشراك المجموعات من خلال لقاءات مكثفة منذ بداية عملية إعداد الخطة، وكان هناك الكثير من التعديلات والتي استندت بها الوزارة لملاحظات ومدخلات المجموعة وكان هذا واضح في المقارنة بين المسودة الأولية للخطة والنسخة النهائية والتي تم اقرارها بناء على ملاحظات ومدخلات المجموعات.

وبمراجعة فقرة (استخدام الوزارة لمنهجية التخطيط المشترك جعلها تعمل بناء على أولويات واحتياجات المناطق والمحافظات) ومقارنتها بالواقع نجد أن الوزارة بالفعل وحسب خبرة الباحث وحسب تقارير الوزارة وخطتها الاستراتيجية قامت باستخدام توصيات المجموعات في طرح احتياجات المحافظات والمناطق وتبنيها في خططها الاستراتيجية الجديدة ومن الأمثلة لذلك عن مجموعات التخطيط المشترك ركزت في أولوية عملها وبناء على تحليلها للواقع على العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة، وهذا البند تبنتها الوزارة في خططها ومشاريعها وأصبحت توجه الممولين للعمل مع هذه الفئات حيث قامت بالاتفاق مع منظمة اليونسيف للعمل مع الأطفال ذوي الإعاقات الشديدة، كما قامت الوزارة بالاتفاق مع البنك الدولي والذي خصص موازنة خاصة لهذا البند للعمل مع هذه الفئات، كما أن الوزارة وبناء على توصيات مجموعة التخطيط في محافظة القدس حول موضوع الأدوات المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة خصصت بند خاص في موازنتها للعام 2017 بقيمة 2.5 مليون شيكل لهذا البند.

السؤال الثاني: ما دور الوزارة في بناء قدرات أعضاء مجموعة التخطيط وأدائها لدورها ؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تعبر عن دور الوزارة في بناء قدرات أعضاء مجموعة التخطيط وأدائها لدورها والجدول (3.4) يوضح ذلك:

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال دور

الوزارة في بناء قدرات أعضاء مجموعة التخطيط وأدائها لدورها

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
مرتفعة	0.79	4.13	تعطي الوزارة المجموعات هامش من وقتها وتشارك في اجتماعاتها والنقاشات التي تدور في المجموعات
مرتفعة	0.95	4.01	تلجأ الوزارة الى المجموعات لطرح مشاكلها والبحث في حلول لها أكثر من ذي قبل.
مرتفعة	0.95	3.96	امتلاك الوزارة للمستلزمات المادية والفنية يترك أثر في تطوير نظام الحماية.
مرتفعة	0.88	3.94	تقوم الوزارة بأختيار ذوي الخبرات والمهارات العالية كأعضاء للمجموعات.
مرتفعة	1.02	3.87	تهتم الوزارة بتوصيات المجموعات أكثر من ذي قبل
مرتفعة	0.94	3.83	تقوم الوزارة بعملية التقييم والرقابة على أداء أعضاء المجموعات بشكل مستمر لتفعيل دور المجموعات.
مرتفعة	1.11	3.79	تضع الوزارة برامج اعداد وتوجيه لأعضاء المجموعات لتحسين أداء المجموعات.
مرتفعة	0.79	3.77	تلجأ الوزارة لاستخدام أساليب تحفيزية لاستقطاب الكفاءات والخبرات لعضوية المجموعة.
مرتفعة	1.11	3.76	تقوم الوزارة باختيار الأعضاء بموضوعية وشفافية دون تحيز
متوسطة	1.11	3.61	تعتمد الوزارة بشكل كامل على مشاركة المجموعات في بناء خطة عملها.
متوسطة	1.22	3.59	تخصص الوزارة موازنة مالية للمجموعات لتدريب وتطوير أداء أعضاء المجموعات.
متوسطة	1.15	3.57	تستخدم الوزارة نتائج عمل مجموعات التخطيط في تنفيذ برامجها.
مرتفعة	0.73	3.82	الدرجة الكلية

وبالاحظ من الجدول (2.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمجال دور الوزارة في بناء قدرات أعضاء مجموعة التخطيط وأدائها لدورها بلغ (3.82) وانحراف معياري (0.73) وهذا يدل على أن دور الوزارة في بناء قدرات أعضاء مجموعة التخطيط وأدائها لدورها جاء بدرجة مرتفعة، حيث كانت الفقرة (تعطي الوزارة المجموعات هامش من وقتها وتشارك في اجتماعاتها والنقاشات التي تدور في المجموعات) أكثر الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.79)، بينما كانت الفقرة (تستخدم الوزارة نتائج عمل مجموعات التخطيط في تنفيذ برامجها.) أقل الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (3.57) وانحراف معياري (1.15).

ومن خلال تحليل هذه النتائج وربطها مع الأدبيات التي تم مراجعتها نجد مدى الترابط بين هذه النتيجة ونتائج الادبيات السابقة للدراسة مثل دراسة (فتح الرحمن، 2008) ودراسة (الكردي، 2014) والتي ركزت على أهمية بناء قدرات أعضاء المجموعات التشاركية ودعمها لتمكينها من أداء دورها بشكل فعال ومن خلال تعريفها بالمهام والأدوار المطلوبة منها خلال المجموعات.

ومقارنة مع دور وزارة التنمية الاجتماعية قبل التخطيط بالمشاركة، لم تهتم الوزارة في بناء قدرات الشركاء وأعضاء المؤسسات، ولكن بعد استخدام التخطيط بالمشاركة أصبحت الوزارة تهتم أكثر في بناء قدرات أعضاء المجموعات من أجل توحيد المفاهيم المتعلقة في نظام الحماية الاجتماعية.

ومقارنة الوضع الحالي مع قبل استخدام التخطيط المشترك وخاصة في فقرة (تعطي الوزارة المجموعات هامش من وقتها وتشارك في اجتماعاتها والنقاشات التي تدور في المجموعات) نجد أن الوزارة أعطت المجموعات اهتمام ووقت أكبر من خلال تحديد وجوب عقد اجتماعات دورية للمجموعات (مرة كل شهر)،

كما كلفت موظفي من الدرجات العليا في الوزارة بمتابعة عمل المجموعات حيث كلف الوزير الوكيل المساعد لشؤون المديرية لمتابعة المجموعات ورصد تقاريرها ونتائج عملها أولاً بأول، كما كلف مدراء المديرية برئاسة المجموعات والمتابعة والتنسيق مع الأعضاء لضمان سير العمل بالشكل المطلوب، وهذا يدل على مدى الاهتمام من قبل الوزارة بالمجموعات.

وبخصوص فقرة (تلجأ الوزارة الى المجموعات لطرح مشاكلها والبحث في حلول لها أكثر من ذي قبل) والتي جاءت الاجابات فيها مرتفعة، نجد انه وبالفعل أن الوزارة طرحت العديد من الاشكاليات لديها على المجموعات كان من أهمها موضوع عجز الوزارة عن تشغيل مركز الاعاقة في محافظة نابلس، حيث قامت المجموعة بتشكيل لجان متخصصة لمتابعة تشغيل المركز مع الجهات المختصة والوزارات ومكتب السيد الرئيس بصفتها مجموعة ضاغطة على الجهات المعنية لحل هذه المشكلة.

السؤال الثالث: ما مدى مساهمة الفئات الاجتماعية المختلفة ومشاركتها في مجموعات التخطيط المشترك في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين ؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تعبر عن مدى مساهمة الفئات الاجتماعية المختلفة ومشاركتها في مجموعات التخطيط المشترك في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين والجدول (4.4) يوضح ذلك:

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مدى

مساهمة الفئات الاجتماعية المختلفة ومشاركتها في مجموعات التخطيط المشترك في تطوير نظام الحماية

الاجتماعية في فلسطين

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
مرتفعة	0.88	4.16	بناء قدرات وتدريب وتطوير مهارات أعضاء المجموعات يساهم في تطوير نظام الحماية الاجتماعية
مرتفعة	0.83	3.95	أعضاء المؤسسات المشاركة في مجموعات التخطيط تمثل كافة شرائح المجتمع
مرتفعة	0.94	3.94	معرفة أعضاء المجموعات من ممثلي المؤسسات الشريكة بشكل واضح لمهامهم وأدوارهم يساهم في تطوير نظام الحماية الاجتماعية.
مرتفعة	1.01	3.87	أعضاء المجموعات الذي يمتلكون القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة يساعد في تطوير نظام الحماية.
مرتفعة	1.01	3.75	مشاركة الفئات المهمشة في عضوية المجموعات ساهم في بناء الثقة بينها وبين مقدمي الخدمات الاجتماعية
مرتفعة	0.99	3.69	هناك مشاركة في عضوية مجموعات التخطيط من كافة الشرائح الاجتماعية بما فيها الفئات المهمشة
مرتفعة	0.99	3.68	مشاركة الفئات المهمشة في عضوية المجموعات ساهم في إيصال صوتها لصناع القرار في الوزارة أو الجهات المعنية
متوسطة	1.15	3.59	مشاركة الفئات الاجتماعية بما فيها الفئات المهمشة في عضوية المجموعات كان له دور في تطوير الخدمات الاجتماعية التي يقدمها نظام الحماية الاجتماعية
متوسطة	1.28	3.52	مشاركة كافة الفئات الاجتماعية ساهم في التوزيع العادل للخدمات التي يقدمها نظام الحماية الاجتماعية
مرتفعة	0.72	3.80	الدرجة الكلية

ويلاحظ من الجدول (4.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمجال الاتصال بلغ (3.80) وانحراف معياري (0.72) وهذا يدل على أن مساهمة الفئات الاجتماعية المختلفة ومشاركتها في مجموعات التخطيط المشترك في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين جاء بدرجة مرتفعة، حيث كانت الفقرة (بناء قدرات وتدريب وتطوير مهارات أعضاء المجموعات يساهم في تطوير نظام الحماية الاجتماعية) أكثر الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.88)، بينما كانت الفقرة (مشاركة كافة الفئات الاجتماعية ساهم في التوزيع العادل للخدمات التي يقدمها نظام الحماية الاجتماعية) أقل الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (3.52) وانحراف معياري (1.28).

وتتشابه هذه النتائج مع نتائج دراسة (الفيق، 2014) والتي توصلت الى وجود رغبة وتوجه إيجابي لدى الافراد نحو المشاركة المجتمعية وادراكهم لأهمية الدور الذي يقومون به في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي، وطبيعة العمل المتخصص الذي واكب بعض مراحل اعداد الخطط التنموية الاستراتيجية.

ويرى الباحث أن كون المجموعات في بداية تأسيسها حيث أن لها فقط عامين، وأن اقتصرها فقط على ثلاث محافظات جعل دور أعضاء المجموعات في تطوير الخدمات الاجتماعية بدرجة متوسطة، كذلك الامر بالنسبة لمشاركة الفئات الاجتماعية اسهم بدرجة متوسطة في التوزيع العادل للخدمات التي يقدمها نظام الحماية الاجتماعية .

وارتباطا مع نظرية التخطيط بالمناصرة وخصوصا الفقرات (مشاركة الفئات المهمشة في عضوية المجموعات ساهم في إيصال صوتها لصناع القرار في الوزارة أو الجهات المعنية) نجد أن النظرية ركزت على شمولية عملية التخطيط التشاركي للفئات المهمشة والمجموعات الصغيرة لما له من أهمية في الدفاع عن حقوقها

ولأنها أكثر معرفة في تحديد احتياجاتها، وهو يساعد في عملية تمكين الفئات المهمشة والدفاع عن حقوقها، هو يساعد في ترجمة مصالح المواطنين ويعمل على معالجة إشكالياتهم وهو محاولات لإعطاء احتياجات المجموعة المزيد من الوزن والمصداقية تحويلها إلى لغة الخبرة.

مقارنة مع ذي قبل نجد أن اشراك الفئات المهمشة في عمليات التخطيط أصبح افضل من قبل ولكن ليس بالمستوى المطلوب، وبخصوص دور الفئات المهمشة في تطوير الخدمات الاجتماعية فأن الوضع الحالي أفضل من قبل ولكن بمستوى متوسط وليس كبير، أما بخصوص عدالة التوزيع للخدمات الاجتماعية نجد أن استخدام التخطيط المشترك ساهم نوعا ما ولو بشكل بسيط في عملية التوزيع العادل والمساواة بين الفئات، وبالرغم من ضعفه الا أنه أوجد نوعا من المساواة في التوزيع العادل للخدمات الاجتماعية، ولو أن النتائج بدرجة متوسطة الا أنه اصبح هناك احساس بالعدالة في التوزيع والوصول للخدمات الاجتماعية، وهذا ساهم في تحديد الاحتياجات الفعلية الحقيقية للقطاعات الاجتماعية، وعمل على تسليط الضوء على احتياجات الفئات المهمشة، والعمل على الضغط على الجهات المعنية لتوفير دعم لتطوير هذه الخدمات.

اما بخصوص شمول المجموعات لكافة الشرائح فقرة (هناك مشاركة في عضوية مجموعات التخطيط من كافة الشرائح الاجتماعية بما فيها الفئات المهمشة) والتي جاءت في الاجابات بشكل مرتفع ومقارنة ذلك مع ذي قبل ومن خلال مراجعة قوائم الشبكات التي كانت تأسسها الوزارة نجد أنه قبل مجموعات التخطيط المشترك كانت عملية اشراك الشرائح الاجتماعية مقتصر على عدد محدود من المؤسسات ومحدود جدا، ولكن بعد إنشاء المجموعات نجد أن عضويتها يشمل عدد كبير من ممثلي كافة القطاعات والشرائح الاجتماعية حيث شملت العضوية على ممثلي للقطاعات الرئيسية الحكومية والأهلية والقطاع الخاص والبلديات والمجالس القروية الصغيرة والجمعيات المراكز المتخصصة من كافة مناطق المحافظات المستهدفة.

السؤال الرابع: ما مدى معالجة مجموعات التخطيط المشترك لمعيقات تطوير نظام الحماية بعد استخدام

التخطيط بالمشاركة؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تعبر عن مدى معالجة مجموعات التخطيط المشترك لمعيقات تطوير نظام الحماية بعد استخدام التخطيط بالمشاركة والجدول (5.4) يوضح ذلك:

جدول (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مدى

معالجة مجموعات التخطيط المشترك لمعيقات تطوير نظام الحماية بعد استخدام التخطيط بالمشاركة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
مرتفعة	1.04	4.07	تؤثر ضعف امكانيات الوزارة المالية في عدم تطور نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين
مرتفعة	0.89	4.05	أسهم تنوع خلفيات أعضاء المجموعات في تطور نظام الحماية الاجتماعية
مرتفعة	1.04	3.96	أسهمت المجموعات في بناء الثقة بين الوزارة والمؤسسات
مرتفعة	0.96	3.86	أسهمت المجموعات في بناء الثقة بين الفئات المهمشة والقائمين على نظام الحماية الاجتماعية
مرتفعة	1.05	3.83	ضعف خبرات أعضاء المجموعات يساهم في عدم تطوير نظام الحماية الاجتماعية.
مرتفعة	1.08	3.74	التزام الوزارة بالخطط والتوصيات التي تصدر عن مجموعات التخطيط
مرتفعة	1.14	3.71	انتهاج الوزارة للنموذج اللامركزي في التخطيط واتخاذ القرارات

مرتفعة	1.18	3.69	يؤثر تركيز أعضاء المجموعات على مصالحهم الخاصة في عدم تطور نظام الحماية الاجتماعية
مرتفعة	1.17	3.68	أسهمت المجموعات في توفير النقص في خدمات نظام الحماية الاجتماعية
متوسطة	1.11	3.62	أسهمت المجموعات في معالجة مشكلة التوزيع العادل لخدمات نظام الحماية الاجتماعية
متوسطة	1.23	3.51	حققت المجموعات العدالة والمساواة التي كان يفترق لها نظام الحماية الاجتماعية
مرتفعة	0.80	3.79	الدرجة الكلية

ويلاحظ من الجدول (5.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمجال مدى معالجة مجموعات التخطيط المشترك لمعيقات تطوير نظام الحماية بعد استخدام التخطيط بالمشاركة بلغ (3.79) والانحراف المعياري (0.80)، وهذا يدل على أن مدى معالجة مجموعات التخطيط المشترك لمعيقات تطوير نظام الحماية بعد استخدام التخطيط بالمشاركة جاء بدرجة مرتفعة، حيث كانت الفقرة (تؤثر ضعف امكانيات الوزارة المالية في عدم تطور نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين) أكثر الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (4.07) وانحراف معياري (1.04)، بينما كانت الفقرة (حققت المجموعات العدالة والمساواة التي كان يفترق لها نظام الحماية الاجتماعية) أقل الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (1.23).

وترتبط هذه النتائج مع نتائج دراسة (الشيخ علي، 2008) في أن لضعف الامكانيات المادية للمؤسسات أثر مدى دورها في عمليات التخطيط بالمشاركة.

كما نجد أن من التحديات الرئيسية التي تم ذكرها في الإطار النظري والتي تقف أمام موضوع التخطيط بالمشاركة هو (الوقت والمال) حيث أن عملية التخطيط تحتاج الى كثير من المصادر المالية والوقت والجهد وخصوصا اذا استلزمت أنشطة تحضيرية مثل حملات التوعية والتدريب والتحصير للاجتماعات لكافة المعنيين.

وارتباطا مع نظريات التخطيط بالمشاركة نجد أن دافيدوف (1965) في نظرية التخطيط بالمناصرة أو التخطيط الدفاعي التي ركزت على الدفاع عن المجموعات الصغيرة والمهمشة وتمكينها بغض النظر عن حجمها وقوة تأثيرها، كما أنها ساهمت في البحث في علاج مشاكل الفئات المهمشة وركزت على ضرورة ترجمة هذه الاحتياجات والمشاكل الى خطط لعلاجها والبحث في حلول لها باعتبار أنها جزء من مجتمع يحق له الاهتمام مع ضرورة وضع تقدير لها لضمان مصداقية الدولة في مراعاة احتياجات فئات مجتمعها.

ويرى الباحث أن محدودية الموارد المالية لدى الوزارة اسهم في ضعف في تخصيص الوزارة لموازنة مالية للمجموعات لتدريب وتطوير أداء أعضاء المجموعات.

وقال (Rietbergen-McCracken,2001) في عرضه للمعيقات الرئيسية لموضوع التخطيط بالمشاركة هو الرفض، حيث أن هناك بعض المجموعات او الافراد المنخرطين في عملية التخطيط بالمشاركة قد يجدون صعوبة في تقبل عملية صنع القرار بالمشاركة على سبيل المثال هناك بعض المسؤولين قد يشعرون بالتهديد اذا تعرضت مصالحهم أو مسؤولياتهم أو سلطاتهم للتقويض من قبل المشاركين الاخرين، كما ان هناك بعض المعنيين يمكن ان يتلاعبوا بعملية التخطيط بالمشاركة من أجل أجندات شخصية وهذا يرتبط

مع اجابات المبحوثين عن فقرة (يؤثر تركيز أعضاء المجموعات على مصالحهم الخاصة في عدم تطور نظام الحماية الاجتماعية) والتي جاءت اجاباتها بشكل مرتفع.

اشارت النتائج الى أنه ما زال هناك قصور في مساهمة التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية، لأنه ما زالت الحماية لا تصل الى كافة الشرائح حسب رأي المبحوثين بشكل مرتفع، كما لم تساهم في خلق توزيع عادل للخدمات فلم تحقق العدالة والمساواة بشكل مرتفع، كما يتضح أن الوزارة لا تستخدم نتائج عمل المجموعات بشكل كامل، ويمكن أن يكون سبب ذلك كون أن مجموعات التخطيط في بداية تاسيسها وعدم شمولية كافة المحافظات.

كما ومقارنة مع ذي قبل وحسب خبرة الباحث وحسب التقييم الذي نفذته وزارة التنمية الاجتماعية لعمل مجموعات التخطيط وبخصوص الفقرة التي تحدثت عن (أسهمت المجموعات في بناء الثقة بين الوزارة والمؤسسات) أو الفقرة التي تحدثت عن (أسهمت المجموعات في بناء الثقة بين الفئات المهمشة والقائمين على نظام الحماية الاجتماعية) نجد أن مؤشر الثقة تحسن في الاستبيان وبالفعل كان هناك تحسن للثقة بين الوزارة والمؤسسات وما بين الوزارة الفئات المهمشة بعد عملية استخدام مجموعات التخطيط المشترك.

وبخصوص موضوع انتهاج الوزارة للنموذج اللامركزي في التخطيط واتخاذ القرارات نجد ذلك ومقارنة مع ذي قبل قد تحسن وتحول العمل في الكثير من المواضيع من مركزية الى اللامركزية، حيث كان سابقا هناك مركزية في القرار والتعامل في الخطط وبمراجعة خطط الوزارة وموائمتها وحسب خبرة الباحث كان في البداية اية قرارات تتعلق بالمجموعة توقع فقط من قبل وزير التنمية الاجتماعية، وكان سابقا الوزير هو رئيس المجموعات، ولكن حاليا تم تعديل ذلك بقرار من الوزير بحيث أصبح مدير المديرية في كل محافظة هو

رئيس المجموعة، واصبحت كل المراسلات توقع من قبل المدير وليس الوزير وبهذا نجد أنه وبالفعل هناك تحول من النظام المركزي الى اللامركزي وهذا التحول نتج عن مجموعات التخطيط المشترك وتوصياتها.

4.22 فحص واختبار الفرضيات

لقد قام الباحث بفحص الفرضيات من أجل وصف الدور الذي تحدثه مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية في تطوير نظام الحماية الاجتماعية، من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج وتقييمها ومن ثم الخروج بمجموعة من التوصيات. ومن المفترض ان تساهم هذه الفرضيات وعملية تحليلها في استخراج النتائج النهائية للدراسة وللمقارنة بين الفرضيات والنتائج اعتمادا على تحليل اجابات المبحوثين وربطها مع الدراسات السابقة ونظريات التخطيط بالمشاركة، وسوف تساعد الفرضيات من قدرة الباحث على فهم مشكلة الدراسة من خلال تفسير العلاقات بين المتغيرات والعناصر المختلفة المكونة لهذه المشكلة، وتساعد الباحث في جمع البيانات ذات الصلة بالمشكلة، ومن المفترض أن تساعد الفرضيات على تحديد الاساليب والإجراءات لاختيار الحل المقترح للمشكلة، وتساهم في تقديم تفسيرات للأحداث والظروف والظواهر المسؤولة عن هذه المشكلة والمساهمة في تقديم النتائج بطريقة ذات معنى وبشكل علمي.

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى مكان السكن

ولفحص الفرضية الصفرية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى مكان السكن، والجدول (6.4) يوضح ذلك

جدول (6.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد العينة في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى مكان السكن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة α
بين المجموعات	0.833	2	0.416	1.035	0.360
داخل المجموعات	34.599	86	0.402		
المجموع	35.432	88			

يلاحظ من الجدول (6.4) أن قيمة ف للدرجة الكلية (1.03) ومستوى الدلالة (0.36) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛ أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى مكان السكن.

يرى الباحث أن جميع المبحوثين والمبحوثات سواء من سكان المدينة أو القرية أو المخيم كانت اجاباتهم متقاربة لكونهم يعملون في مؤسسات تتشارك في نوعية الخدمات التي تقدمها ولديهم شراكات سابقة في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية، وهم يلمسون أن هناك تأثير للتخطيط بالمشاركة على تطوير نظام الحماية الاجتماعية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى الجنس

ولفحص الفرضية الصفرية، تم استخدام اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في إجابات المبحوثين دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى الجنس، والجدول (7.4) يوضح ذلك:

جدول (7.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
ذكر	33	3.85	0.66	0.488	0.627
أنثى	56	3.78	0.62		

يتبين من خلال الجدول (7.4) أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.48)، ومستوى الدلالة (0.62)، وهي أعلى من (0.05)؛ لذا تم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى الجنس وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية.

يرى الباحث أن سبب هذه النتيجة كون أن الذكور والإناث يعملون في نفس المؤسسات وكلاهما يكمل عمل الآخر في تقديم الخدمات الاجتماعية حيث يتبوأ كلاهما نفس الوظائف في نفس المؤسسات الأعضاء.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى الانتماء المؤسسي

ولفحص الفرضية الصفرية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى الانتماء المؤسسي ، والجدول (8.4) يوضح ذلك:

جدول (8.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد العينة في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى الانتماء المؤسسي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة α
بين المجموعات	0.475	2	0.237	0.584	0.560
داخل المجموعات	34.958	86	0.406		
المجموع	35.432	88			

يلاحظ من الجدول (8.4) أن قيمة ف للدرجة الكلية (0.58) ومستوى الدلالة (0.56) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛ أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى الانتماء المؤسسي.

وحسب رأي الباحث يعزى سبب هذه النتيجة هو التشارك بين المؤسسات الأعضاء والوزارة في تقديم الخدمات الاجتماعية من أجل تطوير نظام الحماية الاجتماعية لم يكن هناك فرق في الإجابات.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى المسمى الوظيفي

ولفحص الفرضية الصفرية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى المسمى الوظيفي ، والجدول (9.4) يوضح ذلك:

جدول (9.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد العينة في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى المسمى الوظيفي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة α
بين المجموعات	1.342	5	0.268	0.653	0.66
داخل المجموعات	34.090	83	0.411		
المجموع	35.432	88			

يلاحظ من الجدول (9.4) أن قيمة ف للدرجة الكلية (0.65) ومستوى الدلالة (0.66) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛ أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى المسمى الوظيفي.

يرى الباحث ان سبب هذه النتيجة أن جميع العاملين في المؤسسات على اختلاف مساهم الوظيفي يعملون في توفير برنامج معين وتقديم خدمات معينة حيث يكمل كل موظف دور الآخر من خلال القيام بالمهام المنوطة بهم.

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى موقع العمل

ولفحص الفرضية الصفرية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى موقع العمل ، والجدول (10.4) يوضح ذلك:

جدول(10.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد العينة في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى موقع العمل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة α
بين المجموعات	3.390	3	1.130	2.998	0.035
داخل المجموعات	32.042	85	0.377		
المجموع	35.432	88			

يلاحظ من الجدول (10.4) أن قيمة ف للدرجة الكلية (2.99) ومستوى الدلالة (0.03) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛ أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى موقع العمل. ولمعرفة مصدر الفروق استخدم الباحث التحليل الإحصائي المتقدم (Post-Hoc) واستخدام اختبار (LSD)، والجدول (11.4) يوضح ذلك:

جدول (11.4): نتائج اختبار (LSD) للفروق في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى موقع العمل

موقع العمل	القدس	الخليل	نابلس	رام الله
القدس			0.432949	
الخليل			0.386925	
نابلس				
رام الله				

تشير المعطيات الواردة في الجدول (11.4) أن الفروق كانت بين القدس ونابلس وكانت الفروق لصالح القدس حيث كان المتوسط الحسابي أعلى، كما جاءت الفروق بين الخليل ونابلس وكانت الفروق لصالح الخليل، والذي كان المتوسط الحسابي أعلى، ومن خلال تحليلنا لنتائج ذلك ومن خلال اطلاعنا على دور المجموعات في المحافظات الثلاث وجدنا أن هناك فرق ملحوظ على أرض الواقع وهذا كان له الأثر في أن النتائج مختلفة حيث أن الوزارة ومن خلال دور مجموعات التخطيط في محافظة القدس خصصت ما يقارب مليون دولار لتنفيذ خطة المجموعة لأولوية العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أن كان للمجموعة دور في تقديم خدمات الرعاية المنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة في محافظة الخليل، أما في محافظة

نابلس كان تعاون الوزارة في تطبيق خطة المجموعة بخصوص تشغيل مركز الإعاقة الشديدة ضعيف وهذا واضح في اجابات المشاركين في الدراسة.

النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى عدد سنوات الخبرة ولفحص الفرضية الصفرية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى عدد سنوات الخبرة ، والجدول (12.4) يوضح ذلك:

جدول (12.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد العينة في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى عدد سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة α
بين المجموعات	1.080	3	0.360	0.891	0.449
داخل المجموعات	34.352	85	0.404		
المجموع	35.432	88			

يلاحظ من الجدول (12.4) أن قيمة ف للدرجة الكلية (0.89) ومستوى الدلالة (0.44) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛ أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في

متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى عدد سنوات الخبرة. قبول الفرضية الصفرية.

ويرى الباحث أن السبب في ظهور هذه النتيجة عمل جميع الموظفين كفريق واحد وكمجموعة واحدة لتحقيق الأهداف التي يسعون إليها، وأثناء العمل يتبادلون الخبرات لذا تجد دورهم في تقديم الخدمات الاجتماعية متقارب.

النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي

ولفحص الفرضية الصفرية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي ، والجدول (13.4) يوضح ذلك:

جدول (13.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد العينة في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في

فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة α
بين المجموعات	1.145	3	0.382	0.946	0.422
داخل المجموعات	34.287	85	0.403		
المجموع	35.432	88			

يلاحظ من الجدول (13.4) أن قيمة ف للدرجة الكلية (0.94) ومستوى الدلالة (0.42) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛ أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي.

يرى الباحث أن المبحوثين (أعضاء مجموعات التخطيط المشترك) خضعوا لنفس التدريبات على أيدي نفس المدرسين مما وحد المفاهيم العلمية لديهم بالرغم من أختلاف مؤهلاتهم العلمية لذا تقاربه آرائهم.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى قطاع عمل المؤسسة

ولفحص الفرضية الصفرية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد عينة الدراسة حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى قطاع عمل المؤسسة ، والجدول (14.4) يوضح ذلك:

جدول(14.4): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد العينة في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى قطاع عمل المؤسسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة α
بين المجموعات	1.182	3	0.061	0.146	0.932
داخل المجموعات	35.250	85	0.415		
المجموع	35.432	88			

يلاحظ من الجدول (14.4) أن قيمة ف للدرجة الكلية(0.14) ومستوى الدلالة (0.93) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛ أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى قطاع عمل المؤسسة.

يرى الباحث ان السبب من وراء ظهور هذا التقارب في آراء المبحوثين بالرغم من اختلاف قطاع عمل المؤسسات التي ينتمون اليها مرجعه هو الشراكة والعمل المشترك بين هذه المؤسسات والتعاون المستمر بينهم وخاصة في قطاع الخدمات الاجتماعية والقطاعات الاخرى.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

تضمن هذا الفصل ملخص النتائج التي توصلت اليها الدراسة التي بحثت في دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين، كما تضمن مجموعة من التوصيات والمقترحات المنبثقة من نتائج الدراسة.

1-5 ملخص النتائج:

1. أشارت النتائج ان التخطيط بالمشاركة لعب دورا بدرجة مرتفعة في عملية تطوير نظام الحماية الاجتماعية
2. ساهم التخطيط بالمشاركة بشكل مرتفع في تطوير نظام الحماية الاجتماعية من خلال عقد لقاءات متكررة بين مجموعات التخطيط بالمشاركة مع فئات/مجموعات اجتماعية مختلفة في تحديد احتياجات هذه الفئات.
3. ساهم التخطيط بالمشاركة في وصول الشرائح الاجتماعية للخدمات الاجتماعية ولمزودها في المناطق التي استهدفتها الدراسة.

4. لعبت وزارة التنمية الاجتماعية دوراً بدرجة مرتفعة في بناء قدرات أعضاء مجموعة التخطيط وأدائها لدورها، حيث تشارك في اجتماعات المجموعات والنقاشات التي تدور في الاجتماعات.
5. مساهمة الفئات الاجتماعية المختلفة ومشاركتها في مجموعات التخطيط المشترك في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين جاء بدرجة مرتفعة.
6. مشاركة كافة الفئات الاجتماعية في مجموعات التخطيط ساهم بدرجة متوسطة في التوزيع العادل للخدمات التي يقدمها نظام الحماية الاجتماعية.
7. ساهم استخدام التخطيط بالمشاركة من خلال منهجية مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية بدرجة مرتفعة في معالجة المعوقات التي تواجه تطوير نظام الحماية.
8. تشير النتائج أن ضعف الامكانيات المالية لوزارة التنمية الاجتماعية هي من أكثر المعوقات لتطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين.
9. بينت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى مكان السكن، والانتماء المؤسسي، والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي.
10. بينت النتائج أن هناك فروقات في متوسطات إجابات المبحوثين تعزى إلى موقع العمل، وأن الفروق كانت بين القدس نابلس وكانت الفروق لصالح القدس، كما جاءت الفروق بين الخليل ونابلس وكانت الفروق لصالح الخليل، ويعود السبب إلى أن الوزارة خصصت ما يقارب مليون دولار لمجموعات

التخطيط في محافظة القدس لتنفيذ خطة المجموعة لأولوية العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أن كان للمجموعة دور في تقديم خدمات الرعاية المنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة في محافظة الخليل، أما في محافظة نابلس كان تعاون الوزارة في تطبيق خطة المجموعة بخصوص تشغيل مركز الإعاقة الشديدة ضعيف وهذا واضح في إجابات المشاركين في الدراسة

2.5 التوصيات:

وبناءً على التحليل السابق لمعطيات الدراسة فإن الباحث يوصي بعدة توصيات لعدة جهات وهي على النحو التالي:

■ توصيات لوزارة التنمية الاجتماعية:

- على الوزارة أن تعتمد بشكل كامل على مشاركة المجموعات في بناء خطة عملها.
- تخصيص موازنة مالية للمجموعات لتدريب وتطوير أداء أعضاء المجموعات.
- على الوزارة توظيف نتائج عمل مجموعات التخطيط في تنفيذ برامجها.
- ضرورة قيام وزارة التنمية باختيار أعضاء المجموعات بدقة ومهنية أكثر وضرورة استقطاب اصحاب الكفاءات والخبرات العالية.
- ضرور تعزيز المفهوم اللامركزي في اتخاذ القرار بما يسهم في تحقيق الاستقلالية للمجموعات وذلك يقوي دور المجموعات في اتخاذ القرارات.

- ضرورة تعميم تجربة مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية ليشمل كافة المحافظات لتحقيق شمولية في تمثيل كافة الفئات في كافة مناطق تواجدهم.

■ توصيات للمجموعات:

1. ضرورة العمل على توحيد المفاهيم المتعلقة في نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين لأعضاء مجموعات التخطيط بما يسهم في تعزيز دورهم في عمليات التخطيط.
2. ضرورة رفق المجموعات بالكوادر الفنية وبالدراسات التفصيلية وتزويدهم بالاستشارات والمعلومات اللازمة التي تعينهم على اتخاذ القرارات الصائبة.

■ توصيات لمؤسسات المجتمع المدني:

1. تبني نموذج التخطيط التشاركي وضرورة تعزيز ثقافة الشراكة المجتمعية، عبر برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني، وتعزيز جو الشراكة المجتمعية، والتعاون بين كافة الأطراف للوصول للتنمية.
2. تعزيز المشاركة المجتمعية للمواطنين عبر إعتقاد آلية للمشاركة في خطط عمل الوزارات والمؤسسات، والمساهمة في خلق مزيدا من الدعم التقني والمعنوي لدعم المشاركة المجتمعية عبر تخصيص جزء من الموازنات السنوية لهذا الأمر.
3. ضرورة تسويق مفهوم المشاركة المجتمعية في العديد من القنوات الإعلامية بشكل سلس وقريب من ثقافة المجتمع المحلي.

■ توصيات عامة:

1. ضرورة ان يكون أعضاء المجموعات ممثلين لكافة المناطق والتجمعات السكانية بما يشمل اشراكهم في التخطيط وتحديد احتياجاتهم ويحقق المساواة والعدالة الاجتماعية.
2. ضرورة استحداث مسارات جديدة بين الجهات المسؤولة والسكان حيث يتوجب العمل على توفير قنوات اتصال مفتوحة بين الجهات المذكورة أعلاه، كونه يساعد في زيادة الخبرات وتبادل الأفكار، وبهذا تتم المشاركة الفاعلة، كما يتوجب عمل ورشات تدريبية للأعضاء.
3. ضرورة الاهتمام بتعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية لدى المجموعات المشتركة، وأهمية قيام الوزارة بتعزيز تجربة المجموعات المشتركة من خلال وتضمين الموازنة العامة بنود دعم التنمية المحلية، وتوسيع العلاقات الخارجية والتوأمة مع مجموعات أجنبية وعربية لنقل التجربة والاستفادة ولتطوير العمل.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

- الأشعب، مخلص. (1998). المحلة العربية التقليدية بين الأصالة والتحديث، مطبعة بيت الحكمة البغدادية، العراق.
- الإمام، أحمد الإمام. (2009). دور المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا، جامعة دمنهور، مصر.
- البكري، عادل. (الدكتور عادل محمد البكري)، الحوار المتمدن، مؤسسة الكوثر، العراق.
- البنك الدولي. (2007). التخطيط والتنمية المحليّة التشاركيّة، ورشة عمل ضمن مشروع مكافحة الفقر، مؤسسة نهر الأردن 15 آذار 2007، الأردن.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين. رام الله. فلسطين.
- الرمحي، أحمد. (2010). ورقة سياسات تعزيز ومأسسة المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، فلسطين.
- الدسوقي، ابراهيم. (2007). دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي بقرية الحوطا الشرقية في مبدأ تكافؤ الفرص، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، مصر.
- الشبخلي، عبد الرازق. (2001)، الادارة المحلية - دراسة مقارنة، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن.
- الصقور، محمد. (1998). التخطيط الاقليمي والتنمية في الريف، دار الفكر، عمان.

- القريشي، غني. (2011). التخطيط الاجتماعي المفهوم والمبادئ، جامعة بابل، العراق.
- القيق، فريد. (2014). دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة "الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الكردي، خالد. (2014). الحماية الاجتماعية والتنمية في ظل المتغيرات الراهنة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الإمارات العربية المتحدة.
- المالكي، مجدي. (2004). القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة الخصائص الاجتماعية الاقتصادية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، القدس، فلسطين.
- الهواري، سيد. (2002). الإدارة الأصول والأسس العلمية للقرن 21 ، مكتبة عين شمس، مصر.
- خليفة، سامي. (2011). التخطيط بالمشاركة المجتمعية في البلديات الفلسطينية المستحدثة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- زيدية، ياسر. (2012). المشاركة المجتمعية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- شيخ علي، ناصر. (2008). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- صلاح، أحمد. (2011). واقع تطبيق الخطط التنموية الاستراتيجية في المدن والبلدات الفلسطينية حالة دراسية - بلدة قباطية. فلسطين،.

- طيب، ريدة. (2009). التخطيط من اجل التنمية المستدامة، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، سوريا.
- عبد العزيز، مازن. (2006)، التمكين الذاتي خطوة نحو التمكين المؤسساتي، مجمع الشرق الأوسط للصناعات، الأردن.
- عبد ربه، حسن. (2009). دور المجالس المشتركة في الضفة الغربية في التنمية والحكم المحلي، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- غانم، السيد عبد المطلب. (2008). المشاركة السياسية في مصر، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، مصر.
- غنيم، عثمان. (2006). التخطيط أسس ومبادئ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- غنيم، محمد عثمان (1999). مقدمه في التخطيط التنموي الإقليمي. الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- فتح الرحمن، عثمان. (2013). الرعاية الاجتماعية بين الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقوانين المحلية، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، الامارات العربية المتحدة.
- قرارية، منال. (2004). اليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- قدومي، منال. (2005). دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة، نابلس، فلسطين.

- محمود، رانيا. (2013). المشاركة المجتمعية في المؤسسات غير الربحية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- مسلم، سامي. (2003). واقع المشاركة الشعبية وفاقها في فلسطين، مركز الشهيد نبيلة بريير للتنمية، فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). (2008). برامج الحماية الاجتماعية الحكومية في الأراضي الفلسطينية.
- منظمة الأمم المتحدة. (2015). تحقيق هدف محو الجوع: الجمع بين الحماية الاجتماعية والاستثمارات لصالح الفقراء، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) .
- وادي، رشدي والأشقر، إبراهيم. (2009). واقع ممارسة (التخطيط الإستراتيجي) لدى مديري المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السابع عشر، العدد الثاني، غزة، فلسطين.
- وزارة التنمية الاجتماعية. (2013) استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية 2013 - 2016، فلسطين.
- وزارة التنمية الاجتماعية. (2016)، التقارير المرحلية لمشروع المساعدة الفنية لتطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين، فلسطين.
- وزارة التنمية الاجتماعية. (2017) الخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية 2107 - 2022، فلسطين.

- وزارة التنمية الاجتماعية. (2016)، الإطار المرجعي لمجموعات التخطيط للخدمات الاجتماعية، فلسطين.

- ياسين، سعد غالب. (1998). الإدارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى. دار اليازور للنشر، الاردن.

• **ثانيا: المصادر الأجنبية:**

- Amitai Etzioni. (1967). Mixed-Scanning: A 'Third' Approach to Decision-Making, George, Public Administration Review, Vol. 27, No. 5, Washington University, Washington, DC, United States.
- Andersson, Karin. (2012). the planning artistin participatory practices in urban development, Swedish University of Agricultural Sciences, Alnarp.
- Burke, E.M. (1981). A Participatory Approach to Urban Planning, Human Sciences Press New York.
- Charles E. Lindblom. (1959). “The Science of ‘Muddling Through’” by Administration Review, 19(2): 79-88. Reprinted with kind permission Classical, Classic Paper Section.
- Forester, J. (1988). Planning in the Face of Power, Berkeley: University of California Press.
- Gomes, Vanessa Rae Escarcega. (2010). Participatory Planning in Community Organizations: A study of best practices, HUMBOLDT state university.
- Jay M. Stein. (1995). "Classical Readings in urban Planning: An Introduction", New York: McGraw-Will, Inc.
- Laban, P. (1991). Policy instruments and basic conditions for local level accountability as: concerns sustainable management of natural resources. Support Paper 4, 1AC, Wageningen, Netherlands.

- Laurent G. Sedogo. (2002). Integration of Local Participatory and Regional Planning for Resources Management Using Remote Sensing and GIS, Wageningen University, The Netherlands.
- Milbrath, L. W. (1965). Political participation: How and why do people get involved in politics? Skokie, IL: Rand McNally.
- PAUL DAVIDOFF. (1965)."Advocacy and Pluralism in Planning", *Journal of the American Institute of Planners*.
- Pretty, J.N. (1994). Alternative systems of inquiry for a sustainable agriculture. IDS bulletin, Vol.25, no.2.
- United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD). (2010). Combating Poverty and Inequality: Structural Change, Social Policy and Politics.
- Raine Mäntysalo. (2005). Approaches to Participation in Urban Planning Theories, Workshop in Florence.
- Reardon, Mitchell. (2010).The Participatory Process and Social and Income Diversity in Brownfield Developments, Norra Djurgårdsstaden, Stockholm Royal, Seaport. Stockholm.
- Rietbergen-McCracken, Jennifer. (1998). Participation and Social Assessment: Tools and Techniques, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, Manufactured in the United States of America.
- Srinivasan, L. (1990).Tools for Community Participation: A Manual for Training Trainers in Participatory Techniques, PROWWESS/UNDP, New York.

الملاحق

ملحق (1)



دولة فلسطين

وزارة التنمية الاجتماعية

مشروع المساعدة الفنية لتطوير نظام الحماية الاجتماعية من خلال التخطيط القائم على الشراكة وبناء القدرات المؤسسية - المرحلة الثانية (بدعم من الاتحاد الأوروبي).

إطار مرجعي للمجموعات المشتركة لتخطيط وتطوير الخدمات الاجتماعية

تشرين أول 2016

1. خلفية

تعمل وزارة التنمية الاجتماعية وبدعم من الإتحاد الأوروبي على تحسين وتطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين من خلال التخطيط القائم على الشراكة وبناء القدرات المؤسسية. ويأتي هذا في الوقت الذي تعترف فيه دولة فلسطين بالدور الذي تلعبه الحماية الاجتماعية بوصفها مجالاً رئيساً للسياسات. وعلى هذا النحو ينعكس ذلك في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية واستراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك تعترف السلطة الفلسطينية بأهمية تحقيق اللامركزية في تقديم الخدمات الاجتماعية وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعية المحلية، بما في ذلك تطوير معايير الجودة والخدمة ونظام الرصد.

إن وزارة التنمية الاجتماعية هي المسؤولة عن تطوير سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة والتنسيق والصياغة والإشراف على تقديم الخدمات وتنفيذ إصلاحات القطاع. كما تقوم الوزارة بتنسيق عملها مع الشركاء الوطنيين والدوليين خاصة على المستوى المركزي، كما وسعت في الآونة الأخيرة إلى إضفاء المزيد من الطابع الرسمي على عملها وتنظيمه مع المنظمات المحلية من

خلال الشراكة وشراء الخدمات. كما تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتطوير نظام خدمات اجتماعية متكامل ومنسق، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعية المحلية على أساس معايير جودة متقدمة.

إن واحدة من نقاط التطوير المستقبلي، التي تم تحديدها من قبل الوزارة والشركاء، الحاجة إلى تحسين نظام تخطيط الخدمات الاجتماعية بشكل مموّس وموحد، نظرا للحاجة إلى نظام عمل مشترك ورسمي ومقنع بين كافة ذوي العلاقة لتقادي التضارب والازدواجية وهدر المصادر وضعف الخدمات الموجهة لبعض الفئات والمناطق المهمشة، بالإضافة إلى ضعف التشارك في المعلومات وتبادل البيانات.

وفي هذا السياق فإن المشروع سيقدم الدعم لإدارة وتنفيذ استراتيجيات عمل وزارة التنمية الاجتماعية، ولا سيما في تلك الجوانب الاستراتيجية التي تركز على التطوير التنظيمي والامركزية خدمات المساعدة الاجتماعية من المقرر الرئيسي لوزارة التنمية الاجتماعية، بهدف تقديم خدمات حماية اجتماعية مرنة وذات جودة عالية على أساس الاحتياجات المحلية المقررة والشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن أجل ذلك وبهدف تطوير العمل المشترك، قام المشروع بإنشاء وبناء فدرات مجموعات لتخطيط الخدمات الاجتماعية في محافظات القدس والخليل ونابلس، ويهدف في المرحلة الحالية والقادمة (2016-2019) إلى تعميم هذه التجربة في باقي مديريات التنمية الاجتماعية بالاستفادة من الدروس المتعلمة من المرحلة السابقة. وفيما يلي وصف مفصل للمجموعات المشتركة لتخطيط وتطوير الخدمات الاجتماعية.

2. التعريف

المجموعه المشتركة لتخطيط وتطوير الخدمات الاجتماعية المحلية هيئة تشاركية على المستوى المحلي تتولى تعريف وتحديد الأولويات في منطقة عملها ووضع خطط مقترحة لتطوير الخدمات الاجتماعية وتقديم الدعم الفني والتشبيك والتنسيق في سبيل تطوير قطاع الخدمات الاجتماعية في المديرية المحددة، بالتنسيق مع هياكل وزارة التنمية الاجتماعية بصفتها المؤسسة الوطنية القائدة للقطاع وبالعامل التشاوري والتنسيقي مع مؤسسات حكومية وغير حكومية وشبكات تخصصية محلية ذات علاقة.

3. المسؤوليات

بالتناسق مع استراتيجية الوزارة تجاه قطاع الخدمات الاجتماعية، تكون لمجموعات تخطيط وتطوير الخدمات الاجتماعية المسؤوليات العامة التالية:

1. المساهمة في تحسين عملية تخطيط وتطبيق برامج الخدمات الاجتماعية من خلال هياكل شراكة فاعلة وأطر متفق عليها بين الشركاء للتنفيذ على المستوى المحلي.

2. المساهمة في تحسين نوعية وجودة الخدمات الاجتماعية في المحافظة من خلال تمكين الشركاء والشبكات التخصصية ومقدمي الخدمات العاملين في مجال عمل وزارة التنمية الاجتماعية.
3. المساهمة في تمكين نظام الخدمات الاجتماعية في المحافظات كجزء من عملية تعزيز الآليات المحلية في تقديم الخدمات وتفعيل المصادر.
4. العمل مع المديرية على تعزيز التعاون والشراكة والتنسيق بين الوزارة، ممثلة بمديرياتها، والشركاء المحليين والشبكات التخصصية لتقديم خدمات اجتماعية فعالة.
5. العمل على ضمان تلبية أفضل المصالح للفئات المستفيدة التي تخدمها الوزارة والقطاع الذي يمثله الأعضاء في المجموعة، وبالاستناد الى القوانين واللوائح والاستراتيجيات المحلية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
6. المساهمة في بناء قاعدة البيانات الوطنية لقطاع الحماية الاجتماعية.

4. المهمات

- تكون لمجموعات التخطيط للخدمات الاجتماعية، بالعمل مع وزارة التنمية الاجتماعية ومكتب المديرية، المهمات المحددة التالية:
1. المساهمة في تقديم الدعم والاسناد والتوجيه للمديرية في مجال الخدمات الاجتماعية من خلال تحديد الأولويات والتدخلات اللازمة في المحافظة.
 2. تمثيل قطاعات الخدمات الاجتماعية وضمان أن تكون الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع منسجمة مع احتياجات المحافظة ومصالح المواطنين المستفيدين من الخدمات الاجتماعية.
 3. المساهمة في تحليل الاحتياجات الاجتماعية والموارد المتوفرة داخل المحافظة وإنشاء آليات استهداف أفضل عن طريق الاستفادة مما يتم من دراسات في كل محافظة.
 4. الربط بين الأولويات من احتياجات الخدمة الاجتماعية داخل المحافظة بالتزامن مع الأولويات والسياسات الوطنية والمساهمة في مناقشة السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالحماية والخدمات الاجتماعية وضع خطة عمل سنوية تشمل مجموعة من النشاطات المكتملة لعمل المديرية في مجال أو أكثر من مجالات الخدمات الاجتماعية في المحافظة مع الموائمة مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية.
 5. القيام بنشاطات وفعاليات لتجنيد المصادر المادية والبشرية لتطوير الخدمات الاجتماعية ذات الأولوية للمحافظة وحسب خطة العمل المتفق عليها، مع إمكانية إنشاء صندوق محلي للخدمات الاجتماعية تشرف عليه المجموعة حسب القانون.
 6. ضمان الشراكات والصلات الواضحة بين الأطراف الفاعلة والشبكات التخصصية في تقديم الخدمات الاجتماعية وتعزيز تبادل المعلومات والبيانات ذات العلاقة.

7. مراجعته ودراسة القوانين ذات العلاقة بالخدمات الاجتماعية وتقديم المقترحات بشأنها.

8. حسب الحاجة، تستطيع مجموعات التخطيط في كل محافظة إنشاء مجموعات عمل متخصصة بقضايا الفئات الاجتماعية التي تعمل معها وزارة التنمية الاجتماعية وتنسق مع الشبكات التخصصية لدعمها كل في مجالها، وهذه الفئات هي: الأشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال، المسنون والأسر والنساء في ضائقة.

5. تشكيل المجموعات وعضويتها

- (1) يتم إنشاء مجموعة تخطيط وتطوير الخدمات الاجتماعية المحلية في كل مديرية من مديريات وزارة التنمية الاجتماعية.
- (2) يتم تشكيل مجموعة التخطيط من 20-30 مؤسسة في كل مديرية برئاسة مديرية الوزارة، وعضوية كل من:
 - وزارات ذات علاقة كالصحة والتربية والتعليم والعمل والحكم المحلي ووزارة شؤون المرأة، والمجلس الأعلى للشباب.
 - مؤسسات تمثيلية للقطاع الخاص بما لا يزيد عن مؤسستين
 - مؤسسات أهلية وطنية تعمل بنشاط في المديرية بما لا يزيد عن 4 مؤسسات
 - مؤسسات وشبكات تخصصية محلية ممثلة لقطاعات الخدمات الاجتماعية كافة بما لا يزيد عن 15 مؤسسة
- (3) يتم دعوة المؤسسات الأعضاء في مجموعه التخطيط وتطوير الخدمات الاجتماعية المحلية من قبل مدير/ة مديرية التنمية الاجتماعية.
- (4) تقوم كل مؤسسة بترشيح عضو دائم للمجموعة يتخصص ويعمل في مجال الخدمات الاجتماعية.
- (5) تقدم وزارة التنمية الاجتماعية، ممثلة بمديرياتها، كافة التسهيلات اللوجستية اللازمة لضمان استمرار وفعالية عمل مجموعات التخطيط.
- (6) تعين كل مديرية موظفا متخصصا أو أكثر لمتابعة مجموعة التخطيط، يتابع عملها وينسق مهماتها.

6. الإدارة والاجتماعات والمداولات

- (1) يتأسس مدير مديرية التنمية الاجتماعية في كل مديرية رئاسة مجموعه تخطيط وتطوير الخدمات الاجتماعية، ويتولى مسؤولية الدعوة للاجتماعات الدورية للمجموعة ووضع أجندة الاجتماعات بالتشاور مع الأعضاء والجهات المخولة في الوزارة.
- (2) تجتمع مجموعة التخطيط مرة كل شهرين بدعوة من رئيس المجموعة، أو في حالات الضرورة.
- (3) يحرر محضر اجتماع من قبل منسق المجموعة (موظف المديرية المسؤول والمذكور سابقا)، ويتم إرساله للأعضاء بما لا يزيد عن أسبوع من عقد الاجتماع ويعرض على الأعضاء للمصادقة والتوقيع في الاجتماع اللاحق.

4) يتم أرشفة محاضر الاجتماعات والوثائق المتعلقة بالمجموعه وعملها في مقر مديرية التنمية الاجتماعية، وكذلك على الصفحة الالكترونية للمجموعة لاطلاع الجميع.

State of Palestine
Ministry of Social Development
Minister's Office

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دولة فلسطين
وزارة التنمية الاجتماعية
مكتب الوزير

تعليمات رقم (11) لسنة 2016

بشأن تشكيل مجموعات تخطيط وتطوير الخدمات الاجتماعية المحلية

وزير التنمية الاجتماعية،،،
بناء على المصلحة العامة،
وبناء على الصلاحيات المخولة لنا قانوناً
نصدر التعليمات الآتية:

المادة (1)

تشكل مجموعات لتخطيط وتطوير الخدمات الاجتماعية المحلية في مديريات القدس ونسابلس والخليل.

المادة (2)

تتكون مجموعات التخطيط من مدير مديرية التنمية الاجتماعية رئيساً، وممثلين عن الجهات التالية مع مراعاة النوع الاجتماعي:

1. الوزارات الشريكة في قطاع التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية.
2. مؤسسات تمثيلية للقطاع الخاص بما لا يقل عن مؤسستين.
3. مؤسسات أهلية ووطنية بما لا يقل عن أربعة.

المادة (3)

1. ينسب مدير المديرية الى الوزير أعضاء هذه المجموعة بناء على تتسيب المؤسسات لممثليها.

2. يتولى مدير المديرية كرئيس لهذه المجموعة المهام الآتية:



- أ. دعوة الأعضاء للاجتماع.
- ب. وضع أجندة الاجتماعات بالتشاور مع الأعضاء والمنسق العام.
- ت. اعداد تقرير الاجتماعات.
- ث. تعيين منسق من موظفي المديرية لمتابعة عمل المجموعات وتنسيق مهامها واعداد محاضر الاجتماعات.

المادة (4)

يعين الوزير منسقا عاما لمجموعات التخطيط من موظفي الفئة العليا في الوزارة.

المادة (5)

- تقوم مجموعات التخطيط بدعم الوزارة ومساندتها وذلك من خلال قيامها بالمهام الآتية:
1. المساهمة في اجراء الرصد والتحليل والمسح للاحتياجات الاجتماعية في كل مديرية
 2. المساهمة في وضع أولويات واحتياجات كل مديرية
 3. المساهمة في رسم السياسات للخدمات الاجتماعية في كل مديرية
 4. مساندة المديريات ودعمها للارتقاء في مستوى الخدمة المقدمة للمنتفعين وتحديد جهات التحويل في كل مديرية بناء على الاحتياج.
 5. تزويد الوزارة (المديرية) بقاعدة بيانات عن المؤسسات مزودة الخدمة في كل مديرية
 6. المساهمة باجراء الدراسات والابحاث الميدانية ذات العلاقة بالقطاع الاجتماعي، واجراء مسح لاحتياجات كل محافظة.
 7. المساهمة في وضع خطة لتطوير وتقديم الخدمات الاجتماعية على المستوى المحلي
 8. المساهمة في تطوير معايير الجودة للخدمات الاجتماعية.

المادة (6)

يقوم المنسق العام لمجموعات التخطيط بالمهام الآتية:

1. الاشراف على عمل مجموعات التخطيط وتنسيق الأدوار فيما بينها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

State of Palestine
Ministry of Social Development
Minister's Office



دولة فلسطين
وزارة التنمية الاجتماعية
مكتب الوزير

2. مراجعة التقارير الواردة من المجموعات ووضع التوصيات بشأنها للوزير.
3. التنسيق بين مجموعات التخطيط والادارة المختصة في الوزارة.
4. التنسيق مع المجالس القطاعية مثل المجلس الاعلى للاعاقاة والمجلس الاعلى للطفل واللجنة الوطنية العليا لكبار السن.
5. تقديم تقرير سنوي حول عمل مجموعات التخطيط.
6. رفع توصيات مجموعات التخطيط بعد اعتمادها من الوزير الى الادارة العامة للتخطيط في الوزارة لتضمينها في الخطط القطاعية.

المادة (6)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذه التعليمات.

المادة (7)

على الجهات المختصة ^{العمل} كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذه التعليمات، ويعمل بها من تاريخ التوقيع عليها.

د. ابراهيم الشاعر
وزير التنمية الاجتماعية

صدرت في مدينة رام الله

بتاريخ 10 / 8 / 2016م

ملحق (3)

أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة

برنامج الماجستير في التنمية الريفية المستدامة

السادة المحترمين.

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإعداد رسالة ماجستير بعنوان "دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين، حالة دراسية" مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة من جامعة القدس، وقد تم بناء هذه الاستبانة بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة.

ويهدف البحث لفحص دور وتأثير التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين من خلال دراسة حالة "مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية" والتي أنشأتها وزارة التنمية الاجتماعية، والتعرف على مستوى ممارسة إدارة المجموعات لأدوارها في التخطيط، وتوضيح طبيعة التأثير للمجموعات على تطوير وتحسين نظام الحماية الاجتماعية، ومحاولة التوصل إلى توصيات تفيد المسؤولين في الوزارة والتي تساهم في تطوير نظام الحماية الاجتماعية. نرجو من حضرتكم التكرم بقراءة الاستبانة جيداً وتعبئة فقراتها، ونؤكد لكم على أن هذه المعلومات فقط لأغراض البحث العلمي.

ولكم جزيل الشكر والاحترام

الباحث

الجزء الأول: البيانات الشخصية:

1. مكان السكن: أ. مدينة ب. قرية ج. مخيم

2. الجنس: أ. ذكر ب. أنثى

3. الانتماء المؤسسي:

أ. موظفي وزارة التنمية الاجتماعية المقر العام رام الله.

ب. موظفي مديريات التنمية الاجتماعية.

ت. ممثل أحد مؤسسات المجتمع المدني الأعضاء في المجموعة.

4. المسمى الوظيفي:

أ. مدير عام فأعلى ب. مدير/ نائب مدير ج. رئيس قسم

د. موظف هـ. رئيس أو عضو مجلس إدارة

و. غير ذلك حدد:.....

5. موقع العمل :

أ. القدس ب. الخليل ج. نابلس د. رام الله

6. عدد سنوات الخبرة:

أ. 5 سنوات وقل ب. من 6 - 10 سنوات

ج. من 11 - 15 سنة هـ. أكثر من 15 سنة.

7. المؤهل العلمي: أ. ثانوي فما دون ب. دبلوم ج. بكالوريوس

د. ماجستير هـ. دكتوراة

8. قطاع عمل المؤسسة:

أ. حكومي ب. مجتمع مدني(منظمات مجتمع المدني/منظمات مجتمع محلي)

ت. قطاع خاص ج. قطاع دولي

الجزء الثاني: ارجو وضع إشارة X عند الإجابة الصحيحة:

المحور الأول	قياس مدى مساهمة وتأثير التخطيط بالمشاركة المجتمعية في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين ²	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	لا أعرف
1.	أسهم استخدام الوزارة لمنهجية التخطيط بالمشاركة في توزيع الخدمات الاجتماعية بشكل عادل في محافظتكم					
2.	سهل استخدام الوزارة للتخطيط المشترك في وصول الفئات المهمشة لحقوقها في الخدمات الاجتماعية					
3.	أصبحت الوزارة أكثر معرفة في احتياجات الفئات المهمشة ومطالبها في محافظتكم					
4.	استخدام الوزارة لمنهجية التخطيط المشترك جعلها تعمل بناء على أولويات واحتياجات المناطق والمحافظات					
5.	أصبحت الفئات المهمشة لديها معرفة أكبر في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة في محافظتكم					
6.	استخدام منهجية التخطيط المشترك وحد الجهود لخدمة الفئات المهمشة من ذي قبل					
7.	أصبحت المؤسسات الممولة وذات العلاقة بنظام الحماية الاجتماعية أكثر معرفة في طبيعة احتياجات كافة الفئات المهمشة من ذي قبل					
8.	ساهم التخطيط بالمشاركة بتحقيق العدالة والمساواة من ذي قبل					
9.	شمل التخطيط كل فئات المجتمع وتحديد الفئات المهمشة في محافظتكم					
10.	ساهم التخطيط بالمشاركة في وصول كافة الشرائح الاجتماعية الى الحق في الحماية الاجتماعية					
11.	ساهم التخطيط المشترك من تمكين الفئات المهمشة من المشاركة في التنمية					
12.	يشمل التخطيط للتنمية بالمشاركة الاحتياجات الفعلية للفئات المهمشة في محافظتكم					
13.	ساهم عقد لقاءات متكررة بين مجموعات التخطيط بالمشاركة مع فئات/مجموعات اجتماعية مختلفة في تحديد احتياجات هذه الفئات					

- ² التخطيط بالمشاركة هو جهود مشتركة من خلال الناس المحليين والمؤسسات بهدف صياغة خطط التنمية ولتحديد الاحتياجات واختيار أفضل البدائل المتاحة لتنفيذها.

المحور الثاني	قياس دور الوزارة في بناء قدرات أعضاء مجموعات التخطيط وأدائها لدورها	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	لا أعرف
1.	تهتم الوزارة بتوصيات المجموعات أكثر من ذي قبل					
2.	تعتمد الوزارة بشكل كامل على مشاركة المجموعات في بناء خطة عملها.					
3.	تستخدم الوزارة نتائج عمل مجموعات التخطيط في تنفيذ برامجها.					
4.	تضع الوزارة برامج اعداد وتوجيه لأعضاء المجموعات لتحسين أداء المجموعات.					
5.	امتلاك الوزارة للمستلزمات المادية والفنية يترك أثر في تطوير نظام الحماية.					
6.	تقوم الوزارة بأختيار ذوي الخبرات والمهارات العالية كأعضاء للمجموعات.					
7.	تلجأ الوزارة الى المجموعات لطرح مشاكلها والبحث في حلول لها أكثر من ذي قبل.					
8.	تلجأ الوزارة لاستخدام أساليب تحفيزية لاستقطاب الكفاءات والخبرات لعضوية المجموعة.					
9.	تعطي الوزارة المجموعات هامش من وقتها وتشارك في اجتماعاتها والنقاشات التي تدور في المجموعات					
10.	تقوم الوزارة باختيار الاعضاء بموضوعية وشفافية دون تحيز.					
11.	تخصص الوزارة موازنة مالية للمجموعات لتدريب وتطوير أداء أعضاء المجموعات.					
12.	تقوم الوزارة بعملية التقييم والرقابة على أداء أعضاء المجموعات بشكل مستمر لتفعيل دور المجموعات.					

المحور الثالث	قياس ما مدى مساهمة الفئات الاجتماعية ³ المختلفة ومشاركتها في مجموعات التخطيط المشترك في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين؟	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	لا أعرف
1.	هناك مشاركة في عضوية مجموعات التخطيط من كافة الشرائح الاجتماعية بما فيها الفئات المهمشة					
2.	أعضاء المؤسسات المشاركة في مجموعات التخطيط تمثل كافة شرائح المجتمع					
3.	مشاركة الفئات الاجتماعية بما فيها الفئات المهمشة في عضوية المجموعات كان له دور في تطوير الخدمات الاجتماعية التي يقدمها نظام الحماية الاجتماعية					
4.	مشاركة كافة الفئات الاجتماعية ساهم في التوزيع العادل للخدمات التي يقدمها نظام الحماية الاجتماعية					
5.	مشاركة الفئات المهمشة في عضوية المجموعات ساهم في إيصال صوتها لصناع القرار في الوزارة أو الجهات المعنية					
6.	مشاركة الفئات المهمشة في عضوية المجموعات ساهم في بناء الثقة بينها وبين مقدمي الخدمات الاجتماعية					
7.	أعضاء المجموعات الذي يمتلكون القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة يساعد في تطوير نظام الحماية.					
8.	معرفة أعضاء المجموعات من ممثلي المؤسسات الشركة بشكل واضح لمهامهم وادوارهم يساهم في تطوير نظام الحماية الاجتماعية.					
9.	بناء قدرات وتدريب وتطوير مهارات أعضاء المجموعات يساهم في تطوير نظام الحماية الاجتماعية					

³ (وهي الفئات التي تعتبر في ضائقة اجتماعية أو اقتصادية، ومنها الأشخاص ذوي الإعاقة، كبار السن، الأطفال، النساء، الأيتام)

المدر الرابع	قياس مدى معالجة مجموعات التخطيط المشترك لمعيقات تطوير نظام الحماية بعد استخدام التخطيط بالمشاركة؟	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	لا أعرف
1 .	انتهاج الوزارة للنموذج اللامركزي في التخطيط واتخاذ القرارات					
2 .	التزام الوزارة بالخطط والتوصيات التي تصدر عن مجموعات التخطيط					
3 .	تؤثر ضعف امكانيات الوزارة المالية في عدم تطور نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين					
4 .	يؤثر تركيز أعضاء المجموعات على مصالحهم الخاصة في عدم تطور نظام الحماية الاجتماعية					
5 .	ضعف خبرات أعضاء المجموعات يساهم في عدم تطوير نظام الحماية الاجتماعية.					
6 .	أسهم تنوع خلفيات أعضاء المجموعات في تطور نظام الحماية الاجتماعية					
7 .	أسهمت المجموعات في بناء الثقة بين الوزارة والمؤسسات					
8 .	أسهمت المجموعات في بناء الثقة بين الفئات المهمشة والقائمين على نظام الحماية الاجتماعية					
9 .	أسهمت المجموعات في معالجة مشكلة التوزيع العادل لخدمات نظام الحماية الاجتماعية					
10	حققت المجموعات العدالة والمساواة التي كان يفتر لها نظام الحماية الاجتماعية					
11	أسهمت المجموعات في توفير النقص في خدمات نظام الحماية الاجتماعية					

شكرا لكم على حسن تعاونكم معنا

ملحق (4)

أسماء المحكمين

الجامعة	الخلفية العلمية	أسماء المحكمين	الرقم
الخليل	دكتورة في التربية وعلم النفس، محاضر في جامعة الخليل	د. نبيل جبرين الجندي	1.
الخليل	عميد كلية التربية جامعة الخليل، دكتورة إدارة تعليمية جامعة عين شمس / مصر	د. كمال مخامرة	2.
الخليل	دكتور في الإرشاد النفسي، محاضر في جامعة الخليل	د. إبراهيم المصري	3.
القدس	أستاذ مشارك، خبير اقتصادي في كلية إدارة الأعمال والاقتصاد "جامعة القدس"	د. إبراهيم عوض	4.
القدس المفتوحة	دكتورة في التاريخ والعلوم السياسية، محاضر في جامعة القدس المفتوحة وموظف في وزارة التربية والتعليم	د. عماد المصري	5.
بيرزيت	دكتورة في علم الاجتماع، مدير عام مركز العالم العربي للأبحاث والدراسات "أورد"	د. نادر سعيد فقهاء	6.

فهرس الملاحق:

الصفحة	الجدول	رقم الملحق
114	مشروع المساعدة الفنية لتطوير نظام الحماية الاجتماعية من خلال التخطيط القائم على الشراكة وبناء القدرات المؤسسية -المرحلة الثانية (بدعم من الاتحاد الأوروبي)	1
119	قرار وزاري لتشكيل مجموعات التخطيط	2
122	الاستبانة	3
128	أسماء المحكمين	4

فهرس الجداول:

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
(1.3)	توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة	64
(2.3)	معامل الثبات كرونباخ ألفا لمجالات أداة الدراسة	68
(1.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين	72
(2.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مدى مساهمة وتأثير التخطيط بالمشاركة المجتمعية في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين	74
(3.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال دور الوزارة في بناء قدرات أعضاء مجموعة التخطيط وأدائها لدورها	79
(4.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مدى مساهمة الفئات الاجتماعية المختلفة ومشاركتها في مجموعات التخطيط المشترك في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين	82
(5.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال مدى معالجة مجموعات التخطيط المشترك لمعيقات تطوير نظام الحماية بعد استخدام التخطيط بالمشاركة	85
(6.4)	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد العينة في متوسطات إجابات الباحثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى مكان السكن	91
(7.4)	نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في إجابات الباحثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى الجنس	92

93	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد العينة في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى الانتماء المؤسسي	(8.4)
95	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد العينة في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى المسمى الوظيفي	(9.4)
96	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد العينة في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى موقع العمل	(10.4)
97	نتائج اختبار (LSD) للفروق في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى موقع العمل	(11.4)
98	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد العينة في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى عدد سنوات الخبرة	(12.4)
99	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد العينة في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي	(13.4)
101	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستجابة أفراد العينة في متوسطات إجابات المبحوثين حول دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين تعزى إلى قطاع عمل المؤسسة	(14.4)

المحتويات

أ	إقرار
ب	الشكر و التقدير
ب	الملخص
هـ	Abstract
1	الفصل الأول
1	الإطار العام للدراسة
1	1.1 المقدمة
3	2.1 مشكلة الدراسة
4	3.1 مبررات الدراسة
4	4.1 أهداف الدراسة
5	5.1 أسئلة الدراسة
6	6.1 أهمية الدراسة
7	7.1 محددات الدراسة
8	8.1 حدود الدراسة
8	9.1 المنهج العلمي
9	10.1 مصطلحات الدراسة
11	الفصل الثاني
11	الإطار النظري والأدبيات السابقة
11	1.2 الإطار النظري
11	1.1.2 مقدمة
13	2.1.2 نبذة حول قطاع الحماية الاجتماعية في فلسطين (وزارة التنمية الاجتماعية، 2016)
15	3.1.2 نبذة عن مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية (وزارة التنمية الاجتماعية، 2016)
17	4.1.2 النظريات المتعلقة في مشكلة الدراسة

25	5.1.2 التخطيط بالمشاركة
25	1.5.1.2 خلفية تاريخية
26	2.5.1.2 مفهوم التخطيط بالمشاركة
26	3.5.1.2 دوافع التخطيط بالمشاركة
27	4.5.1.2 التعريفات للتخطيط بالمشاركة
29	5.5.1.2 مبادئ التخطيط بالمشاركة
30	6.5.1.2 تفسير المشاركة
31	7.5.1.2 مستويات المشاركة في عملية التخطيط
32	8.5.1.2 وصف وتحديد سلم المشاركة في عملية التخطيط
33	9.5.1.2 مراحل المشاركة في عملية التخطيط
34	10.5.1.2 أهمية وفوائد التخطيط بالمشاركة
36	11.5.1.2 المعوقات التي تؤثر على التخطيط بالمشاركة
37	12.5.1.2 التنمية المستدامة وعلاقتها بالتخطيط المشترك
39	2.2 الدراسات السابقة
59	الفصل الثالث
59	المنهج والإجراءات
59	1.3 منهج الدراسة
60	2.3 مجتمع الدراسة
60	3.3 عينة الدراسة
64	4.3 أداة الدراسة
64	5.3 صدق الأداة
65	6.3 ثبات الأداة
66	7.3 متغيرات الدراسة
66	8.3 المعالجة الإحصائية
67	الفصل الرابع
67	عرض وتحليل نتائج الدراسة
67	1.4 تمهيد

Error! Bookmark not defined.	2.4 مناقشة نتائج الدراسة
85	4.22 فحص واختبار الفرضيات
97	الفصل الخامس
97	الاستنتاجات والتوصيات
97	1-5 ملخص النتائج
99	2.5 التوصيات
102	المصادر والمراجع
108	الملاحق
124	فهرس الملاحق
125	فهرس الجداول